جامعة عمار ثليجي – الأغواط

كلية العلوم الانسانية والعلوم الإسلامية والحضارة

قسم علوم الإعلام و الاتصال

الموضوع

المعالجة الصحفية لقضايا الانتقال السياسي في الجزائر

دراسة وصفية تحليلية لعينة من أعداد يومية "الشعب" الجزائرية في الفترة من23فيفري الى25ديسمبر2019

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم الأعلام و الاتصال

تخصص: اتصال وعلاقات عامة

من إعداد الطالبتين:

- فاطمة بعيط
- كوثر أمينة بالحاج

الأستاذ المشرف:

د. عطاء الله طريف

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. عطاء الله طريف	محاضرا "أ"	مشرفا ومقررا
أ.موسى جخدم	مساعد "أ"	رئيسا
د. ذهبية أيت قاسي	محاضرا "أ"	مناقشـــــــا

السنة الجامعية:2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

مع اخر اللمسات لهذا البحث كان لزاما علينا ان

نتوجه بالحمد والشكر للمولى عز وجل الذي وفقنا لإتمام

هذا العمل من غير حول منا ولا قوة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ عطاء الله طريف

الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته

رغم انشغالاته جعله الله ذخرا لطلبة العلم.

وكما نشكر أعضاء اللجنة المناقشة على قبول مناقشة هذه المذكرة ونشكر كل من أقال عثرتنا نحو طريق العلم

ونخص بالشكر اساتذة

قسم علوم الاعلام والاتصال

فإننا نحسبهم ورثة العلم وميراث النبوة

ولا نزكي على الله احدا .

إهداء

الى علماء الامة وشهداء الوطن .

الى كل من ضحى في سبيل الوطن .

الى الروح الطاهرة والدتي رحمها الله.

الى والدي الكريم حفظه الله.

الى زوجي وسندي .

الى.....بناتي .

الى كل من شجعني وساندني ووقف بجانبي في المسار العلمي .

و الى كل طالب علم أهدي ثمرة جهدي .

فاطمـــــة

إهـــــــداء

اهدي تخرجي الى النور الذي انار دربي والسراج الذي لاينطفي نوره ابدا والذي بذل جهد السنين من اجل ان اعتلي سلالم النجاح والدي العزيز والى من اخص الله الجنه تحت قدميها وغمرتني بالحب والحنان واشعرتني بالسعا ده والامان هي حياتي وكل عمري والدتي العزيزه

الى من احمله في قلبي اخي .....محمد حفظه الله

الى أختي توأم روحي .....حبيبة

الى شمعة حياتي وأمي الثانية .....فتيحة .

كوثر

فهرس

المحتويات

فهرس العناوين	الصفحة
الشكر و العرفان.....	I
الإهداء.....	II
فهرس المواضيع.....	IV
فهرس الجداول.....	VII
ملخص الدراسة.....	X
مقدمة.....	أ - ب
الإطار العام للدراسة	
إشكالية الدراسة.....	18
تساؤلات الدراسة	19
أساب اختيار الدراسة	20
نوع الدراسة	21
أهمية الدراسة	22
أهداف الدراسة	22
تحديد المفاهيم الدراسة	23
الدراسات السابقة	26
الاستفادة من الدراسات السابقة.....	32
الفصل الأول : الصحافة المكتوبة في الجزائر	
تمهيد.....	34
المبحث الأول : تطور الصحافة المكتوبة في الجزائر	35
المطلب الأول : الصحافة المكتوبة في الجزائر قبل الاستقلال 1962	35
المطلب الثاني : الصحافة المكتوبة في الجزائر بعد الاستقلال 1962	40
المطلب الثالث : الصحافة المكتوبة في ظل الدساتير و التعددية الحزبية.....	42
المبحث الثاني: حرية الصحافة في ظل القوانين الجزائرية	44
المطلب الأول: حرية الصحافة الجزائرية	44

المطلب الثاني: حرية الصحافة الجزائرية وفق قانون 1990.....	46
المطلب الثالث : حرية الصحافة الجزائرية وفق قانون 2012	47
المبحث الثالث : علاقة الصحافة الوطنية بالنظام السياسي والمعيقات التي تواجهها .	48
المطلب الأول : الصحافة الجزائرية و الأزمة السياسية في ظل التعددية الحزبية	48
المطلب الثاني: علاقة الصحافة والنظام السياسي في الجزائر.....	50
المطلب الثالث: المعيقات التي تواجه الصحافة المكتوبة في الجزائر.....	51
خلاصة الفصل الأول.....	53
الفصل الثاني : المسارات السياسية الجزائرية ومظاهر الانتقال السياسي بها .	
تمهيد.....	55
المبحث الأول :طبيعة النظام السياسي في الجزائر	56
المطلب الأول : الفترة الانتقالية للجمهورية الأولى في ظل دستور 1963.....	56
المطلب الثاني: الفترة الانتقالية للجمهورية الثانية في ظل دستور 1989.....	57
المطلب الثالث: الفترة الانتقالية في ظل التعديل الدستوري 1996.....	59
المطلب الرابع: الفترة الانتقالية في ظل التعديل الدستوري 2016.....	60
المبحث الثاني : المحطات الرئاسية الأربع للرئيس بوتفليقة	62
المطلب الأول : الحملة الانتخابية لرئاسيات 1999.....	62
المطلب الثاني : الحملة الانتخابية لرئاسيات 2004.....	63
المطلب الثالث : الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009.....	64
المطلب الرابع : الحملة الانتخابية لرئاسيات 2014.....	66
المبحث الثالث: مدخل مفاهيمي للانتقال السياسي	69
المطلب الأول: مفهوم الانتقال السياسي	69
المطلب الثاني : الانتقال السياسي في بعض الدول الغربية	70
المطلب الثالث: الانتقال السياسي في بعض الدول العربية	71
المطلب الرابع : الانتقال السياسي في الجزائر	73
المبحث الرابع : الانتقال السياسي في الجزائر بعد 22 فيفري 2019	76

المطلب الأول : أسباب انفجار الوضع وبداية الحراك الشعبي 76
المطلب الثاني : مظاهر الحراك الشعبي 78
المطلب الثالث : مساهمة الإعلام الرسمي و الاجتماعي في الحراك الشعبي 83
المطلب الرابع : مسار الانتخابات الرئاسية ل 12 ديسمبر 2019 84
خلاصة الفصل..... 90
الفصل الثالث : الإطار التطبيقي
تمهيد..... 92
المبحث الأول : الإجراءات المنهجية للدراسة التحليلية 93
المطلب الأول: منهج الدراسة..... 93
المطلب الثاني: مجتمع البحث وعينته..... 94
المطلب الثالث :أدوات جمع البيانات..... 96
المطلب الرابع: مجالات الدراسة..... 101
المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة التحليلية . 102
المطلب الأول : تفريغ البيانات وجدولتها 102
المطلب الثاني : التحليل الكمية و الكيفي لجريدة الشعب..... 102
المطلب الثالث : الاستنتاج العام للدراسة..... 120
خاتمـــــــة..... 122
قائمة المراجـــــع..... 124
الملاحـــــــق..... 133

فهرس الجداول

الجـــــــــــدول	رقم الصفحة
الجدول رقم (1) : يبين المرشحون للانتخابات 2014	**66**
الجدول رقم (2) : يبين نتائج الانتخابات الرئاسية 17 أفريل 2014 .	**68**
الجدول رقم (03): يمثل توزيع العينة حسب أسلوب الشهر الصناعي:	**96**
جدول رقم(04): يوضح توزيع أعداد العينة(العدد، تاريخ الصدور، اليوم ، الشهر)	**103**
الجدول رقم (05) : يبين المساحة الكلية لجريد " الشعب " ومساحة الاشهار فيها ، مع توزيع مادة موضوع البحث ضمن المساحة الكلية .	**104**
الجدول رقم (06): يمثل الفئة اللغة المستخدمة بالجريدة	**106**
الجدول رقم(07): يوضح مواقع تكرار موضوع البحث في جريدة "الشعب" ضمن المساحة الكلية	**107**
الجدول رقم (08): يوضح موقع المادة المحللة ليومية الشعب الجزائرية خلال فترة الدراسة	**108**
الجدول رقم(09): يوضح نسبة فئة العناوين بموضوع البحث	**109**
الجدول رقم (10): يبين فئة الصور في موضوع البحث بيومية "الشعب	**110**
الجدول رقم (11) : يبين الأنواع الصحفية المستخدمة في تحرير المادة موضوع البحث	**111**
الجدول رقم(12): يبين فئة المصادر للجريدة بمعالجة موضوع البحث	**112**
الجدول رقم(13): يوضح فئة المواضيع التي تم التطرق إليها في الجريدة	**113**
الجدول رقم(14): يبين فئات الجمهور المستهدف في الجريدة	**115**
الجدول رقم(15): يبين فئة الأطراف الفاعلة في يومية الشعب	**116**
الجدول رقم(16): يبين فئة الاهداف في جريدة الشعب	**117**
الجدول رقم(17): يوضح فئة اتجاه مواضيع جريدة الشعب	**118**
الجدول رقم (18): يوضح فئة القيم المتضمنة في صحيفة الشعب	**119**

الملخص:

تهدف الدراسة إلى محاولة التعرف على كيفية معالجة يومية الشعب لقضايا الانتقال السياسي بالجزائر بعد 22 فبراير 2019 وما مدى اهتمام هاته الجريدة بالموضوع ، حيث تم الاعتماد على أسلوب العينة وتمثلت مفردات هذه العينة في أعداد من يومية الشعب حيث بلغ عددهم 11 مفردة وذلك ابتداء من 23 فيفري 2019 إلى غاية 25 ديسمبر 2019

و تم الاعتماد على المنهج الوصفي باستخدام أسلوب مسح البيانات وذلك ما ينطبق على هذا النوع من الدراسة التي تهدف الى وصف الظاهرة ومسح أعداد صحيفة الشعب الجزائرية فيما ارتبط بقضايا الانتقال السياسي بالجزائر خلال فترة الدراسة ، بالاعتماد على أداة تحليل المضمون لجمع البيانات ، لتقسم الدراسة إلى جانب منهجي وجانب نظري وجانب تطبيقي تم فيه التحليل الكمي والكيفي للبيانات و المعلومات المتحصل عليها ثم الوصول الى الاستنتاج العام .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها.

- كان اهتمام يومية الشعب بموضوع قضايا الانتقال السياسي بالجزائر بدرجة معتبرة .
- أعطت يومية الشعب بيانات و معلومات حول الانتقال السياسي بالجزائر في الفترة الممتدة ما بين 23 فيفري 2019 الى 25 ديسمبر من العام نفسه .
- خصصت الجريدة قدر معتبر من الصفحات شكلا و مضمونا بهدف نقل الأحداث والوقائع الخاصة بقضايا الانتقال السياسي في الجزائر 2019 .
- ركزت الصحيفة على تحقيق أهداف أساسية تمثلت في الإخبار والإعلام بالإضافة إلى توثيق وتأريخ الأحداث. **الكلمات المفتاحية** ، المعالجة الصحفية ، الانتقال السياسي ، جريدة الشعب .

Résumé :
Etude vise à essayer examiné comment le Quotidien du Peuple aborde les questions de la transition politique en Algérie après le 22 février 2019, et quelle est l'étendue de l'intérêt de ce journal pour le sujet, car la méthode de l ' échantillon a été utilisé et le vocabulaire de cet échantillon a été représenté dans les numéros du Quotidien du Peuple, où leur nombre a atteint 11 articles, à partir du 23 février. 2019 au 25 décembre 2019
L'approche descriptive et analytique a été utilisée en utilisant la méthode d'enquête sur les données, en fonction de l'outil d'analyse de contenu pour collecter les données, pour diviser l'étude en un côté méthodologique, un aspect théorique et un côté application, dans lequel l'analyse quantitative et qualitative des données et des informations obtenues a été faite, puis une conclusion générale a été tirée.
L'étude a atteint un ensemble de résultats, dont les plus importants sont.
Le Quotidien du Peuple s'est intéressé dans une grande mesure au sujet des questions de transition politique en Algérie.
- Le Quotidien du Peuple a donné des données et des informations sur la transition politique en Algérie entre le 22 février 2019 et le 25 décembre de la même année.
- Le journal a réservé un nombre considérable de pages dans la forme et le contenu au mais de rendre compte des événements et des faits liés aux questions de transition politique en Algérie 2019.
- Le journal s'est concentré sur la réalisation des objectifs de base représentés dans l'information et les médias, , en plus de documenter et de raconter les événements que de.
Mots clés, traitement de la presse, transition politique, revue Al-Shaab.

Abstract :
The study aims to try to identify how the People's Daily addresses the issues of political transition in Algeria after February 22, 2019, and what is the extent of the interest of this newspaper in the subject, because the method of the sample was used and the vocabulary of this sample was represented in issues of the People's Daily, where their number reached 11 articles, as of February 23. 2019 to 25 December 2019
The descriptive and analytical approach was used using the data survey method, according to the content analysis tool to collect the data, to divide the study into a methodological side, a theoretical aspect and an application side, in which the quantitative and qualitative analysis of the data and information obtained was made, then a general conclusion was drawn.
The study achieved a set of results, of which the most important are.
Le Quotidian du People has been largely interested in the issues of political transition in Algeria.
-Le Quotidian du People gave data and information on the political transition in Algeria between February 22, 2019 and December 25 of the same year.
-The newspaper devoted a considerable number of pages in form and content to the purpose of reporting on events and facts related to issues of political transition in Algeria 2019.
-The newspaper focused on achieving the basic objectives represented in the information and the media in addition to documenting and recounting events.
Keywords : press treatment, political transition, Al-Shaab newspaper.

مقدمة

لقد تحولت وسائل الاعلام الى وسائل ضغط واسلحة استراتيجية بيد مجموعات لها نفوذ سياسي واقتصادي، وتختلف درجة تغلغل هذه الطبقة حسب طبيعة النظام السياسي للدول ، والصحافة المكتوبة من بين اهم الوسائل التي تقوم عليها سياسات التنمية الشاملة عبر كل دول العالم لا نها اداة لنقل المعلومات وتشكيل الراي العام ،وتوجيهه ،ونشر أفكار وثقافة الفئات المهيمنة ،فان وسائل الاعلام تشكل السلطة الرابعة حسب طبيعة النظام ،كما تعد القضايا السياسية أحد أهم المواضيع التي تهتم بها الصحافة المكتوبة وهي العنصر الفعال في وضع الروابط والمحددات الاساسية لعلاقة الصحافة بالحياة السياسة حيث أهتمت الصحافة المكتوبة اهتماما كبيرا بالقضايا السياسية الدولية والاقليمية والوطنية و حتى المحلية خاصة القضايا المتعلقة بالانتقال السياسي في بعض الدول الغربية و العربية التي عرفت موجات التحول الساسي في السنوات الأخيرة باندلاع ثورات شعبية قام بها جيل الشباب الذي عاد بقوة بتفعيل دوره السياسي ضد أنظمة سياسية جائرة وهرمة ، منذ عام 2011ابتداء من تونس مرورا بمصر واليمن و وصولا الى ليبا وسورية و فرنسا ، والجزائر كسائر هذه الدول شهدت هي الأخرى ثورة شعبية كبيرة لم تشهدها منذ الاستقلال، إذ عرفت حراكا شعبيا تاريخيا يوم 22 فبراير 2019 كان أشبه بثورة التحرير الوطني التي خلدت في أذهان الجزائريين، برمزيته و سلمتيه و تحضّره .

إذ شهدت العديد من احتجاجات وكان اخرها الحراك الشعبي وكان ترشح "عبد العزيز بوتفليقة " لولاية الخامسة بمثزلة شرارة للاندلاع التظاهرات الشعبية المكثفة ،هو ما تسبب في تعقيدات سياسة ودستورية غير معهودة في الجزائر فأزمة الترشح بينت المأزق السياسي لنظام ظل يتردد في القيام بإصلاحات عميقة وتسير عملية الانتقال الديمقراطي الى نظام تعددي وتداول على السلطة ،إن العلاقة بين السياسة و الصحافة لها تأثير في تشكيل الراي العام وكون القضايا والاحداث السياسية ،مصدر أساسيا التي تعتمد عليها الصحافة في تأدية الدور الاعلامي والاخباري وتغطية الصحافة المكتوبة للاحتجاجات والحراك .

تأتي هذه الدراسة لكشف كيفية معالجة الصحافة الجزائرية لقضايا الانتقال السياسي في الجزائر من ناحيتي الشكل والمضمون والانواع والقوالب في ذلك قسمنا دراستنا الى ثلاث فصول اثنان نظري واخر تطبيقي ،وهي تحتوي على اطار عام يتضمن مقدمة للدراسة واشكالية وتساؤلات فرعية ،ثم أسباب اختيارها وتحديد مفاهيم ومصطلحات الدراسة الى جانب أهمية الدراسة و أهدافها وصولا للدراسات السابقة ، اما الإطار النظري فيتضمن فصلين :

الفصل الأول بعنوان تطور الصحافة المكتوبة في الجزائر يتفرع عنه ثلاثة مباحث يبرز أولها الصحافة المكتوبة في الجزائر قبل الاستقلال 1962 ليضم ثلاثة مطالب تناولت على التوالي الصحافة الاستعمارية و الصحافة المكتوبة بعد الاستقلال و الصحافة المكتوبة خلال التعددية الحزبية .والمبحث الثاني بعنوان حرية الصحافة في ظل القوانين الجزائرية ، يندرج ضمنه ثلاثة مطالب ، المطلب الأول حرية الصحافة الجزائرية والمطلب الثاني حرية الصحافة وفق

قانون 1990 ويليه المطلب الاخير حرية الصحافة الجزائرية وفق قانون 2012 ، والمبحث الثالث علاقة الصحافة المكتوبة بالنظام السياسي والمعيقات التي تواجهها ، تضمن ثلاثة مطالب ، المطلب الأول الصحافة الجزائرية والأزمة السياسية في الجزائر أما المطلب الثاني علاقة الصحافة المكتوبة بالنظام السياسي ، و آخر مطلب المعيقات التي تواجه الصحافة المكتوبة .

واختص **الفصل الثاني** المسارات السياسية الجزائرية ومظاهر الانتقال السياسي بها وينضوي تحته أربعة مباحث رئيسية ، يتحدث المبحث الاول حول طبيعة النظام السياسي في الجزائر ويتناول أربعة مطالب تتمثل في الفترة الانتقالية للجمهورية الأولى في ظل دستور 1963 والفترة الانتقالية للجمهورية الثانية في ظل دستور 1989 وبعدها الفترة الانتقالية في ظل تعديل دستوري 1996 واخير الفترة الانتقالية في ظل التعديل الدستوري 2016اما المبحث الثاني تطرقنا الى المحطات الرئاسية الاربع للرئيس بوتفليقة فيشمل هو الاخر اربعة مطالب تعالج الحملة الانتخابية لرئيسيات 1999وكذلك الحملة الانتخابية لرئيسيات 2004وبعده الحملة الانتخابية لرئيسيات 2009وفي الاخير الحملة الانتخابية لرئيسيات 2004 فيما يتمحور المبحث الثالث مدخل مفاهيمي للانتقال السياسي يندرج ضمنه اربعة مطالب تحت عنوان الانتقال السياسي في الجزائر وبعده الانتقال السياسي في بعض الدول الغربية ثم الانتقال السياسي في بعض الدول العربية وفي اخير الانتقال السياسي في الجزائر وفي الاخير المبحث الرابع بعنوان الانتقال السياسي في الجزائر بعد حراك 22فيفري 2019يتناول اربعة مطالب بداية اسباب انفجار الوضع وبداية الحراك الشعبي وبعد ملامح الحراك الشعبي ثم يلسه مطلب ثالث مساهمة الاعلام الرسمي والاجتماعي في الحراك الشعب وفي الاخير مطلب رابع مسار الانتخابات الرئاسية 12 ديسمبر 2019.

و **الفصل الثالث** خصص للجانب التطبيقي ويتم الفصل فيه بالإجراءات المنهجية للدراسة على غرار المنهج ومجتمع البحث والعينة وأدوات جمع البيانات وحدود الدراسة وكذا الخوض في حيثيات التحليل الكمي والكيفي لفئات المضمون، وأخيرا النتائج العامة وخاتمة الدراسة وقائمة المراجع وفهارس المحتويات والملاحق.

الإطار العام للدراسة

1 _إشكالية الدراسة:

أصبحت وسائل الإعلام من بين أهم الوسائط التي تتدفق من خلالها المعلومات داخل المجتمعات البشـــرية لقدرتها المتميزة على صنع التأثير، إذ تعمل على تجميع مختلف المطالب والمواقـــف والآراء المتداولـــة في أوســـاط المجتمعات الإنسانية ، و يمتلك الإعلام قوة فاعلة في رسم توجهات هذه المجتمعات ونشاطاته لوجود علاقة وثيقة متبادلة و متينة بينه وبين المجتمع، فيقوم بتسليط الضوء على خصوصيات و مميزات الكيانات الإنسانية فيما قد يطرأ عليه وعلى أنظمته التغير والتبدل تبعا لتغير وتبدل تلك الكيانات كدليل على عمق العلاقة بين الإعـــلام والمجتمـــع تأثيرا وتأثرا . وبفعل التحولات المتصارعة والتطور التكنولوجي الذي يعرفه قطاع الإعلام و الاتصال من تقنيات حديثة و رقمية أصبحت الممارسة الإعلامية تتكيف في تعاملاتها مع هذه المعطيات الجديدة ، ليصبح قطاع الإعلام و الاتصال صناعة في حد ذاتها ، والصحافة هي أساس الإعلام ، وقد احتلت الصحافة المكتوبة حيزا كـــبيرا مـــن الاهتمام الجماهيري واستطاعت أن تصنع لنفسها مكانة مرموقة في معظم المجتمعات .

كما تحمل الصحافة المكتوبة رسالة اجتماعية هدفها توجيه الجمهور و إرشاده وكذا تعليمه و تثقيفه عن طريق وسائل النشر الصحفية ومادتها الإعلامية بمختلف أشكالها و أهدافها بجميع ما تحتويه كل من قيم وأفكـــار وأحكام ، إذ أنها تلعب دورا فعالا في معالجة مختلف القضايا المطروحة في المجتمع ، وهي أحد مسؤولياتها الأساسية باعتبارها مرآته التي تعكس اهتماماته ومشكلاته وآرائه.

وفي الصحافة الجزائرية نموذج واضحا لهذا التصّور، فهي دوما سندا مفصليا في مرافقة تنفيـــذ الـــبرامج التنموية والدفاع عن الخيارات السياسية بالنسبة للصحف الحكومية ، مع معالجتها للقضايا ذات الاهتمام بالشأن السياسي في البلاد بعد ظهور عدة أزمات أحدثت اختلالا كبيرا في المجتمع الجزائري ومن تبعاتها الحرمان والتهميش و الفقر مما دفع المجتمع لإعادة تشكيل نفسه في إطار اجتماعي حضاري وبالرغم من ظهـــور التكنولوجيـــات الحديثة في مجال الإعلام إلا أن الصحافة المكتوبة بقيت محافظة على مكانتها بين وسائل الإعلام الأخرى ، فلا تزال للكلمة المطبوعة تأثيرها القوي على آراء الأفراد .

وفي المشهد السياسي أفرز الحراك السياسي النوعي الذي تعيشه المجتمعات العربية منذ عام 2011 بدءا من تونس ، ومرورا بمصر واليمن ووصولا الى لبيا وسوريا ، والبحرين ، وحتى المغرب والأردن ثم السودان ، تحولات سياسية أدت الى تهديد الأنظمة الهرمة ، وتصاعدت الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية و اختلفت طبيعتها من بلد لأخر ، حيث أصبح من الصعب تجاهل تطورها ومستقبلها على الواقع الاقتصادي والسياســـي والاجتمـــاعي العربي .

والجزائر كسائر الدول العربية شهدت انتفاضة شعبية كبيرة لم تشهدها منذ الاستقلال ، في نهاية شهر فيفري 2019 ، إذ مثّل حراك يوم 22 فيفري يوما تاريخيا للشعب الجزائري ، عرف بمسيراته السلمية والحضارية، وكان سببه الرئيسي رفض العهدة الخامسة ، والمطالبة برحيل رموز النظام وتحقيق العدالة والحرية والديمقراطية والمشاركة في صنع القرار ومحاربة الفساد .فخرج الملايين من المتظاهرين والمحتجين الى الشوارع في العاصمة وامتدت الى كافة ربوع الوطن وعبر48 ولاية ، رافضين لهذا الوضع بعد عقود من سيادة حالة الانعزال السياسية عن واقع غير ديمقراطي عاشته الجزائر بعد مرحلة العشرية السوداء .

و رغم حجم التظاهر اليومي والسلوك الاحتجاجي الذي تعرفه البلاد منذ سنوات ، كان هذا الانفجار للحراك الشعبي السياسي بمثابة حدثا استثنائيا أعاد إحياء الرؤية الثورية للتاريخ السياسي الجزائري وكان المحرك الأبرز لهذه الاحتجاجات التي دأب وعمل الجزائريون على تنظيمها ووضعها داخل هيكل منظم ينادي الى السلمية ويقف بشكل يومي وأسبوعي أمام مختلف المقرات الحكومية والشوارع الكبرى منددا ومطالبا برحيل رموز الفساد وبقايا النظام فباتت مظاهر الاحتجاج صورة جلية في الحياة اليومية للمواطن في الجزائر ،فأصبح هذا الحراك الواسع محل اهتمام كبير من طرف وسائل الإعلام والوسائط الاجتماعية ،ويعود ذلك الى تطور السريع في تكنولوجيا الإعلام الحديث . والسرعة في نقل الخبر مما أنتج بعدا إقليميا و عالميا للحراك السياسي .

ساهمت وسائل الإعلام في نقل مطالب هذه الحشود و الاعتراض على مختلف الأوضاع السلبية القائمة وحاولت تغييرها في ظل توسع هوة العولمة ، ولعل الصحف المطبوعة كان لها تأثير في التعريف بالحراك ومن بين هذه الصحف نجد يومية الشعب الجزائرية التي تعد من أبرز الصحف الناقلة للأحداث في الجزائر ، وعليه نطرح الإشكال التالي : **كيف عالجت يومية الشعب الجزائرية الناطقة باللغة العربية قضايا الانتقال السياسي في الجزائر بعد 22 فبراير 2019 ؟**

2_تساؤلات الدراسة: ويندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

أولا: من حيث الشكل:

_ما هي المساحة التي خصصتها يومية الشعب الجزائرية الناطقة باللغة العربية في معالجتها لقضايا الانتقال السياسي في الجزائر للفترة الممتدة من 23 فيفري الى 25 ديسمبر2109 ؟

_ماهي اللغة المستخدمة لدى يومية الشعب الجزائرية في معالجة قضايا الانتقال السياسي في الجزائر خلال فترة الدراسة ؟

_ماهي الأنواع الصحفية التي اعتمدتها يومية الشعب في معالجتها لقضايا الانتقال السياسي في الجزائر؟

ـماهي العناصر التيبوغرافية التي اعتمدتها يومية الشعب في معالجة قضايا الانتقال السياسي في الجزائر خلال فترة الدراسة ؟

ثانيا من حيث المضمون:

ـما المواضيع التي طرحتها يومية الشعب الجزائرية لقضايا الانتقال السياسي بالجزائر خلال فترة الدراسة ؟

ـما هو الجمهور المستهدف من المادة الصحفية بيومية الشعب الجزائرية لقضايا الانتقال السياسي بالجرائر خلال فترة الدراسة ؟

ـمن هم الشخصيات الفاعلة المتضمنة في المادة الصحفية بيومية الشعب الجزائرية في معالجتها لقضايا الانتقال السياسي خلال فترة الدراسة ؟

ـماهي المصادر التي اعتمدتها يومية الشعب الجزائرية في معالجتها لقضايا الانتقال السياسي في الجزائر خلال فترة الدراسة ؟

ـما الاتجاهات السائدة و المتضمنة في المادة الصحفية بيومية الشعب الجزائرية في معالجة قضايا الانتقال السياسي في الجزائر خلال فترة الدراسة ؟

ـما هي أهداف يومية الشعب الجزائرية في عرضها لقضايا الانتقال السياسي بالجزائر خلال فترة الدراسة ؟

ـما القيم المتضمنة في المادة الصحفية بيومية الشعب الجزائرية في معالجة قضايا الانتقال السياسي في الجزائر خلال فترة الدراسة ؟

3_أسباب اختيار الموضوع:

أ- أسباب ذاتية :

1-الاطلاع على طرق وكيفيات معالجة الصحافة الوطنية لقضايا الانتقال السياسي الذي شهد الجزائر مؤخرا.

2-الميول الشخصي لمثل هاته الدراسات .

3-الرغبة في معرفة الأوضاع التي آلت إليها البلاد .

4- الانتماء الوطني للبلاد و معرفة ما يدور في الشارع الجزائري .

ب–أسباب موضوعية :

1_محاولة معرفة مدى اهتمام يومية الشعب من خلال تغطيتها لقضايا الانتقال السياسي في الجزائر خـــلال فترة الدراسة .

2–قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع .

3–إعطاء الصبغة الأكاديمية لمظاهر و أحداث قضايا الانتقال السياسي في الجزائر خلال فترة الدراسة .

4–إثراء الرصيد العلمي والأكاديمي بمثل هاته الدراسات .

4_نوع الدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية، و التي تعرف على أنها أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات دقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد عبر فترات زمنية معلومة وذلك بهدف الحصول على نتائج علمية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية تنسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة[1] .

ونظرا لأن الدراسة تتناول المعالجة الصحفية لقضايا الانتقال السياسي في الجزائر بعد 22 فيفري 2019 بجريدة الشعب فإننا سوف نقوم بتحليل مضامين المادة الصحفية للعينة المستخدمة في الدراسة والتي تتمثل في 11 عدد من يومية الشعب الجزائرية خلال تلك الفترة بهدف الوصول لمعلومات علمية دقيقة عن هذا الموضوع ، وذلك باستخدام منهج الوصفي بالاستعانة بالأسلوب المسح للبيانات وذلك ما ينطبق على هذا النوع من الدراسة التي تهدف الى وصف الظاهرة و مسح أعداد صحيفة الشعب الجزائرية المرتبطة بقضايا الانتقال السياسي خلال فترة الدراسة.

وذلك بالاعتماد على استمارة تحليل المضمون كأداة لجمع البيانات وتفسيرها وتحليلها تحليلا كميا وكيفيا ، وكذا تحليل وتفسير فئات الشكل و فئات المضمون التي عالجتها يومية الشعب الجزائرية خلال فترة الدراسة ،بما يتيح لنا الوصول الى النتائج المتوخاة من الدراسة، التي تضمنت في كشف الطرق والأساليب المتبعة من طرف يومية الشعب الجزائرية في معالجة موضوع قضايا الانتقال السياسي في الجزائر خلال قترة الدراسة ،حيث أولت الجريدة اهتمامها بموضوع قضايا الانتقال السياسي بالجزائر ،كما أعطت يومية الشعب بيانات و معلومات حول الانتقال السياسي بالجزائر في الفترة الممتدة ما بين 23 فيفري 2019 الى 25 ديسمبر من العام نفسه .

[1] - منال هلال المزاهرة المزاهرة ، **مناهج البحث العلمي** – ب ط ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الأردن ، 2014 ، ص 304 .

5_أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في تناول موضوع الانتقال السياسي في الجزائر بعد 22 فيفري 2019 وذلك من خلال إبراز مدى اهتمام يومية الشعب الجزائرية بمثل هاته المواضيع .

كما تناولت الدراسة جانب من جوانب العلاقة القائمة بين الصحافة الجزائرية و الحياة السياسية في المجتمع الجزائري و إبداء المكانة التي تحتلها الصحافة المكتوبة العمومية في تقديم المعلومات و تقصي الحقائق حول الموضوع.

باعتبارها مصدر من المصادر الإعلامية ،و من هنا فإنها تكتسي أهميتها من دورها في التعرف على طبيعة المعالجة الصحفية لقضايا الانتقال السياسي في الجزائر بعد 22 فيفري 2019من خلال يومية الشعب في تغطيتها للقضايا المتعلقة بالانتقال السياسي في الجزائر ، وتزداد أهمية هاته الدراسة بخصوصية الحدث وهذا ما تسعى اليه الدراسة من خلال تحليل طبيعة الانتقال السياسي في الجزائر .

6_أهداف الدراسة:

-تهدف الدراسة الى كشف المضامين والموضوعات التي حظيت باهتمام يومية الشعب في معالجتها للانتقال السياسي في الجزائر بعد حراك 22 فيفري 2019.

_التعرف على المصادر الأساسية التي اعتمدتها يومية الشعب الجزائرية في معالجتها لقضايا الانتقال السياسي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

_معرفة القضايا الأساسية المطروحة في الانتقال السياسي ليومية الشعب خلال فترة الدراسة .

_ معرفة الاتجاه السائد في الصحيفة من خلال معالجتها للموضوع

_ معرفة الأنواع الصحفية المستخدمة في معالجة هذا الموضوع

_التعرف على العناصر التيبوغرافية التي اعتمدتها يومية الشعب في معالجة قضايا الانتقال السياسي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

_الوصول الى أهداف جريدة الشعب في عرضها لقضايا الانتقال السياسي بالجزائر خلال فترة الدراسة.

7_تحديد مفاهيم ومصطلحات الدراسة :

المعالجة الصحفية :

المعنى اللغوي للمعالجة : كلمة معالجة مشتقة من الفعل عالج وباللغة الفرنسية Traitement فعندما نقول – عالج الأمر ، أصلحه عالج المشكلة ، عالجه علاجا ، و معالجة : زاوله داواه ،وتأتي كلمة المعالجة بمعنى الممارسة إذ نقول عالجا : أي مارسا العمل و أعملا به و زاولاه

اصطلاحا : لا يختلف كثيرا عن التعاريف اللغوية المذكورة أعلاه و هناك استخدامان لهذا المصطلح في البحوث العلمية ، استخدام أكثر شيوعا في البحوث الإعلامية ويقصد بالمعالجة الصحفية العمل الإعلامي الذي زاولته الصحافة في تغطيتها لمختلف الأخبار أو الطريقة التي يتم من خلالها تناول أخبارها أو عرض وقائع أحداث.

ويعرفها الحقباني بأنها : " طريقة عرض المادة الصحفية من خلال أربعة مستويات : سرد ، حوار ، وتحليل مختلط " .[1]

ويقصد بالمعالجة أيضا محاولة معرفة خصائص تناول الصحافة لظاهرة ما أو قضية ما .[2]

التعريف الإجرائي: يمكننا أن نعّرف المعالجة الصحفية انطلاقا من دراستنا هاته على أنها الطريقة التي يتم من خلالها تناول الأخبار وعرض أحداث قضايا الانتقال السياسي في الجزائر خلال فترة الدراسة من طرف يومية الشعب.

الصحافة المكتوبة :

لغة : مشتقة من الصحف جمع صحيفة والصحيفة كما شرحها ابن منظور هي التي يكتب فيها وفي القرآن الكريم وردت الآية " إن هذا لفي الصحف الأولى صحف إبراهيم وموسى" .[3]

---

[1]– أحمد بوزيد و محمد مليكي : **المعالجة الإعلامية للحملة الانتخابية للمجالس المحلية في الصحافة الخاصة الجزائرية** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، جامعة محمد بوضياف مسيلة ، السنة 2018 ، ص 14

[2]– أحمد العبدون و آخرون ، **المعجم العربي الأساس** ، المنظمة العربي للتربية والثقافة والعلوم ، ص 858

[3]– القرآن الكريم ، سورة الأعلى، الآية (18 و19) ص 591 .

وفي الصحاح للجوهري إن الصحيفة وصحائف هي الكتاب بمعنى الرسالة ومنها اشتق المصحف بضم الميم أو كسرها بمعنى الكتاب الذي جمعت فيه الصحف أي الأوراق و الرسائل .[1]

المفهوم الاصطلاحي :

تعني "فن تسجيل الوقائع اليومية بمعرفة وانتظام و ذوق سليم مع الاستجابة لرغبات الرأي العام وتوجيهه والاهتمام بالجماعات المحلية وتناقل أخبارها " .[2]

وتعرف أيضا أنها أداة نقل الأخبار والمعلومات التي لها تأثير في مصالح الناس وتثير اهتمام بأمانة وصدق، والصحافة قوة فعالة في التأثير على الأفراد والمجتمع وتتجاوب مع[3]

وحسب يوسف مصطفى، فالصحيفة تمد الجمهور بأكثر الأحداث آنية في فترات قصيرة و منتظمة و هي تعتمد على حداثة الخبر وسرعة توصيله كإحدى الصفات التي تميز الصحف اليومية، لذا عرفت بأنها مطبوعة تشمل على أخبار و معارف.[4]

التعريف الإجرائي : الصحافة هي عملية جمع الأخبار ونقلها لجمهور واسع ومتنوع عبر وسائل الاعلام المختلفة .

"ويعرفها قانون الإعلام 2012 في تعريف القانون العضوي بأنها نشرات دورية مكتوبة من صحف ومجالات وتصنف النشرات إلى نشرات عامة ومتخصصة".[5]

الانتقال السياسي : و مفهوم يطلق على نظام قام بتغيرات جذرية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية ...الخ و يتعلق بالانتقال من نظام حكم تسلطي الى نظام أكثر انفتاح وديمقراطية وغالبا ما يكون هذا التغيير صادر عن إرادة شعبية تدفع بالنظام الى التغيير والانتقال ديمقراطيا .[6]

---

[1]- أديب مروة : **الصحافة العربية نشأتها وتطورها** ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت، ط1، 1961، ص 15

[2]- عبد القادر علال : **الصورة الذهنية للمرأة السياسية في الصحافة الجزائرية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة الاغواط السنة 2019 ، ص 18

[3]- صبرين درياس – حدة مكار : **تأثير انتشار الصحف الالكترونية على مستقبل الصحف الورقية من منظور الشباب الجامعي** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة محمد أكلي أو لحاج ، البويرة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، قسم التاريخ ،2018 ، ص39

[4]- عطاء الله طريف : **مسارات الصحافة والتلفزيون في العالم** ، دار المعتز للنشر والتوزيع .ط1 ، عمان الأردن 2016 ، ص20 – 21 .

[5]- عبد القادر علال : **المرجع سبق ذكره** ، ص 19

[6]- كترة قارح : **تأثير النظام الانتخابي على الانتقال الديموقراطي** مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر ، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2015 – 2016

التعريف الاجرائي: الانتقال السياسي من خلال دراستنا هو عملية سياسية للانتقال او التحول من مرحلة الى مرحلة

أي من نظام سابق الى نظام جديد في ظل الديموقراطية ، ويكون قائما على حرية الاختيار والشرعية الشعبية المعبر عنها بانتخابات حرة ونزيهة وشفافة .

جريدة الشعب:

صدرت جريدة الشعب الناطقة باللغة العربية بعد مرور حوالي الشهرين من صدور جريدة الشعب الناطقة باللغة الفرنسية، وصدر أول عدد لها تحديدا بتاريخ 11 ديسمبر 1962 م وهو تاريخ يرتبط بمظاهرات 11 ديسمبر 1960 الشهيرة والتي كان لها تأثير كبير في تحديد مصير الثورة ، ويقول السيد مسعودي زيتوني في هذا الصدد : (إذا كان يوم 11 ديسمبر 1960 قد رسخ في ذاكرتنا الجماعية كيوم مشهود من تراثنا التاريخي، خلدته المظاهرات الشعبية بالعاصمة، فإن يوم 11 ديسمبر 1962 يعتبر ذلك يوما مشهودا بالنسبة لإحياء تراثنا الثقافي والاجتماعي، إذ أنه يوم ميلاد أول صحيفة وطنية للجزائر الحرة ناطقة بلغة شعبها صاحب السيادة الا وهي: صحيفة الشعب[1] .

وقد حلت جريدة الشعب محل الجريدة الاستعمارية La DépêcheD'Algérie التي أممت تطبيقا لقرارات المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني ، وهو المقر الواقع بساحة موريس أودان بالقرب من الجامعة المركزية وعلى اثر ذلك تم تغيير اسم جريدة الشعب الصادرة بالفرنسية الى مقابله بالفرنسية Le peuple والتي استمرت في الصدور الى أن تحول اسمها الى El Moudjahid بعد 19 جوان سنة 1965 ،وجريدة الشعب قد أخذت منذ يومها الأول الحجم الكبير ، وقد ساهم في كتابة العناوين بها الخطاطين "عبد المجيد غالب " و"الامين حكار" حيث كتب اسم الجريدة بخط نسخي واضح ، وتحته كتب (يومية وطنية اخبارية) وتحته بخط أكثر وضوحا (الثورة من الشعب والى الشعب .[2]

[1] أحمد حمدي ، **دراسات في الصحافة الجزائرية ، الجزائر** ، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع ، ط2 ، 2009 ، ص53

[2] – عطاء الله طريف ، **استراتيجيات القائم بالاتصال في اختيار الأخبار الخارجية في الصحف الجزائرية (2011–2012)الشعب والخبر نموذجا** رسالة ماجستير في علوم الاعلام والاتصال ، جامعة الجزائر 3 ، 2013 -2014 ، ص 12 .

إضافة الى تقنيات الطباعة الأكثر حداثة ،وتوالى على إدارة جريدة الشعب منذ تأسيسها السادة : صـــالح الونشي (محمد الميلي رئيس التحرير للنسخة العربية)وعلي مفتاحي ، والزبير سيف الإسلام ، ومحمد ســـعيدي ، وعيسى مسعودي ، والهادي بن يخلف ، وعبد القادر بن صالح ، ومحمد السعيد ، ومحمد بـــوعروج ، وكمـــال عياش، ومحمد بن زغبة وقد أصدرت جريدة الشعب في بداية سنة 1972 ملحقا ثقافيا هاما ، هو الشعب الثقافي الذي اشرف عليه الروائي الطاهر وطار .كما عرفت في الثمانينات تطورا هاما من حيث التجهيز فإضافة الى مقر جديد، وهو المقر الكائن بشارع باستور بالجزائر العاصمة ، فقد تحصلت على مطبعة حديثـــة ، مجهـــزة بـــآلات التصفيف الضوئي وبتقنيات البث عن بعد التي مكنتها من ارسال نسخا سالبة الى كل من قسنطينة ووهران لطبعها هناك في كل من مطبعتي النصر والجمهورية وتوزع بالتالي في نفس الوقت الذي توزع فيه في العاصمة ، كما بدأت في فتح مكاتب لها عبر الولايات ، واعتماد مراسلين لها من العديد من المدن الجزائرية . وكانت جريدة الشـــعب تصدر بأربعة صفحات ثم بستة صفحات وفي شهر مارس 1963 ظهرت بثمانية صفحات وفي سنة 1972 باثني عشر صفحة وتصل الى ستة عشر صفحة احيانا .[1]

8_الدراسات السابقة والمشابهة:

الدراسة الأولى :صفوان عصام حسيني ،بعنوان "الصحافة المكتوبة وظاهرة العنف في الجزائر خلال ســـنة 1999" دراسة وصفية تحليلية ، أطروحة دكتوراه دولة في علوم الاعلام والاتصال ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، السنة 2005 .

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بالاستعانة بالمنهج الاحصائي و اختار العينة العمدية التي تتمثل في أربعة صحف يومية (الخبر والشعب والمجاهد ولوسوار دالجيري) وكل صحيفة صدرت ب303 عدد خلال ســـنة 1999 يعني أن الحجم الكلي للصحف 1212 عددا ، حيث توصل الى النتائج التالية نذكر أهمها :

1 _تناولت الصحافة المكتوبة الوطنية من خلال نماذج الخبر ،الشعب، المجاهد ، لوسوار دالجيري لظاهرة العنف في الجزائر خلال السداسي الأول والثاني في سنة 1999 أثر عليها القطاع المنتمية اليـــه العـــام أو الخاص واللغة المستعملة العربية أو الفرنسية .

[1]- أحمد حمدي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 56 -57 .

2_ تبين أن مؤشر القانون الوئام المدني الذي صغناه كمقياس فقط على انه ساهم في الحد من الظاهرة العنف من السداسي الثاني من السنة 1999.

3_ صحف القطاع العام الشعب والمجاهد ، وفي تناولها لظاهرة العنف غلب عليها الطابع الاخباري وكانت أكثر تركيزا على الظاهرة من حيث حجم الاخبار.

الدراسة الثانية : للباحثة **دليلة غروبة** ، بعنوان "دور الصحافة المستقلة في ترسيخ الديموقراطية في الجزائر "أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة باجي مختار عنابة ، كلية الآداب وعلوم الانسانية والاجتماعية ،قسم علوم الأعلام والاتصال ،سنة 2010.

استخدمت الباحثة منهج المسح الوصفي الأنسب لجمع أكبر كم من البيانات الخاصة بموضوع الدراسة انطلاقا من أعداد جريدة الخبر اليومية التي تناولت بالتغطية الإعلامية من قضية الخليفة و الحملة الانتخابية لتشريعيات 2007 بالإضافة بالاعتماد على منهج تحليل المضمون ، و اخترت الباحثة العينة العمدية او غير احتمالية ، وذلك على ثلاث مستويات ،تحديد كل مستوى المعايير التي على اساسها استعملت الباحثة المعاينة العمدية ،وتم اختيار العينة من مضمون صحيفة الخبر اليومية المستقلة الصادرة خلال 2007.كما اعتمدت على استمارة تحليل المضمون كأداة لجمع البيانات. توصلت الباحثة الى أهم النتائج منها ما يلي :

1_الانفتاح و الرغبة في التغيير و احترام الدستور.

2_البحث عن المصلحة العامة و احترام حقوق الأقليات و حقوق الإنسان و الحريات الشخصية و الحريات السياسية.

3_الحفاظ على كرامة و قيمة الفرد، و تحسيس الأفراد بمسؤولياتهم و رضاهم عن ممثليهم في السلطة على أن يكون التمثيل عادلا.

4_مشاركة المواطنين في وضع أرضيات السياسات الحكومية عن طريق الانتخابات و لاستفتاءات الشعبية.

5_ القدرة على الاستماع للآخر و حرية التعبير و الرأي و وجود التعددية الإعلامية و السياسية و الشفافية في اتخاذ القرارات.

الدراسة الثالثة : للباحث "**عبد القادر علال** " بعنوان " الصورة الذهنية للمرأة السياسية في الصحافة الجزائرية أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة عمار ثليجي كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية و الحضارة دراسة تحليلية ومقارنة 2018-2019.استخدم الباحث منهج الوصفي بآلياته إضافة لتحليل المحتوى بالاستعانة بالمنهج المقارن .اعتمد الباحث على استمارة تحليل المضمون كأداة لجمع البيانات. تم اختيار أسلوب الحصر الشامل بهدف الوصول لنسبة عالية الدقة وتفادي لأخطاء وهفوات التعميم وبالتالي تم إحصاء وجمع 92 يوما ومتحصلين على 91 عدد من جريدة الخبر و جمع 78 عدد لصحيفة الشعب كونها لا تصدر يوم الجمعة .توصل الى النتائج:

1_الاهتمام الواسع للصحف العمومية بالمرأة السياسية في الجزائر .

2_التأييد والدفاع الشبه مطلق للصحف العمومية للمرأة السياسية الجزائرية .

3_جريدة "الشعب " كانت الأكثر تحفظا من ناحية استخدام أنواع الرأي من صحيفة "الخبر".

4_التقاء الجريدتين في نقطة الاعتماد على نمطي الخبر والتقرير .

5_جريدة الشعب استعملت الصور أكثر من صحيفة الخبر مما يدل على تباين في حجم الاهتمام بالموضوع والإدراك بأهمية الصورة في نقل المعاني وتحقيق الأهداف المرجوة .

الدراسة الرابعة : للباحث **عبد المؤمن سي حمدي** بعنوان " إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربيـــة في ظل التحولات الجديدة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة محمد بوضياف – مسيلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، السنة ، 2018 – 2019 .

تعالج هذه الدراسة إشكالية التغيير السياسي في إطار جملة التحولات الجديدة ن التي كانت نتاج الحراك الشعبي في المنطقة العربية ، وذلك من خلال فهم وتحليل معمق لأحداث الحراك الشعبي العربي و تسليط الضوء على مختلف العوامل الداخلية والخارجية التي كانت سببا في إجهاض مسار التغيير السياسي عبر مختلف المراحل الانتقالية

للدول العربية ، مع التركيز على أربعة حالات مختلفة ن تونس ، مصر ، ليبيا ، وسورية ، و أسفرت النتائج على ما يلي:

1_وضحت الدراسة ان ما حدث في الدول الأربعة ن تونس ومصر وسورية وليبيا ، مختلف تماما نتيجة لاختلاف محصلات الحراك و مسارات التغيير السياسي فيها عبر مختلف المراحل الانتقالية ، حيث تعد تونس النموذج الأوفر حظا مقارنة بالتجارب العربية الاخرى .

2_أما في مصر ورغم عملية الانتقال السلمية والديموقراطية من حكم حسني مبارك نسبيا ، فشلت النخب السياسية بعد ذلك ، وتعثرت في متاهات المرحلة الانتقالية .

3_في ليبيا تحول الحراك السلمي الى فوضى عارمة وصراع مسلح و حرب اهلية قبلية دامية .

4_وعن سورية أنتهى فيها الحراك الشعبي الى مواجهة مسلحة تعد الأسوأ في هذا الزمان بين نظام بشار الأسد والقوى السياسية المعارضة له .

الدراسة الخامسة :كانت للباحث **عطاء الله طريف** "استراتيجيات القائم بالاتصال في اختيار الأخبار الخارجية في الصحف الجزائرية (2011-2012) "- الشعب والخبر نموذجا – دراسة مسحية على صحفي اليوميتين، رسالة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر 03 ، كلية علوم الإعلام والاتصال ، قسم علوم الاتصال ، سنة 2013 – 2014. استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج المسح الوصفي ،وذلك بمسح القائمين بالاتصال بهدف التعرف على استراتيجيات التي يستخدمونها عند اختيارهم للأحبار الخارجية المعروضة في الصحف الجزائرية .بالإضافة إلى المنهج المسحي، اعتمد الباحث على استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها .

عينة الدراسة تمثلت في استخدم أسلوب الحصر الشامل ، الذي يمكن الباحث من تجنب أخطاء التعميم التي تنتج عن استخدام بيانات مأخوذة من قطاع معين من المجتمع "عينة " في الحكم على المجتمع ككل.توصل الى النتائج:

1_القطاع الإعلامي في الجزائر العمومي منه والخاص يعاني من ضغوطات جمة تغيب فيها مقاييس الكفاءة والمساواة على أساس المردود وهي سلوكيات مزاجية تخص المسؤولين المباشرين للمحررين الصحفيين أحيانا ومالكي المؤسسات أحيانا أخرى.

2_يظهر تأثير ملكية الوسيلة الإعلامية كذلك في شعور المحرر بالالتزام بالخط العام للسياسة الإعلامية التي يعمل به تؤثر سمة الفئات العمرية في استراتيجية انتقاء الإخبار الخارجية إذ تحظى الفئات المنحصرة ما بين 20 و 30 سنة وكذا 30 و 40 سنة باهتمام المؤسسات الإعلامية لا سيما الخاصة منها في الوقت الذي تحتفظ فيه المؤسسات العمومية بعدد ولو قليل من صحافييها إي مراحل ما بعد سن التقاعد

3_يؤدي عامل الخبرة الأفراد المؤسسة الإعلامية دورا أساسيا في استراتيجية انتقاء أخبارها ولعل احتفاظ جريدة " الشعب " بنحو 60 % من أفرادها الذين تتجاوز مدة عملهم 57 سنوات دليل على هذا التوجه على اعتبار أنه كل ما زادت خربة الصحفي كلما زاد إلمامه بالتوجهات الرئيسية للمؤسسة

4_إن استراتيجية انتقاء الأخبار الخارجية في كل من صحيفتي " الشعب " و " الخبر" الجزائريتين تتأثر بعدة عوامل تتفاوت في شدة تأثريها على القائم بالعملية الاتصالية وتتنوع بني السمات الشخصية والمصادر الخارجية

5_تتأثر استراتيجية انتقاء الأخبار الخارجية في كل من صحيفتي " الشعب " و " الخبر " الجزائريتين بمؤثرات أخرى كطبيعة الملكية .

الدراسة السادسة :للباحث **زهير بوسيالة** ، بعنوان " الصحافة المكتوبة والديموقراطية في الجزائر " دراسة مسحية على عينة من قراءة الصحف في الجزائر العاصمة في الفترة الممتدة ما بين 15 مارس و 05 أبريل 2004 ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال ، جامعة الجزائر ، السنة سبتمبر 2005 .

استخدم الباحث المنهج المسحي الذي يقتضي موضوع الدراسة بالإضافة الى استخدام منهج وصفي تحليلي.

اختار الباحث العينة القصدية ،وشملت العينة 150 مبحوث من قراء الصحف تم استجوابهم في نقاط بيع مختلفة من العاصمة .و أعتمد على الاستمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات للحصول على معلومات والحقائق.أهم النتائج :

1_ ارتباط كبير بين القارئ والصحيفة نظرا لحاجة الناس للاطلاع على المعلومات والاخبار وما يحدث حولهم 2 -تبقى الوظيفة الاعلامية التي تقوم بها الصحافة المكتوبة في الجزائر ناقصة وضعيفة .

3- الصحافة المكتوبة في الجزائر لا تتمتع بالمصداقية الكاملة .

4_ تعتبر كثرة الصحف وتنوعها واختلاف سياستها أمرا مساعدا ومشجعا على التوجه نحوى الديموقراطية في البلاد .

5_ تعتبر الصحافة المكتوبة في الجزائر الوسيلة الاعلامية الأكثر خدمة لتوجه نحوى الديموقراطية في البلاد .

الدراسة السابعة : كانت لطالبين **أحمد بوزيدي و محمد مليكي بعنوان** :المعالجة الإعلامية للحملة الانتخابية للمجالس المحلية في الصحافة الخاصة الجزائرية " دراسة تحليلية لصحيفتي الخبر والشروق أنموذج ، من 29 أكتوبر الى 19 نوفمبر 2017 ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، جامعة محمد بوضياف ن المسيلة ، السنة،2017 -2018 . تم استخدام المنهج الوصفي بحكم أنه أقرب المناهج في البحوث الإعلامية وتحليلها ، تم اختيار صحيفتين من الصحف اليومية الخاصة بطريقة عمدية وهما صحيفتي الخبر والشروق اليومية و ذلك لعدة اعتبارات . اعتبار التوزيع اعتبار السحب ، الخط الافتتاحي أو الاستراتيجية التحريرية .اعتمدا الطالبين على أداة تحليل المضمون لجمع البيانات

توصلا الى النتائج التالية :

1_ التنوع في المصادر الصحفية التي تستقي منها المعلومات واعتمادهما معا على المراسلين .

2-اهتمام الصحيفتين بالعناصر الطوبوغرافية و قد ركزتا معا على العنوان الرئيسي و هذا نتيجة لعرضها لمواضيع الحملة الانتخابية على شكل مواضيع متوسطة نوعا ما .

3- التنوع في الفنون الصحفية بالنسبة لصحيفتين عدا المقال الذي لم يرد في الشروق وهذا مؤشر على ازدياد الاهتمام بشؤون الحملة في الشروق اكثر منه في الخبر .

4-تعتبر صحيفة الخبر أكثر حيادية من الشروق و هذا يدل على عدم وضوح اتجاه الصحيفة ويرجع هذا الى سياستها الاعلامية .

9_جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة :

- ✓ بلورة الاشكالية الرئيسية لموضوع الدراسة .
- ✓ ساعدتنا الدراسات السابقة على اختيار أدوات البحث المناسبة والحصول على تصورات وأفكار التي تناسب دراستنا.
- ✓ العمل على تفادي النقائص التي شابهت الدراسات السابقة واستغلال تجارب تلك الدراسات في التغلب على الصعوبات.
- ✓ التأكد من تناول الدراسة لجوانب من الموضوع لم يسبق تناولها بما يعطي إضافة علمية .
- ✓ الاستفادة من الدراسات السابقة في جوانب أوجه التشابه لدراستنا .

الفصل الأول

الصحافة المكتوبة في الجزائر

تمهيد:

كثيرا ما يعبر عن الصحافة بأنها المرآة التي تعكس الحالة التي يكون عليها المجتمع ، وهو أحسن تشبيه يمكّن تقريب معنى الصحافة الى الأذهان ، وإعطاء الصورة الواضحة لهذا الضرب من ضروب النشاط الإنساني ، توخينا في هذا الفصل ثلاثة مباحث المبحث الاول تطور الصحافة المكتوبة في الجزائر . يتفرع منه ثلاثة مطالب يتضمن المطلب الأول نشأة الصحافة المكتوبة في الجزائر قبل الاستقلال، والمطلب الثاني الصحافة المكتوبة بع الاستقلال 1962 .يليه المطلب الثالث تحدثنا عن الصحافة المكتوبة الثورية 1954.ويشمل المبحث الثاني حرية الصحافة المكتوبة في ظل القوانين الجزائرية، المطلب الأول خصصناه لحرية الصحافة والمطلب الثاني أدرجنا فيه حرية الصحافة وفق القانون 1990، والمطلب الثالث حرية الصحافة وفق القانون 2012.أما المبحث الثالث علاقة الصحافة المكتوبة بالنظام السياسي والمعيقات الت تواجهها ويشمل ثلاثة مطالب ، المطلب الأول الصحافة الجزائرية و الأزمة السياسية في ظل التعددية والمطلب الثاني علاقة الصحافة المكتوبة بالنظام السياسي والمطلب الثالث المعيقات التي تواجه الصحافة المكتوبة في الجزائر .

المبحث الأول : الصحافة المكتوبة في الجزائر قبل الاستقلال 1962 .

المطلب الأول :نشأة الصحافة المكتوبة في الجزائر:

استخدم الجزائريون الاتصال منذ القدم نظرا لكونه فطريا وطبيعيا لجميع المجتمعات البشرية أما الصحافة كوسيلة إعلامية عصرية فهي اكتشاف غربي ظهرت بأوروبا.[1]وتعتبر من أكثر منتجات المجتمع صناعة وانتشارا وتعريفا له ، ولقد ارتبطت مظاهر تقدمها تاريخيا بتطور الحضارة الغربية ، ثم انتقلت الى بلدان العالم الثالث وتعتبر في هذه البلدان من أهم المقاييس التي تبين تطور المجتمع وازدهاره.[2]

أما تطور الصحافة المكتوبة في الجزائر تأثر بعامل السيطرة الاستعمارية الفرنسية تعتبر الجزائر أول بلد في المغرب العربي عرف الإعلام المكتوب ، وكان ذلك مع بداية الاحتلال الفرنسي الذي حمل معه أنشأ "نابليون " في مصر مطبعة وهيئة تحرير تمكناه من إصدار جريدة تعمل على رفع معنويات جيشه ودعم احتلاله للجزائر .[3]

وتعد صحيفة " المبشر "هي ثاني جريدة يصدرها حاكم فرنسي في الجزائر باللغتين العربية والفرنسية ، وهي نصف شهرية ، وتم ذلك بعام 1849وقد سبقت مشروع الجريدة حملة إشهاري لصالحها في فرنسا تعلن عن صدورها قبل وصول المطبعة ورجالها الى الجزائر ، واختير لها اسم (بريد الجزائر l'estafette d Alger)على شاطئ سيدي فرج فاتحا بذلك عهد الصحافة الاحتلالية في الجزائر.[4]

أخذ النخبة الجزائرية فكرة العمل بالسلاح الإعلامي وباشر في إصدار الصحف رغم ضعف الإمكانيات له من صعوبات مالية وإدارية .[5]

ومن أسباب زيادة الوعي الجزائري وصول اللجنة البرلمانية الى الجزائر سنة 1881 برئاسة جوليوس فيري ، لدراسة المسألة الجزائرية ، وقد خلفت هذه اللجنة مناخا فكريا لم يكن قائما من قبل ، كما أكشفت من بين المثقفين الجزائريين كثيرين يمتازون بموهبة التعبير والدفاع عن القضية الجزائرية ، وقد أتاحت لهم الفرصة لإيصال آرائهم في المسألة الوطنية الى الدوائر الفرنسية الرسمية .[6]

---

[1]- فتيحة أوهايبة : **الصحافة المكتوبة في الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية** ، العدد 16 ، جامعة باجي مختار عنابة ، سبتمبر 2014 ، ص253

[2]- بيير البير : **الصحافة** ، ترجمة : فاطمة عبد الله محمود ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة 1987 ، ص 6

[3]- عطاء الله طريف ، **استراتيجيات القائم بالاتصال في اختيار الأخبار الخارجية** ،**مرجع سبق ذكره** ، ص93 .

[4]- عبد العالي رزاقي : **الخبر في الصحافة والاذاعة والتلفزيون والانترنت** ، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر 2011 ص53 وص58

[5]- تيسير أبو عرجة : **دراسات في الصحافة والاعلام** ، (عمان ، مطابع مجدلاوي للنشر ، ط1 ، 2000)، ص37 ،ص38

[6]- د. عواطف عبد الرحمن : **الصحافة العربية في الجزائر ، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954 – 1962** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، السنة 1985 ، ص 30

وتم تأسيس جريدة ((المنتخب))سنة 1882وهي أول جريدة إسلامية أن صح التعبير لأنها كانت تهتم بشؤون المسلمين وبحياتهم القاسية في ظروف الاستعمار ،خلافا للصحافة الاستعمارية التي كانت تتجاهل وضعية المسلمين الجزائريين ،ولكن هذه الجريدة لم تعمر طويلا و لم تنجح في مهمتها فاختفت تحت ضغط الجالية الفرنسية.[1]

وقد شهدت الفترة من 1900- 1911 صدور أول صحيفتين جزائريتين هما جريدة المغرب التي صدرت في الجزائر العاصمة من 1903 – 1913 ، وكانت تصدر مرتين في الأسبوع وجريدة الصباح التي أصدرها العربي فخار بالغتين العربية والفرنسي1904– 1905 بمدينة وهران ، وقد صدرت في الفترة السابقة خلال الحرب العالمية الأولى من 1912 الى1904 أربع صحف كانت تعبر باللغتين العربية والفرنسية عن بعض اتجاهات الرأي العام الجزائري وهي : جريدة الإسلام وجريدة الحق الوهراني و جريدة ذو الإفقار بالإضافة إلى جريدة الفاروق وهي صحيفة شهرية صدرت في الجزائر العاصمة من 1913 حتى 1915 ثم من 1920 حتى 1921.[2]

عرفت الصحافة الجزائرية في عهد الاستعمار ازدهارا نسبيا باعتبار عدد الصحف التي ظهرت في هذه الفترة إذ بلغت أكثر من 150 صحيفة ، ويصف الباحث زهير إحدادن ثلاث أنواع من الانتماءات الصحفية أثناء القرن إل 19 وأوائل القرن ال20وهي :

الصحافة الحكومية الرسمية : وهي الجرائد التابعة للإدارة الفرنسية ،التي كانت تتوجه في البداية الى المعمرين و للجزائريين، مثل صحيفة "المبشر "التي ظهرت سنة 1947 .

الصحافة الاستعمارية: هي التي كانت تعكس مواقف المعمرين الفرنسيين و الأوروبيين.

الصحافة الأهلية:(la presse indigénophile)التي كانت تتبع الأفراد أو الجماعات الأهلية مثل "الحق "التي ظهرت في مدينة عنابة سنة 1893و (المصباح) التي صدرت في مدينة وهران سنة 1904 .[3]

واجه الرأي العام الجزائري عوائق المترتبة على الحرب العالمية الثانية ، وتأثرت الصحافة الجزائرية بكل هذه التطورات التي تمخضت عن أحداث هذه الحرب ، وقد تركت هده الحرب آثارا على الصحافة الجزائرية ،وتلخصها الدكتورة عواطف عبد الرحمن في تطور مستوى فنون الصحافة وكذا قلة الصحف وتأثيرها أعمق عكس ما كانت عليه قبل وأصبحت الصحافة تعبر عن اتجاه سياسي إصلاحي وتميزها بانتظام الصدور وابرز هاته

---

[1]- زهيرا احدادن : **مدخل لعلوم الإعلام والاتصال** ، ديوان المطبوعات الجامعية : 05 – 2014 ، ص 91 ، 92

[2]- عواطف عبد الرحمن ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 30 ، 31 .

3- عطاء الله طريف: **مسارات الصحافة والتلفزيون في العالم** ، **مرجع سبق ذكره** ،ص117 ،ص 118 .

الصحف نجد (حركة أحباب البيان) وزعيمها فرحات عباس وتم مصادرتها في ماي 1945 .وأصدر حزب انتصار الحريات الديمقراطية الذي شكله مصلي الحاج بعد خروجه من المعتقل سنة 1946 عدة صحف أهمها : (الأمة الجزائرية، والمغرب العربي ،والمنار ،الجزائر الحرة) وتوقفت هذه الصحف من قبل الإدارة الفرنسية .[1]

كما تعطلت صحيفة (البصائر) لسان حال جمعية العلماء المسلمين أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1944) ثم استأنفت ظهورها سنة 1947 واستمرت تصدر حتى مارس سنة 1956 . ثم أوقفها الاحتلال ،أما حزب الشيوعي الجزائري كان يصدر صحيفة (الجي ريبيبليكان)، وقد أوقفها الاستعمار سنة 1957 ، بعد انضمام أعضاء الحزب الى الثورة .[2]

ولم تزهر الصحافة الجزائرية فه الفترة حسب الباحثان "عبد الرحمن عزي " وأبو معيزه " ويعود ذلك الى أسباب منها العدد المتزايد من المعمرين الأوروبيين. وصدور جرائد تدافع عن فكرة الجزائر فرنسية مثل جريدة la" dépêche Quotidienne"التي كان يملكها "هنري "وبرغو"L'Echo D' Alger"(صدى الجزائر).[3]

ومن أهم الصحف التي كان يصدرها المثقفون مثل ابن باديس وزملائه في الجمعية جريدة (المنتقد) في قسنطينة عام 1925 م كانت ذات اتجاه إصلاحي ديني ، تم إيقافها بعد إصدار 18 عددا فقط منها بالسياسة ونفس الحال مع جريدة "الشهاب "وظهر الصراع بين جمعية والاحتلال وتم تخفيف الرقابة نوعا ما على الصحافة الأهلية مع تولي فيوليت ولاية العامة بالجزائر.[4]

ومن بين أشكال هاته الجريدة يوجد **السنة المحمدية"** (08 ذو الحجة 1351 – 1933/3/1 وعمرها أربع أشهر أصدرت خلالها 13 عددا ، أشرف عليها ابن بأديس وترأس تحريرها الشيخان الطيب العقبي ومحمد السعيد الزاهري .ومن ثم أسبوعية " **الشريعة المحمدية** " (1933/07/17 – 1933/08/28)بنفس الطاقم ،وتم توقيفها من طرف الاحتلال ، وبعد أربعة أشهر تلتهما أسبوعية "**الصراط السوي** "(1933/09/11) قبل أن ثم تم إصدار تصريح رسمي بتعطيل كل صحيفة تصدرها جمعية العلماء ، ثم "**البصائر**" 1935/12/27 وتعاقب على رئاسة تحريرها كل من : العقبي ، مبارك اميلي والإبراهيمي ، وهي تعتبر أهم صحيفة جزائرية محضة عرفتها الجزائر المحتلة ، فقد بلغ سحب بعض أعدادها آنذاك 4000 نسخة وكانت توزع في تونس والمغرب رغم منع الاحتلال لذلك ، وقد استمر إصدارها الأول حتى قيام الحرب العالمية الثانية 1939 ، وبدأ إصدارها الثاني عام

1- عواطف عبد الرحمن ، **مرجع سبق ذكره** ، ص43

2-المرجع نفسه ، ص45

3- عطاء الله طريف ، **مرجع سبق ذكره**، ص 119

4- زهير إحدادن ، **الصحافة المكتوبة في الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2 ،الجزائر ، 2017 ،ص36 .

1947 تحت إشراف الشيخ البشير الإبراهيمي وذلك حتى سنة 1956 وقد كانت حامية اللغة العربية وناصرة الدين الإسلامي بلا منازع .[1]

وكان لها أثر كبير في الحياة الأدبية وتطور الحركة الوطنية ومجابهة للاستعمار وقد طرحت الجريدة قضايا فكرية ودينية ووطنية وخدمة اللغة العربية باعتبارها احد الثوابت الأساسية للإنسان الجزائري وهويته, وكان لها كتاب ذا مستوى وأثر الواضح في الحفاظ على الهوية .[2]

الصحافة الاستقلالية :هي الصحافة التي لم تعترف بالوجود الاستعمار الفرنسي في الجزائر ،بل حاربته بشدة ونشرت الوعي السياسي بوجود أمة جزائرية و بضرورة استرجاع الاستقلال للوطن الجزائري سواء كانت هذه الصحافة تنطق باللغة العربية أو بالفرنسية ، فوق التراب الجزائري أو خارجه ، وقد مرت هذه الصحافة بثلاث مراحل:

-المرحلة الأولى من 1930 الى 1943 : ظهرت حركات التحرر والاستقلال في فرنسا و لم تتسرب الى الجزائر إلا سنة 1933 ، وترك نشاطها على نشر جريدة "**الأمة** "التي كانت تكتب وتطبع في باريس ، وأستمر عملها رغم إيقاف حزب نجم شمال أفريقيا سنة 1937 ، وتعويضه بحزب الشعب الجزائري ، و لم تتوقف إلا سنة 1939 ،وعززت الصحيفة مكانتها وتبعت صحف أخرى وهي جريدة الشعب 1935 ، البرلمان الجزائري 1939 ، وجريدة العمل سنة 1941 وكانت كلها سرية .[3]

-المرحلة الثانية من 1943 الى 1954 : في بداية الحرب العالمية الثانية انهزمت فرنسا وكان له تأثيرا قوي على دعاة الاندماج في الجزائر وفرصة كبيرة لتعميم فكرة الاستقلال وعندما بدأت تتحرى جماعة من النواب لتقديم بعض المطالب السياسية أمام الحلفاء لم يجد حزب الشعب صعوبة في إقناع النواب وجمعية العلماء من إدراج مطلب الاستقلال في البيان الذي كانوا يريدون تقديمه للحلفاء، وهكذا تبنى أصحاب الاندماج فكرة الاستقلال.[4]

---

[1]-فضيل دليو : **تاريخ الصحافة الجزائرية المكتوبة، 1830- 2013** ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ،ط1 ،السنة 2014 ، ص96، ص97 .

[2]- تيسير أبو عرجة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص250 .

[3]- دليلة غروبة : **الصحافة المستقلة في الجزائر ودورها في تكريس الديموقراطية** ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2014 ، ص77

[4]- زهير احدادن ، **الصحافة المكتوبة في الجزائر** ، مرجع سبق ذكره ، ص42 .

وأستمر هذا النشاط طيلة هذه الفترة لتنمية الوعي السياسي ويغذي القراء لتنمية الروح الوطنية وضـــرورة الكفاح في سبيل الاستقلال ، ولكن في سنة 1954 ظهرت الخلافات بين الوطنيين ألت الى الانقسام وأفقـــدت مصداقية الأحزاب السياسية وصحافتهم وعجلت بقيام الثورة .[1]

-المرحلة الثالثة من 1954 الى 1962 (الصحافة الثورية):

عرفت صحافة الثورة التي ظهرت في عام 1955 م نوعا من اللامركزية بفعل الظروف الخاصـــة الـــذي يجتازها الكفاح المسلح ، فكانت هناك صحيفة " **الوطني** " ثم ظهرت طبعات مختلفة تحمل اسم " المقاومة الجزائرية "التي استمرت في الصدور الى عام 1957 م ، كما ظهرت منذ صيف 1956 م صحيفة " **المجاهـــد** " بمدينـــة الجزائر، ونظرا للتطور الذي عرفته الثورة الجزائرية بعد مؤتمر الصمام و تقديرا من قيادة الثورة لأهميـــة الإعـــلام وحرصا منها على وحدة التوجيه ،تقرر توحيد صحافة الثورة منذ 1957 م في صحيفة واحدة هي ''**المجاهد**" التي أصبحت هي اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني وكانت توزع على نطاق واسع داخل الجزائر في طبعات على ورق شفاف وتوزع في الخارج في طبعات عادية كما كانت مدعومة داخل ولايات الكفاح بالجزائر وتصدر تحت إشراف المحافظين السياسيين وتلعب دورا مهما في نقل أفكار و أخبار الثورة الى القاعدة المكافحة .[2]

ونشأت جريدة المجاهد في السر ولها طبعتين بالعربية وبالفرنسية الى غاية 25 يناير 1957 تاريخ اكتشاف الاحتلال لمقر المجلة، وانتقلت الى تونس التي صارت مركزا لها في 1957 ووزعت على جميع أنحاء العالم ودخلت حدود الجزائر لتقرأ جماعيا على المواطنين وتوزع على المناضلين ولا زالت تصدر لحد اليوم وكان شعارها "الثورة من الشعب و للشعب.[3]

أشرف عليها في مرحلتها الأولى (1956 – 1957)كل من عبان رمضان ، بن يوسف بن خده ، وعبد المالك تمام ، وفي مرحلتها الثانية (1957 – 1958)بعد اغتيال عبأن رمضان خلفهم في الإشراف عليها ابتـــداء من العدد 23.[4]

ولعبت إذاعة صوت الجزائر التي رأت النور في 1956 دورا كبيرا في تصدير الثورة ، ويعتبر عبد الحميـــد مهري بأن صحافة الثورة انبعثت من الثورة وانطلقت منها و لم تعمل بعيدا عنها أو على هامشها وبالتالي ابتعدت عن التنميق والزخرفة واتسمت بنقل الحقائق والمصداقية ، فقد ترجمت واقع الشعب والثورة بكل موضوعيه .[5]

---

[1]- زهير احدادن ، **الصحافة المكتوبة في الجزائر** ، مرجع سبق ذكره ، ص44

[2]- تيسير ابو عرجه: **مرجع سبق ذكره** ، ص 255

[3]- دليلة غروبه :**دور الصحافة المستقلة في ترسيخ الديموقراطية في الجزائر** ،أطروحة دكتوراه ،جامعة باجي مختار ،عنابة ، 2010 ، ص 76

[4]- فضيل دليو، **مرجع سبق ذكره** ، ص120

[5]- دليلة غروبة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص77

ولقد نشطت هذه الصحافة بهذه الكيفية وقامت بدورها الإعلامي للثورة الجزائرية وقررت توحيد الصحافة الثورية وإعطاء لها نفسا قويا ووزعت على المناضلين وتقرأ بصفة جماعية على المواطنين ، وبهذا كان دور المجاهد كبيرا جدا ومساهمتها في نجاح الثورة معتبرا ، واستمرت تظهر حتى الاستقلال والى يومنا هذا .[1]

المطلب الثاني :الصحافة المكتوبة في الجزائر بعد الاستقلال 1962م

بعد الاستقلال مباشرة وجد الجزائريون أنفسهم أمام تركة ثقيلة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، إلا أن الصحافة الجزائرية عرفت نقلة نوعية لكنها لم تكن شاملة ولا جذرية نتيجة تفشي البطالة والأمية.[2]

ثم الارتباط الصحافة بطبيعة النظام السياسي الاشتراكي السائد في البلاد ، وكان ذلك لصالح الصحف الخبرية عموما والصادرة باللغة الفرنسية عموما ، وقطاع السمعي البصري الذي وبقيت معظم الصحافة تكتب باللغة الفرنسية ، الى غاية باستثناء بداية التسعينات وبعد 2005 ، بعضها يحمل فكرا علمانيا متطرفا يخدم مصالح أقلية أيديولوجية بالغة النفوذ قابله وجود تيار جزائري له تجربة وخبرة خاض طيلة السنين الاستعمار.[3]

ويقسم الباحثون في الصحافة الجزائرية على كرونولوجيا للصحافة المكتوبة الجزائرية من خلال مراحل أساسية ،و هي كالاتي :

1-_مرحلة 1962 م _ 1965 م : هيمنة الحكومة والحزب على الصحافة .

في هاته الحقبة كان الإعلام بشكل عام تابعا وخاضع للنظام الحاكم حسب التشريع القانوني والإعلامي في الجزائر وبقي العمل جاريا حسب التشريع الفرنسي في جميع الميادين التي ليس فيها تعارض مع السيادة الوطنية حسب قانون 31 ديسمبر 1962 وقد صدر غداة الاستقلال عدد كبير من الصحف يملكها جزائريون لا علاقة لهم بالحكومة ولا بالحزب وبدأت تمارس نشاطها بكل حرية بحيث أصبحت توجد ثلاثة أنواع من الصحف تمثلت فيما يلي.[4]

---

[1]- زهير احدادن ، **مرجع سبق ذكره** ، ص45

[2]- عطاء لله طريف ، **مسارات الصحافة والتلفزيون في العالم** ، **مرجع سبق ذكره** ص 120 .

[3]- **المرجع نفسه** ، ص 135 .

[4]- زهير بوسيالة : **الصحافة المكتوبة والديموقراطية في الجزائر**،: دراسة مسحية على عينة من قراء الصحف في الجزائر العاصمة في فترة ما بين 15 مارس و05 أفريل 2004 ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص29 .

صحف تابعة للدولة و صحف تابعة للحزب (حزب جبهة التحرير الوطني)، صحف تابعة للملكية الخاصة، وأصدرت الحكومة أول يومية جزائرية تابعة للدولة تحمل اسم **الشعب** ؛ كما ظهرت في نفس الفترة يوميتان جهوريتان بتاريخ 19 سبتمبر1962 وتم دعم جبهة التحرير الوطني في الفترة ما بين نوفمبر 1962 وأوت 1963 مكانتها في البلاد ، وقبيل الاستقلال تأسست وكالة الأنباء الجزائرية ،و أهم ما جاء في هذه المرحلة إنشاء صحف يومية جديدة تابعة للدولة مثل **الشعب** في سنة 1962 ، الجمهورية ، النصر في سنة 1963 والجزائر هذا المساء سنة 1964 وتم تأميم الصحافة الاستعمارية بالإضافة إلى مراقبة الصحافة الوطنية .[1]

2_مرحلة 1965 م _ 1979 م : إقامة نظام اشتراكي للإعلام : تبدأ هذه المرحلة بتغيير كبير في الميدان السياسي والإعلامي ، بني النظام الاشتراكي الجديد للإعلام على توجيه الصحافة لتكون أداة من أدوات السلطة لتعزيز سياستها وتشيد بأعمالها الإيجابية وتخفي الأخطاء التي تقع فيها كركائز للنظام الاشتراكي في الجزائر، وتم إلغاء ملكية الصحف الخاصة مع أنه لم وكانت شبكات التوزيع كانت محتكرة كليا من طرف شبكات الدولة [2]،

كما شهدت هذه المرحلة تعريب الصحافة ويرى الدكتور زهير احدادن أن جريدة **الشعب** هي الجريدة الوحيدة الصادرة بالعربية في الأشهر الأولى من الاستقلال و بدأت المدرسة الجزائرية تدفع بخريجيها الذين يحسنون القراءة بالعربية وتولد مشكل سياسي في مجابهة اللغة الفرنسية عندما بدأ طرح قضية التعريب في الميدان الثقافي والإعلامي ، وعربت جريدة **النصر** في قسنطينة 1972 ، وبعدها جريدة **الجمهورية** بوهران سنة 1976.[3]

وشجعت الحكومة هذه العملية ودعمت الجريدتين فأصبح عدد الجرائد اليومية باللغة العربية ثلاث جرائد وهي **الشعب الجمهورية، النصر** وتمت حماية الصحف الناشئة ، وتوجيه الرأي العام حديث العهد بالاستقلال ، إضافة الى التذرع بتفشي الأمية التي فاقت 70 % من سكان الجزائر ، فالصحافة المكتوبة نخبوية تتجه لفئة قليلة مقارنة بالتلفزيون .[4]

3 - **مرحلة 1979 م_ 1989 م**: اتسمت هذه الفترة بالانفتاح الإعلامي وبصدور وتم ظهور عدة إصدارات عمومية وخاصة في شتى المجالات مثل المجلات الدينية الخاصة "التذكير" ومجلة "الرؤيا" الفصلية الصادرة باسم الاتحاد الوطني للكتاب الجزائريين و أضواء 1982 م و"الأحداث الاقتصادية " و يومين مسائيتين "المساء" بالعربية و Horizon بالفرنسية عام 1985 ، وظهر خلاف بين جريدة الرائد المعربة و Horizon.

---

[1] – عطاء الله طريف ، **استراتيجيات القائم بالاتصال في اختيار الاخبار الخارجية** ، **المرجع سبق ذكره** ، ص98

[2]– زهير احدادن ، الصحافة المكتوبة في الجزائر، **مرجع سبق ذكره** ، ص129.

[3]– **المرجع نفسه** ، ص133 .

[4]– دليلة غروبة ،**مرجع سبق ذكره** ، ص90 .

المطلب الثالث :الصحافة المكتوبة في ظل التعددية الإعلامية (أكتوبر1988م وما بعدها)

اعتبر المحللون هاته الفترة بداية جديدة ونقطة تحول جذرية في تاريخ الاعلامي الجزائر ، وأعتبر تبني دستور صادر في 23 فبراير 1989 السبب الذي سمح بتجسيد التعددية السياسية والتعددية الإعلامية لأول مرة في تاريخ الجزائر ، وتم إصدار قانون متعلق بالإعلام في جويلية 1990 ينص على تكريس حرية الرأي والتعددية الإعلامية ، فتمخض عنها بروز ثلاثة أنواع من الصحف : صحف حكومية ، وصحف حزبية ، ومستقلة فظهرت الصحافة المستقلة التي لها حرية العمل ، فأصبحت تنافس الجرائد الوطنية العمومية وتكسب ثقة الشعب كجريدة **الخبر** الناطقة بالعربية و**الوطن** الناطقة بالفرنسية وجريدة **liberté**.[1]

شهدت الصحافة المستقلة ازدهارا كبيرا في إلا إن وقع خلاف بين الجرائد الحرة والسلطة وظهر هذا الصراع بين السلطة السياسية والصحافة الخاصة اتخذ طابعا قضائيا امتثل عدد كبير من الصحفيين أمام المحاكم والمجالس القضائية .[2]

وتوقيف ومصادرة الكثير من الجرائد كما حدث مع جريدة الشروق العربي ، الخبر ، liberté ، كما تميزت هذه الحقبة تأزما للأوضاع الأمنية الذي أفرز بشكل مثير عملية الاغتيالات من طرف موجة العنف الشنيعة التي عرفتها الجزائر[3]

2_**مرحلة 1992 م_ 1998 م**:شهدت هذه المرحلة أحداث متعاقبة في البلاد من بينها استقالة الرئيس السابق **الشاذلي بن جديد** وتشكل المجلس الاعلى للدولة بتاريخ 14 يناير 1992 م والغاء نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية وإعلان حالة الطوارئ يوم 29 جوان 1992 م ، وإصدار القرار المؤرخ في 07 جوان 1994 المتضمن قرار السلطات لاحتكار الأخبار الأمنية . تعد هذه المرحلة غير مستقرة وعنيفة وعصيبة في تاريخ الجزائر المعاصر، وذلك بعد إلغاء نتائج الدور الأول من أول انتخابات تشريعية تعددية و إقرار حالة الطوارئ في 09 فيفري 1990 ، جمد العمل بدستور 1989 ، وقانون الإعلام الذي كرس حرية الصحافة تأثر قطاع الصحافة سلبا بإقرار حالة الطوارئ وفي نفس السنة أقدم رئيس الحكومة آنذاك على حل المجلس الأعلى للإعلام ،

---

[1]– فتيحة أوهابية ، **مرجع سبق ذكره** ، 257 .

[2] – حياة قزادري : **الصحافة والسياسة أو (الثقافة السياسية والممارسة الاعلامية في الجزائر)**، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع ، الجزائر ، سنة 2008 ن ص74 .

[3]– فتيحة أوهابية ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 256 .

ليفتح المجال أمام المضايقات واسعة على الممارسة الإعلامية ، لكن المجلس لم يقم بالدور المنوط به ، حيث هيمنت السلطة السياسية خاصة على الصحافة الخاصة بحجة استرجاع هيبة الدولة .[1]

_مرحلة من1999 الى2013: ارتبطت هذه المرحلة بتقليص للعهدة الرئاسية للرئيس "اليمين زروال "وتنظيم انتخابات مسبقة في أفريل 1999 و التي أفرزت بدورها تولي "عبد العزيز بو تفليقة "سدة الحكم في الجزائر ، حيث جمد المشروع الذي جاء به سلفه زروال ، والذي كان من المقرر أن يرفع المشروع الاحتكار الممارس من طرف الدولة على السمعي البصري ليبقى قطاع الإعلام يسير بقانون الإعلام 1990 ، كما عرفت الخريطة الإعلامية تغييرا ملحوظا بعد وصول الرئيس بوتفليقة الى الحكم .[2]

ويميز هذه المرحلة التي شهدت الجزائر بوادر انفتاح تدريجي باتجاه تخفيف الوطء على الصحف العربية المعارضة للعلمانية الاستئصالية ، مما زاد من صدور عدد اليوميات 40 وباقي النشرات أزيد من 200 وشجع البعض على إنشاء صحف جديدة من هذا النوع أو إعادة بعض العناوين القديمة (حزبية وخاصة)مثل : **الحوار** "**صوت الأحرار**"،(فبراير1998 تابعة لحزب جبهة التحرير الوطني)" **اليوم**"(1999)،**البلاد**"،2 نوفمبر 1999 "**الشروق اليومي**"2000 وتأسيس موازية للصحافيين باسم "حركة الصحافيين الاحرار"، بغية الدفاع عن حرية الصحافة وتحرير المهنة من قبضة المجموعات الخفية ، التي جعلت من الصحافة واجهة للدفاع عن مصالح اقتصادية وسياسية مشبوهة .[3]

كما تميّزت هذه المرحلة بكون السحب بالنسبة للقطاع الخاص أكثر أهمية وارتفاعا منه في القطاع العمومي النصر ، 1997/12/15 بسحب الصحف الصادرة بالفرنسية على حساب العربية منها رغم التلاشي التدريجي للفرق بينهما الى حدود : 700/800 ألف أو 600/900 ألف مع نهاية المرحلة ، بعدم احترام المقاييس التجارية

في التوزيع والاشهار لصالح الصحف الصادرة بالفرنسية والعمومية بدرجة أقل بكثير ، بغياب مؤسسات صبر الآراء وقياس المقروئية ، وبارتفاع تدريجي في كمية السحب العام (مليون ونصف ، 900 ألف منها تصدر باللغة الفرنسية). مع بقاء عدد المرتجعات مرتفعا : يتراوح تقديرها بين 10 و أزيد من 40% . وتبقى يومية الخبر في هذه الفترة على رأس القائمة بأزيد من 400 ألف نسخة تليها (le quotidien d'Oran) بقرابة 180 ألف نسخة.[4]

---

[1]– حياة قزادري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص75 .

[2]– عطاء الله طريف، **مسارات الصحافة والتلفزيون في العالم** ، مرجع سبق ذكره ، ص137 .

[3] – فضيل دليو، المرجع سبق ذكره ، ص180 .

[4] – **المرجع نفسه** ، ص182 .

المبحث الثاني : حرية الصحافة في ظل القوانين الجزائرية .

المطلب الأول : حرية الصحافة

يختلف تفسير حرية الصحافة من دولة الى أخرى، إذ تعتبر بعض النظم السياسية أن حرية الصحافة في العالم هي حجر الزاوية في الديمقراطية وتحميها بالقانون، في حين قد تقيد هذه الحرية في بعض النظم الأخرى وفق ما تراه السلطة الحاكمة ملبياً للاحتياجات الوطنية من وجهة نظرها، كما أنها قد تعتبر أنه حرية أعداء الدولة.

وعرف الفقيه الفرنسي دوجي" " حرية الصحافة بأنها :"حق الفرد في التعبير عن آرائه وعقائده بواسطة المطبوعات بمختلف أشكالها من كتب، أو كراسة، أو مجلة، أو جريدة، أو إعلان ، دون أن تخضع هذه المطبوعات لإجازة أو الرقابة السابقة مع مسئولية مؤلفيها مدنياً أو جنائياً .

فولتير ‘‘ويقول " أن الصحافة الحرة هي:" آلة يستحيل كسرها وتستعمل لهدم العالم القديم حتى يتسنى لها أن تنشئ "عالما جديداً ويعرفها أشرف الراعي :" بأنها توافر أدوات للتعبير عن الرأي العام دون أن يكون عليها أية قيود، ووجود أجواء من الحرية أقطاب المعادلة الصحافية من صحافيين، وصحف، وجمهور، ومواد العمل الصحافي، والتي يجب أن تدفع العمل الصحافي إلى الإلمام وتصونه ال أن تحجر عليه أو توقف مداه وتطوره".[1]

ومن ناحية دستورية، يعرف سعد الجبوري حرية الصحافة :" بأنها قدرة الأفراد على استعمال حقهم في التعبير عن آرائهم في الصحف والمجالات وحقهم في ما يشاءون من إصدار صحف ومطبوعات ضمن إطار هدف معين دون رقابة من السلطات المحلية ما دامت تخدم ذلك.[2]

تُعَد حُرية الصحافة أو حُرية وسائل الاتصال هي المَبدأ الذي يشير إلى وجوب مراعاة الحق في الممارسة الحرة للاتصال والتعبير عن الرأي من خلال كافة وسائل الإعلام المتاحة، المطبوع منها والإلكتروني، وعلى وجه الخصوص المواد المنشورة تَتَضَمن هذه الحرية غياب التدخل المفرط للدول، وحمايتها بالدستور و القانون.

ومن جهة ما يَخُص المعلومات الحكومية، يمكن أن تُمَيز الحكومات بين المواد التي تُقَرِر أن تَكْشِفها للجمهور أو تَحْجبها عنه. تَقوم الدول بحِماية مَوادِها لسبب من اثنين: إما لحساسية وسريِّة المعلومات، أو لارتباط المعلومات بحماية المَصْلَحة الوطنية للدِوَل.

---

[1]– نسرين حسونة ، الصحافة وحقوق الانسان ، شبكة الألوكة .w.w.w. alukah.net ، السنة 2015 .ص 3 .

[2] – **المرجع نفسه** .ص 4

كَيّفت العديد من الحكومات سياساتها نحو حرية الصحافة/الاتصال من خلال ما يسمى مجـــازًا "قـــوانين شروق الشمس" أو قوانين حرية تداول المعلومات، والتي تُستَخدَم لتَعريف وتَحديد نِطاق المَصْلَحَة الوطنية وتمكين المواطنين من طلب إتاحة المعلومات التي تَمْلُكها الحكومة.

ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تبنته الأمم المتحدة عام 1948 أن: "لكل فرد الحق في حريـــة الرأي والتعبير؛ ويتضمن هذا الحق حرية الفرد في تكوين آراء بدون تَدَخُل أحد، والبَحث عن واســـتقبال ونقـــل المعلومات والأفكار من خلال كافة وسائل الاتصال بصرف النظر عن حدود الدول."[1]

تعد السويد أول دولة في العالم تتبني حرية الصحافة ضمن دستورها من خلال وثيقة حرية الصحافة عام 1788. تُعِد منظمة مراسلون بلا حدود تقريرا سنويا حول مؤشر حرية الصحافة، وتنشره بناء على تقييم المنظمة لســـجل حرية الصحافة في كل دولة. التقرير مبني على استبيان يرسل إلى منظمات متشاركة مع منظمة مراسلون بلا حدود منها 14 مجموعة لحرية التعبير في خمس قارات و 130 مراسل حول العالم، بالإضافة إلى صـــحفيين، وبـــاحثين، وقانونيين، ونشطاء في حقوق الإنسان. الاستبيان يسأل أسئلة عن الاعتداءات التي طالت صـــحفيين وإعلامـــيين بالإضافة إلى المصادر التي تثبت صدور ضغوط على الصحافة الحرة[2].

تقرير حرية الصحافة هو تقرير سنوي تصدره منظمة فريدم هاوس غير الربحية ومقرها الولايات المتحدة. و يقيس مستوى الحرية والاستقلالية التحريرية التي تتمتع بها الصحافة في كل الدول والأقاليم الهامة المتنازع عليها في جميع أنحاء العالم. تُسجل مستويات الحرية على مقياس من 1 (الأكثر حرية) إلى 100 (الأقل حرية). اعتمادًا على المعلومات الأساسية، تُصنف الدول بعد ذلك على أنها «حرة» أو «حرة جزئيًا» أو «غير حرة« في عام 2009، تصدرت أيسلندا والنرويج وفنلندا والدنمارك والسويد القائمة مع كوريا الشمالية وتركمانستان وميانمار (بورمـــا) وليبيا وإريتريا في أسفلها.[3]

---

[1] – أ.م .د. سعد سليمان المشهداني ، **الصحافة العربية و الدولية (المفهوم ، الخصائص، المشاكل ، النماذج ، الاتجاهات)** ، ط 1 ، دار الكتاب الجامعي ، العين – الإمارات العربية المتحدة ، 1435ه – 2014 م ، ص36 .

[2] – نسرين حسونة ، **مرجع سبق ذكره** .ص4

[3] – سعد سليمان المشهداني ، **المرجع سبق ذكره** ، ص 37 .

المطلب الثاني :الصحافة وفق قانون الاعلام 1990

يعتبر الانطلاقة الجديدة والحقيقية لعهد جديد في الصحافة الجزائرية وليعبر عن متطلبات وطموح رجـــال الفكـــر والاعلام وخاصة الصحفيين ، وقد تم نشره في الجريدة الرسمية يوم 04 أفريل 1990 يتضمن القانون 106 مادة موزعة على تسعة أبواب ، ومن بين العلامات المميزة في هذا القانون هو ما جاء في نص المادة 14 حيث وضـــع حدا لاحتكار الدولة لوسائل الاعلام الممارس منذ تصحيح الثوري الذي حدث عام 1965 ، نصت تلك المادة ان "اصدار نشرية دورية حر غير انه يشترط تسجيله و رقابة صحته ، تقديم تصريح مسبق في ظرف لا يقل عن 30 يوم من صدور العدد الأول ، وأثرى اقرار التعددية السياسية والاعلامية بموجب دستور 1989 وقانون الاعلام في 1990 ، شهدت الساحة الاعلامية نشوء عدة عناوين لصحافة المكتوبة وصلت مع نهاية 1999 الى 250 نشرية بالعربية والفرنسية ،تمثل اليوميات منها حصة الأسد 35 يومية باللغتين تسحب في مجملها ما يقـــارب المليـــون و 200 ألف نسخة .[1]

نص قانون الاعلام 1990 أن للمواطن الحق في الاعلام ، والذي يجسده حق المواطن في الاطلاع بكيفية كاملـــة وموضوعية علة الوقائع و الآراء التي تهم المجتمع على الصعيدين الوطني و الدولي و حـــق مشـــاركته في الاعـــلام بممارسة الحريات الأساسية في التفكير والرأي والتعبير طبقا للمواد 35 ، 36 ، 39 ، 40 من الدستور وتنبع أهمية عبارة "الحق في الاعلام "من مرجعتيها الفلسفية إذ أنها مستوحاة من أعرق اعلانات ومواثيق حقوق الانسان ، في تشبه ما جاء في نص الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان 1950 : أن " لكل انسان الحق في حرية التعبير ، وهـــذا الحق يشمل حرية اعتناق الآراء وتلقي وتقديم المعلومات والأفكار دون تدخل السلطة العامة ".[2]

و قد صدر منشور حكومي سمح على أثره للصحفيين بتشكيل صحف مستقلة البقاء في الصحف التابعة للقطاع العمومي مـــع ضمان د فع أجورهم لمدة 3 سنوات حتى لو انفصلوا عن الصحف الحكومية التي كانوا يعملون فيها، كما تضمن المنشور الحكومي رقم 90/5 ،المؤرخ في 20 ابريل 1990 إنشاء لجنة متابعة تسهر على السير الحسن للأداء الإعلامي في الفترة الانتقالية من خلال تقديم الدعم المالي و القانوني لبروز عناوين مستقلة و تسهيل تفاوض هذه الصحف مع البنوك لتقديم لها قروض مالية بالإضـــافة إلى تزويدها بمقرات لممارسة العمل الاعلامي ، وإذ شهدت هذه الفترة نشوء عدة عناوين للصحافة المكتوبة و تعـــددت قطاعـــات الصحافة في الجزائر (قطاع الصحافة العمومية، قطاع الصحافة الحزبية، قطاع الصحافة المستقلة).[3]

---

[1]– محمد أكرم وحريز عائشة ، **حرية الاعلام من خلال القوانين الوضعية الجزائرية** ، دراسة تحليلية لقانوني الاعلام 1990 و 2012 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، السنة 2014 -2015 ، ص69 .

[2] – د. حسينة زياني رحال ، **قراءة في قانون الاعلام لسنتي 1990و2012** ،جامعة محمد لمين دباغين ، سطيف 2 ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، مجلة المعيار ،العدد 42 – جوان 2017 .ص418 .

[3] –زكرياء طيفاني وكترة براهيمي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 55 .

ان اللجنة التي سهرت على وضع قانون الاعلام لسنة 1990 ،كانت تتكون في معضمها من مجلس الشعبي الوطني في عهدة الحزب الواحد و لم يشارك أي حزب في وضع القانون وفي سنة 1989تم الاعتراف ب18 حزبا وفي سنة 1990تم الاعتماد على 30حزب وهذل وما جعل غالبية الصحافيين ترفض هذا القانون جملة وتفصيلا ومن اجابيات هذا القانون فتح الملكية الخاصة للصحف والجرائد والمطبوعات وانشاء المجلس الاعلى الاعلام .[1]

المطلب الثالث :حرية الصحافة وفق قانون 2012

انتقلت الجزائر بعد 1999 أي بعد انتخابات أفريل التي عينت الرئيس بوتفليقة على هرم السلطة استمر العمل بقوانين السابقة ، وكان الاستثناء بتعديل قانون العقوبات سنة 2001 الذي أصبح يسمح بسجن الصحافيين لمدة سنة وتغريمهم غرامات مالية باهظة ، بالإضافة الى احتفاظ الدولة باحتكار شراء الورق والمطابع والاشهار وسياسة تعليق الصحف ومعاقبتها كما أطلق على هذا القانون جرائم الصحافة .

استمر الحال الى غاية 2012 دخلتها الجزائر بحزمة من الاصلاحات السياسية المعلنة لمرحلة جديدة في إرساء مسارها الديموقراطي ، ونظرا للانفجار المعلوماتي الناجم عن الثورة التقنية ، كان لابدا من تأطير الممارسة الاعلامية والمهنية لقطاع الاعلام مواكبة مع هاته التحولات ، وتطلب الأمر تحديد إطار قانوني تمثل في المشروع العضوي لقانون الاعلام الجديد والذي صدر في 12 جانفي 2012 والذي يحمل رقم 05-12 وكان صدوره لعدة مبررات حتمية الاصلاح في حد ذاتها واستجابة للمادة 123 من دستور 1996 .[2]

أكد قانون الاعلام 2012 على التعددية الاعلامية ، إذ أقّر بأن "اصدار كل نشرية دورية يتم بحرية "وأبقى على إجراء الشكلي لغرض التسجيل والمراقبة المعلومات ، ويتمثل في تقديم المدير المسؤول النشرية لتصريح مسبق لدى"سلطة الضبط الصحافة المكتوبة "30 يوم قبل نشر العدد الأول ، عوض وكيل الجمهورية كما كان يحدث سابقا، ويلزم القانون الجديد سلطة الضبط استصدار الاعتماد في أجل 60 يوم على الأكثر من تاريخ الايداع طلب، ومنح المشرع مدة عام كامل لصاحب الاعتماد لإصدار نشريته وإلا تم إلغاء الاعتماد .

سلطة ضبط الصحافة المكتوبة : هي "سلطة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي" أسندت لها المهام التالية :

_نشر وتوزيع الاعلام المكتوب في كامل القطر .

_ضمان نوعية عالية للمحتوى الاعلامي للنشريات وابراز الثقافة الوطنية المعتمدة وتطوريها

_دعم النشر باللغتين الوطنيتين .

---

[1] -- محمد قيراط ، **حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر** ، مجلة جامعة دمشق –المجلد 19العدد(3+4)السنة 2003 ، ص 131.

[2] - محمد أكرم وحريز عائشة، **المرجع سبق ذكره** ، ص74 .

_ضمان الشفافية الاقتصادية في ادارة المؤسسات الاعلامية .

_تفادي احتكار شخص واحد لعدة عناوين أو تأثيره فيها ماليا أو سياسيا أو ايديولوجيا .[1]

المبحث الثالث :علاقة الصحافة المكتوبة الوطنية بالنظام السياسي والمعوقات التي تواجهها

المطلب الأول : الصحافة الجزائرية و الأزمة السياسية في ظل التعددية .

شهدت بداية التعددية في الجزائر انسداد سياسيا أدى الى تفجر الوضع الأمني لاحقا ، والأمر الذي جعل العمل الصحفي مجالا محفوفا بالمخاطر ، رغم ذلك فقد شهدت الصحافة تعددية يمكن رصدها فيما يلي :

1_ **الصحافة العمومية** : وهي الصحف الموروثة عن عهد الحزب الواحد ويمكن تصنفها الى ثلاثة أنواع

*صحافة الدولة: وهي الصحف العمومية ممثلة في جريدة الشعب ، المجاهد ، والجمهورية والنصر .

*صحافة حزب جبهة التحرير الوطني : تمثلها جريدة المجاهد الناطقة بالعربية و هي لسان المركزي للحزب وأسبوعية الثورة الإفريقية الناطقة باللغة الفرنسية .[2]

*صحافة المنظمات الجماهيرية : التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني ، مثل مجلة الوحدة ، الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية ، مجلة الاتحاد العام للنساء الجزائريات ، مجلة الثورة والعمل ، مجلة الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، تأثرت هذه الصحف والمجلات بشكل كبير في عهد التعددية حيث هجرها الصحافيون الى الصحف الحزبية الجديدة والصحف المستقلة .[3]

2-**الصحافة المستقلة** :

لم تعرف الجزائر الصحافة المستقلة إلا بعد ربع قرن من الاستقلال الوطني، و ظهورها على الساحة الإعلامية لم يأت إلا بعد التحولات السياسية التي فرضتها أحداث أكتوبر 1988 ، شهدت الجزائر في بداية التسعينات عشرات العناوين تميزت بتنوعها من حيث الصدور- يوميات ، أسبوعيات ..الخ ومن حيث المضمون

---

[1]- د. حسينة زياني رحال ، **المرجع سبق ذكره** ،ص 420 ، 421 .

[2]- نور الدين تواتي : **الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر** ، الجزائر ، دار الخلدونية ، ط2 ، 2009 ، ص36

[3]- **المرجع نفسه** ، ص37 .

سياسية ، اقتصادية ، فنية ، رياضية ، ومن حيث اللهجة ، مهادنة ، انتقادية . . نجد عناوين مثل :الوطن ، السلام، الحرية ..الخ.[1]

3 _**الصحافة الحزبية** : أنشأت معظم الأحزاب السياسية الجديدة صحف خاصة بها قصد شرح موقفها وحشد الرأي العام تجاه مشاريعها وبرامجها السياسية ، كان إعلان دستور 1989 على حرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي تأسيس أحزاب بلغت حوالي 60 حزبا في مطلع التسعينات مستفيدة من الدعم الذي قدمته الدولة والإعانات التي قدمتها للصحف بما فيها الصحف الحزبية ، البديل ، جريد حزب الحركة الديموقراطية في الجزائر ، النهضة ، جريدة حركة النهضة ، صوت الشعب ، جريدة حزب الطليعة الاشتراكية ، والمنقذ ، الخطوة ، المستقبل، التقدم .[2]

وهكذا شهدت فترة بداية التسعينات انفجارا غير مسبوق فيما يتعلق بالعناوين وطبيعتها وملكيتها من يوميات و أسبوعيات وصحف مستقلة و صحف حزبية بلغت العشرات ،شهدت هذه المرحلة أيضا انفجار الوضع السياسي والأمني في الجزائر، وعرفت في هذه الفترة انخفاضا في السحب واختفاء بعض العناوين ،بسبب المشهد السياسي ،ووقوع تصادم بين السلطة والصحافة وتذهب إحدى الدراسات الى أن المعلومات الأمنية هي المشكل الأساسي لاختلاف الرؤى بين السلطة والصحافة خاصة الصحافة المستقلة وذلك من خلال كيفية معالجتها للمعلومة الأمنية ، فبين واجب تقديمها للمواطن كما ترى الصحافة، في حين تذهب السلطة الى كون ذلك تحريض على العنف وتعطيل لعمل قوات الأمن ، لذى جاء القرار الوزاري المشترك بين وزارتي الداخلية والثقافة والاتصال المؤرخ في 1994/06/07 لتحتكر بموجبه السلطة الأخبار الأمنية ومنع نشر أي خبر في هذا الشأن لا يأتي من القنوات الرسمية وقد جاء متبوعا بجملة من التوصيات المتعلقة بكيفية معالجة الأخبار الأمنية من قبل وسائل الإعلام الوطنية وبعض تقنيات توجيه الرأي العام .[3]

كما أنه وعلى إثر هذا القرار تشكلت لجان على مستوى المطابع مهمتها الاطلاع على مضامين ومحتويات الصحف ، والنظر فيما إذا كانت قابلة للنشر أم لا .وشهدت عدة صحف عمليات التعليق مثل جريدة الوطن

---

[1]– يمينة بن عيسى ، **الصحافة الفنيية الجزائرية دراسة سوسيولوجية لثلاثة جرائد "مشوار الأسبوع –"بانوراما "–"الشروق العربي "** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاجتماعية ، السنة ، 2003-2004 ، ص117.

[2]– نور الدين تواتي ، **مرجع سبق ذكره** ، 38

[3] – لحسن رزاق ، **الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009 من خلال الصحافة الجزائرية الخاصة** ، رسالة لنيل الماجستير في علوم الاعلام والاتصال ، جامعة قسنطينة ، السنة ، 2009- 2010 ، ص 72

باللغة الفرنسية ،الحوار ، وذلك بتاريخ 1994/11/16 حيث علقت الأولى لمدة ستة أشهر وخمسة عشرة يوما بسبب إفشائها لمعلومات تمس النظام العام و أخلاقيات المهنة .[1]

المطلب الثاني : علاقة النظام السياسي بالصحافة الوطنية :

تظهر العلاقة بين الصحافة الوطنية والنظام السياسي من خلال ربط الجهاز الاعلامي بطبيعة الممارسة السياسية للسلطة الحاكمة فقد شهدت فترة السبعينات ممارسة شتى أنواع الضغوط والعنف والاعتقال لعدد من الصحفيين ، ومنع بعضهم من الكتابة أو الامضاء مقالاتهم ، وضمن اطار تلك الهيمنة أسندت لوسائل الإعلام مهمة اعطاء الأولوية لتبجيل الطموح السياسي ، وتأييد مختلف الشعارات ، حتى و أن تناقضت مع بعضها البعض أو مع الواقع المعاش .[2]

كما أن وسائل الإعلام أصبحت القيّمة على الرسالة السياسية للسلطة ، لكن الافرازات المتوالية لتطبيق السياسة الإعلامية نتج عنها ارتباط شديد بين وسائل الإعلام والسلطة ، وبلغت مشاكل الصحافة حدا جعلها تطفو الى السطح لتعلن وجود أزمة بين الصحافة والسلطة السياسية . ويرى الباحث " محمد قيراط " فيما يخص علاقة الحكومة بالصحافة في الجزائر حينها أن السلطة بينت إدراكها لأهمية وسائل الإعلام ، قامت منذ الاستقلال بوضع يدها على هذا القطاع الاستراتيجي فقد بدأت بتصفية الاستعمار ثم التأميم ثم التركيز كمرحلة ثالثة .[3]

كما يضيف الباحث " إبراهيم الابراهيمي " أن هذه الفترة وإن كانت تشكل منعرجا هاما في تاريخ الدولة ومسار تطورها (الانتخابات التشريعية 77 ، الميثاق الوطني 76 ، دستور 76 إلا أنها لم تحدث التغيير العميق في الممارسة حيث أن السلطة هي التي تختار من يكون على رأس هذه المؤسسات ، حتى لا يتعرض وجودها للتهديد ، ويرى الباحث أيضا أن السبب الرئيسي لهذه الوضعية هو النظام السياسي المرتكز على الحزب الواحد ، وتنصيب بيروقراطيين على رأس الأجهزة الإعلامية ، وتهميش آراء المثقفين في وسائل الإعلام .وفي الأخير ركز على العامل السياسي كمحور أساسي يؤثر بشكل بارز وواضح في السياق العام وخلص الى أن السلطة ليس لديها إلا الصحافة التي هي جديرة بها ، وهي مضطرة للقيام ببعض التنازلات بهدف السماح للمثقفين بالتعبير بحرية ، وإلا فقد الإعلام كل مصداقيته لدى المواطن الذي سيلتقط الأخبار من خلال وسائل إعلامية أجنبية عديدة .[4]

---

[1]- نور الدين تواتي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص37

[2]- أحلام باي : **معوقات حرية الصحافة في الجزائر** ، رسالة لنيل الماجستير ، تخصص وسائل إعلام والمجتمع ، جامعة قسنطينة ، السنة 2006-2007 ، ص 85

[3]- **المرجع نفسه** ، ص86

[4]- حياة قزادري ، **المرجع سبق ذكره** ، ص 21

المطلب الثالث :المعيقات التي تواجه الصحافة المكتوبة في الجزائر

المعيقات الاقتصادية : تتجلى في نقص التمويل الذي يؤدي في العديد من الحالات الى الإفلاس وكذا نقص الإمكانيات التي تتعلق بجانب الطباعة ، والتوزيع ، والسحب إضافة الى الإشهار.

مشاكل الطباعة: تعتبر عملية الطبع آخر وأهم مرحلة في إنجاز الجريدة إذ يتوقف عليها مستقبلها فهي تحدد وجودها في السوق وتتحكم في عدد النسخ التي تعرض للبيع ، وهي عملية تحتاج الى استثمار أموال ضخمة في الورق والآلات والحبر بالإضافة الى اليد العاملة والكفاءة وهو ما لا يتوفر لدى الكثير من الصحف .التي تسببت في الكثير من الاحيان في مشاكل بين الناشر والمطبعة ، مما تسبب في تراكم الديون المترتبة على الصحف اتجاه المطابع لتؤدي في الأخير الى الغلق أو ممارسة الضغط في أحسن الأحوال . كانت المطابع محتكرة من طرف الدولة (السلطة) حتى سنة 2001 ، رغم أن القانون لا يعارض إنشاء مطابع خاصة ، لذلك تم إقامة أول مطبعة أنشأتها جريدة "الوطن "بالمشاركة مع صحيفة " الخبر " ، لكن لا يمكن الجزم بأنه تم لمرات عدة تحريك الكثير من هذه الصحف اعتادت تدفع مستحقات المطابع لمدة طويلة وهو ما يشكل ضغطا ماليا على المطابع ينتج من تراكم الديون .[1]

مشاكل التوزيع :أن الوضع الراهن للصحافة الجزائرية ينبئ بوجود مشاكل حقيقية على مستوى التوزيع فمازال هناك مؤسسات صحفية تشتكي من عدم وجود جريدتها على مستوى كبرى عواصم البلاد ، كما أن بعض المناطق من الجزائر لا تصلها ولا جريدة واحدة ، كحال الجنوب الجزائري ، حتى و لو كانت هذه الصحف ذات انتشار واسع وتوزيع جيد ، إضافة الى مشكل التوزيع غير المنتظم للصحف ، خاصة اليومية، وغياب خريطة وطنية للتوزيع، وكذا تفاقم الديون إزاء مؤسسات التوزيع ، الأمر الذي حال هو الآخر دون تطور الصحافة المكتوبة .[2]

مشاكل الإشهار :يعد الاشهار بمثابة الركيزة الأساسية في حياة الجريدة فالصحيفة التي لديها أقل من 3 صفحات اشهار يصعب أن تجد توازنها ، لأن مداخيل مبيعاتها لا يمكن أن تحقق مطالب استمراريتها في الصدور تتعلق الصحافة اقتصاديا بما يدره عليها الاعلان من دخل فهو يضخم للهيئات الصحافية نتائج الأزمات الاقتصادية العامة ، فهو أحيانا يزيد من تألق تلك المشاريع أو أحيانا أخرى يزيد من حدة ضائقتها المالية ، أن الاشهار يجعل الأعمال الصحافية التي تعتمد اعتمادا كبيرا في دخلها على الاشهار فالشركة الصحفية لقد دأبت الوكالة على

---

[1]- لحسن رزاق ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 75 .

[2]- بن عيسى الشيخ : **صورة الطبقة السياسية في الصحافة الجزائرية** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال ، جامعة قسنطينة ، السنة 2005 – 2006 ، ص 217 .

توزيع الإشهار وفق معايير سياسية ، ولا علاقة لها بالمعايير التجارية والضحية هي الجرائد الخاصة التي تحاول بنـــاء خط سياسي مستقل ، أو غير منضو ضمن توجه السياسة الرسمية ، ويتضح ذلك في رغبة السلطة في تعزيـــز دور الوكالة العمومية للإشهار كي تلعب الدور المؤثر في جعل عدة جرائد سيما التي خطها قليل من الإشهارات الخاصة كي تعدل من خطها الافتتاحي وتقلل من جرأتها اتجاه السياسة الرسمية و إلا سوف تواجه بالمنع والشح في مجـــال الإشهار ، إضافة الى ذلك يمكن في هذا المجال تضغط الحكومة على بعض المعلنين بتوقف عن التعامل الإشهاري مع بعض الصحف .[1]

ومن الناحية التشريعية كان تأخر ظهور قانون الإشهار وفشل الحكومات المتعاقبة في استصدار قانون ينظم سوق الإشهار ويضع حد للفوضى في هذا المجال ، فالمنشور الحكومي رقم 626 المؤرخ في 19 / 08 / 1992 الذي يفرض على مؤسسات الدولة أو الهيئات الأخرى منح إعلاناتها الإشهارية الى الوكالة الوطنية للنشر والإشهار ANEP التي توزعا بدورها على الجرائد دون أن تأخذ بعين الاعتبار اختيارات المعلنين، مع مجيئ رضا مالك على رأس الحكومة ألغى ذلك المنشور بحجة الاستعمال غير العقلاني لمصاريف الإشهار من طرف المتعاملين العموميين ، ثم عاد الى حيّز التطبيق مع حكومة مقداد سيفي في سبتمبر 1995 وكذلك في جـــانفي 1997 مـــع حكومـــة أويحي، وقد تترتب ذلك أن أصبح هذا المرسوم محل استياء عام سواء من قبل المتعاملين الاقتصاديين العمـــوميين أو ناشري الصحف .[2]

[1]- أحلام باي ، **المرجع سبق ذكره** ،ص95

[2]- عبد القادر علال ، مرجع سبق ذكره ، ص 166

خلاصة الفصل الأول

مرت الصحافة المكتوبة في الجزائر بعدة مراحل تاريخية ابتداء من الاحتلال الفرنسي وبعد الثورة التحريرية حيث لعبت الصحافة صوت الكفاح داخل وخارج الوطن ،الى حين نيل الاستقلال وبناء مؤسسات الدولـــة و تطبيق نظام اشتراكي والسيطرة الكلية على الصحافة المكتوبة من خلال تأمين كل الصحف التي كانت تنشط في الفترة الاستعمارية، وصولا الى أحداث أكتوبر 1988 التي أعطت دفعا قويا للصحافة الوطنية ، وشهدت فتـــرة التسعينات ازدهار وتطور الصحافة وظهور قانون الإعلام الذي أقر التعددية الإعلامية وبذلك تبلورت الصـــحافة الخاصة.

ولكل مرحلة من هذه المراحل تميّزت بالممارسة الخاصة وطبيعة العلاقة مع نظام الحكم في الجزائـــر ، إلا أن واقع الصحافة الوطنية بشقيها العمومي والخاص كان ولازال يعاني من التضييق والضغط من طرف السلطة

الفصل الثاني

المسارات السياسية الجزائرية لمظاهر الانتقال السياسي بها

تمهيد :

تطرقنا في هذا الفصل الى المسارات السياسية الجزائرية لمظاهر الانتقال السياسي الذي شهدته الجزائر منـــذ الاستقلال الى يومنا هذا، وذلك في المبحث الأول بذكر الفترات الانتقالية مـــن 1963 الى غايـــة 2016 ، ثم المبحث الثاني خصصناه للمحطات الرئاسية للرئيس السابق بوتفليقة و عهداته الأربعة بداية من العهدة الانتخابيـــة الأولى1999 الى عهدته الاخيرة 2014 ، والمبحث الثالث تطرقنا الى مدخل مفـــاهيمي للانتقـــال السياســـي، وعرجنا فيه بالانتقال السياسي في بعض من الدول الغربية والعربية ثم انتقلنا الى الانتقال السياسي في الجزائر .بينما يحمل المبحث الاخير على الانتقال السياسي في الجزائر بعد 22 فيفري 2019 بداية من أسباب انفجار الوضع في الجزائر يليه ملامح الحراك الشعبي ومساهمة الاعلام الرسمي والاجتماعي في الحراك بعده ختمنا بمسار الانتخابـــات الرئاسية ل12 ديسمبر 2019 .

المبحث الأول : طبيعة النظام السياسي في الجزائر.

المطلب الأول : الفترة الانتقالية للجمهورية الأولى في ظل دستور 1963.

بعد الاستقلال مباشرة تضاربت الآراء بين أفراد النخبة السياسية والعسكرية والمدنية حول نمـــط الحكـــم السياسي المستقل بين الأحادية الحزبية والتعددية السياسية. وكانت أزمة صيف ا1962 أبرز تجليات هذا الصراع ، وبدخول الجيش بقيادة" هواري بومدين " العاصمة تقرر بتاريخ 1962/09/09 اجراء انتخابات في 29 سبتمبر من نفس السنة وتعينت على اثر ذلك أول حكومة جزائرية عادية برئاسة " أحمد بن بلة ". [1]

عرفت هذه المرحلة بالفترة الانتقالية مرورا بدستور 1993 وقبل حركة 19 جوان 1965, الا انه يصعب القول بان تولى السلطة نتيجة إجراءات ديمقراطية وإنما بفعل علاقات القوة مهدت لبروز نظام ذو طابع تســـلطي يرفض الاعتراف بفكرة الدسترة او الدستور .

ويبدو آن علاقات القوة هذه هي التي أطاحت بالرئيس بن بلة من خـــلال حركـــة 19 جـــوان 1965 فأوصلت العقيد هواري بومدين الى هرم السلطة , لكن هذا التغير لم يشمل الإطار وتوجيـــه العـــاملين للنظـــام السياسي انا ذاك ونقصد بذلك الخيار الاشتراكي ونظلم الحزب الواحد الذي يأتي كنتيجة تلقائية , إمـــا النظـــام العسكري وإما الحكم من هؤلاء تطلق عليهم صفة الكاريزما من مؤسسي الدولة او قادة حركات التحرر, حيث يعمد الحاكم الى الاستقلال بالسلطة بسبب عدم القدرة على احلاله نظرا لفراغ الذي يتركه في الساحة السياسية ، الا أن العودة الى الشرعية كانت حتمية عجلت بظهور دستور 1967 .[2]

وأخذ النظام السياسي مفهوما جديدا وأتبع بميثاق وطني ، ولهذا نجد النظام السياسي الجزائري تميز عـــبر مساره بانفراد الرئيس بالسلطة ومحاولة بنائه علاقة مباشرة بينه وبين الشعب، وتكرس هذا على وجه الخصوص في عهدي بن بلة وبومدين، هذا الأخير الذي سعى إلى إرساء الشرعية الدستورية من خلال بناء دولة المؤسسات من القاعدة إلى القمة .ورغم ذلك استمر تكريس السلطة الشخصية وشخصنة السلطة، وقد تحول الجيش في عهده إلى تنظيم عسكري – سياسي يضم أقوى وأهم مؤسسة من مؤسسات الثورة، وأثبت قدرته واستمراريته على تغيير مجرى السياسة والتحكم عن بعد في ضبطها ورسم مسارها، وهذا ما تأكد بعد وفاة "هـــواري بومـــدين "في27

[1] – السعيد بوشعير ، **النظام السياسي الجزائري** ، ط 2 ، الجزائر ، دار الهدى للطباعة والنشر ، السنة 1993 ، ص39 .

[2] – أبوجرة سلطاني ، **الجزائر الجديدة الزحف نحو الديموقراطية** ، شركة زعباش للطباعة والنشر، الجزائر ، ب ت ن ، ص13 .

ديسمبر1978 ، عادت المؤسسة العسكرية للواجهة وكانت هي الطرف الوحيد الذي فصل في مستقبل الحكم ، حيث فصل القادة العسكريون أنداك في الصراع على استخلاف بين " عبد العزيز بوتفليقة " المقرب من بومدين ووزير خارجيته ،و " محمد الصالح يحياوي" منسق الحزب واختاروا عسكريا الغير معروف في الأوساط الشعبية " الشاذلي بن الجديد " شخصية عسكرية لرئاسة البلاد لعهدتين متتاليتين لم تحمل الكثير من التغيير فيما يتعلق بالنظام النظام السياسي وكانت الأحادية الحزبية والنهج الاشتراكي السمة المميزة لهذه الفترة.[1]

مؤسسة الرئاسة:

يتبين من الفترات الدستورية التي شهدها النظام السياسي الجزائري أن الوظيفة التنفيذية المنوطة برئيس الجمهورية جعلت من مؤسسة الرئاسة أقوى مؤسسة في النظام، حيث يحتل الرئيس مكانة بارزة في هذا النظام مستمدة من طريقة اختياره وواسع الصلاحيات المخولة له ما جعله جدار النظام السياسي ومفتاح ممارسة السلطة، وقد تجسد هذا بشكل كبير على الأقل إلى غاية وفاة الرئيس بومدين حيث اقترن ذلك بتسخير جبهة التحرير والجيش كعناصر أساسية لقوة النظام وتعزيز ديمومته .و ارتبط الجيش كقوة مؤثرة وحاسمة بعلاقة وثيقة بمؤسسة الرئاسة منذ الاستقلال وبقدر ما شكل سندا رئيسيا لها بالقدر الذي شكل أيضا قيدا أساسيا على حركتها .

أما طبيعة التغيير الذي يحدث عادة داخل النظام الجزائري فيتمثل في إرساء السلطة على أسس جديدة وعلى توازنات وجماعات جديدة لا تمت بصلة إلى النظام القديم. ونضيف إلى هذا الطرح فيما يتعلق ببوادر التغيير التي لاحت بعد أحداث أكتوبر " 1988 أن الحكومات إذا شاءت لنفسها البقاء تتطور تطورا يترع بها على ضبط ممارسة السلطة وإلى توجيه تطبيقه الفعلي لصالح الجماعة وإلى الحد من غرائز السيطرة والسلطة، ومنتهى هذا التطور أن يصبح الحكم تدريجيا مقبولا من قبل المواطنين وهو ما يمثل التبرير السياسي للسلطة .[2]

المطلب الثاني : الفترة الانتقالية للجمهورية الثانية في ظل دستور 1989.

تبدا هده المرحلة مع انشاء اول دستور للجزائر التعددية عرف بدستور 1989،حيث تبنى هذا الدستور مبادئ الشرعية الدستورية وفي مقدمتها اقرار الحريات العامة الفردية والجماعية والتعددية السياسية والانتخابات كوسيلة لمنح السلطة ومصدر لشرعنه ممارستها على كل ما عداه من النصوص التأسيسية .

[1] – أبو جرة سلطاني ، **مرجع سبق ذكره** ، ص14 .

[2] – لحسن رزاق ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 58 .

وشهدت هذه المرحلة حدثا مهما وهي الانتخابات والتي كانت بمثابة العنوان العريض لدستور التعددية. وقد اخذت نوعين الانتخابات المحلية في جوان 1990والانتخابات التشريعية سنة 1991،والتي فاز فيها الاسلاميون ممثلين في جبهة الاسلامية الانقاذ، لتكون بداية لعهد جديد للدولة الجزائرية منذ الاستقلال بعد ان كان نظاما ممثلا في جبهة التحرير ،وكانت الانتخابات المحلية والتشريعية بمثابة مرحلة جديدة غيرت الخريطة السياسية وشكلت قوى سياسية جديدة لتفتح وضعا جديدا لم يكن يتوقع في حساب الكثير من السياسيين .

ومن اهم المرتكزات والاليات التي جاء بها دستور1989:

1)الفصل بين الحزب والدولة، فمنذ الاستقلال ارتبط الحزب الدولة وعند مجيء دستور 1989اقر بمبدأ التعددية السياسية.

2) التخلي عن اعطاء الاولوية للشرعية الثورية ،حيث جاء دستور 1989بمبدا الفصل بين السلطات وتكريس الحريات .

3) حصر مهمة الجيش دستوريا ،حيث حدد الدستور المهمة المنظمة للمؤسسة العسكرية هي مبدا مهمة الدفاع عن التراب الوطني .

هذا مكان اهم جاء في دستور 1989.

وامام هذا الوضع الجديد تم توقيف المسار الانتخابي واستقالة الرئيس "الشاذلي بن جديد" وحدوث فراغ دستوري لمؤسسات الدولة، وعلى اثر هذا استحدث المجلس الاعلى للدولة وهو بمثابة مرحلة العنف وتتزايد ومعالجة هذا الوضع مزري تم اعلان حالة الطوارئ وتم تعديل الدستوري 1989 وعرفت بتعديلات 1996.

وفي 15نوفمبر 1995 اجريت انتخابات رئاسية لتكون اول انتخابات رئاسية تعددية ، ثم جاءت بعدها انتخابات 16افريل1999 عقب تنحي الرئيس "اليمين زروال" عن منصبه وانتهاء عهدته. [1]

وهو الدستور الذي بموجبه ظهرت الصحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر المستقلة، والتي يهمنا تتبع علاقتها بالنظام السياسي وفق الشكل الذي أخذه بعد الانفتاح السياسي أي من خلال دستور1989، ولكن حتى في ظل هذا الأخير مثل الجيش الحكم الفصل بين النظام السياسي ومعارضيه .وليس أدل على ذلك دوره في الأحداث التي حصلت في الجزائر منذ ماي1991 وبإمكاننا تتبع لمساته في الحكم بعد هذا التاريخ من خلال استعراض تشكيلات المجلس الأعلى للأمن والمجلس الأعلى للدولة ولجنة الحوار الوطني، ومن ثم تسيير المرحلة

[1] – صالح بالحاج ، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الانتقال الى اليوم** ، ط2 ، ب ب ن : ديوان المطبوعات الجامعية ، السنة 2015 ،ص 43 .

الانتقالية إلى غاية انتخابات 1995/11/16 .وتولي اليمين زروال منصب رئيس الجمهورية، لقد تبينت محدودية هذا الدستور كإطار قانوني وضع لتنظيم مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية من خلال الأزمة التي تمثلت في غياب الرئيس والبرلمان معا، وهو ما كان مقدمة ضرورية لإجراء, التعديل الدستوري لعام 1996 .[1]

المطلب الثالث : الفترة الانتقالية في ظل التعديل الدستوري 1996.

تم اصدار نص التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء 28نوفمبر 1996.وفي ظل ظروف الازمة الوطنية التي عرفتها الجزائر خلال العشرية الاخيرة ، وتأثيراتها السلبية خاصة منذ استقالة رئيس الجمهورية السابق وتعطيل المسار الانتخاب يترتب عن ذلك من اعمال هددت الامن العام والاستقرار السياسي والمؤسساتي للبلاد ،فهذا الدستور حاول تقويم سلطة الدولة ونظام الحكم والقائم على اساس التعددية السياسية والثنائية البرلمانية الارادة الشعبية التي عبر عنها الناخبون في اختياراتهم للنواب والاحزاب السياسية التي ينتمون لها ،وكذا استجابة وتفاعلا مع كل الاوضاع السياسية والاقتصادية ..... والمتجسدة في نتائج الاصلاحات الوطنية الكبرى والشاملة ،ابقى التعديل على حق رئيس الجمهورية في المبادرة بالتعديل الدستوري اضافة الى موافقة البرلمان على مشروع التعديل بالمصادقة النهائية عليه بأغلبية اعضاء البرلمان المجتمعين معا.[2]

لم يمس التعديل الدستوري لعام 1996 أسس الدستور السابق إنما عمد إلى تصحيح الاختلالات الواردة فيه، وجاء مثقلا بالآليات المحددة لمجال ممارسة الحريات فأعطى للدولة حق المراقبة المباشرة بعد أن كانت للبرلمان مع إبراز إرادة السلطة في تفتيت السلطتين التشريعية والقضائية، وتم بموجبه إنشاء مجلس الأمة لغربلة قرارات ما أصبح يسمى بالغرفة السفلى للبرلمان. ويرى أحد الباحثين الذين عنوا بالبحث في المسألة السياسية في الجزائر أن المؤسسة العسكرية ظلت هي المسيطرة على الوضع ، وخاصة في فترة اليمين زروال الذي أعطاها تبعا لخلفياته العسكرية دورا متعاظما كمؤسسة شريكة للرئاسة في التصرف، ويرى أن مكانتها لم تضعف بوصول السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم، إذ – كما يقول – رغم انتقاده لبعض عناصرها إلا أنه يحرص على أن تحظى سياسته بموافقة الجيش، لأنه فضلا عن إدراكه لمدى قوته السياسية والعسكرية يرى فيه المنقذ للجزائر.

---

[1] – لحسن رزاق ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 59

[2] – دنيا زاد سويح ، **الضوابط الاجرائية والموضوعية للتعديل الدستوري في الجزائر** ، رسالة ماجستير في الحقوق ، قانون الدستوري ،جامعة الحاج لخضر باتنة – السنة2012- 2013 ، ص56.

ومما تقدم أيضا يتبين لنا أن أكثر النماذج النظرية المطروحة (سابق) ا صلاحية لتوصيف وتفسير نظام الحكم في الجزائر هو نموذج **الدولة البيروقراطية–العسكرية** رغم كونه قد ركز بالتحديد على فترة الرئيس بومدين، إلا أن التواصل في انتهاج سلوكيات سياسية محددة مستمدة أساسا من نفس السياق السياسي الذي ساد على مدى عقود الاستقلال يجعلنا نسلم أن نوعية التغييرات الحاصلة هي من نوع التغيير داخل الاستمرارية .إن الطبقة البيروقراطية التي ينبئنا هذا النموذج بوجودها " هي من البداية التي طوقت إرادة الشعب وعرقلت وصول مطالبه إلى القمة، وترجمت قرارات القمة بما يخدم مصالحها ويدعم مركزها .وهذا يمنع من حيث المبدأ وبشكل أساسي في المرحلة الممتدة من الاستقلال وإلى غاية 1988 الحديث عن شيء اسمه اتصال سياسي بالمعنى الذي حددناه نظرا لغياب هياكل التمثيل الديمقراطي، بالإضافة إلى تأكيد النصوص التشريعية المنظمة لقطاع الإعلام آنذاك أن الإعلام لا يشكل قطاعا مستقلا عن السلطة لا في شكله ولا في مضمونه بل هو جزء من طبيعة النظام السياسي القائم .[1]

المطلب الرابع : الفترة الانتقالية في ظل التعديل الدستوري 2016.

يتضمن التعديل الدستوري ازيد من 100 مادة معدلة ومضافه والمصادق عليه من قبل البرلمان المنعقد بغرفتيه 7 فيفري 2016 ، حيث يعتبر اهم حدث قانوني الذي يترتب عنه اثار قانونية نافذة حيث جاء لتكريس عدة مبادئ وقيم انسانية لاسيما المتعلقة بقيام دولة قانونية وتقوية الوحدة الوطنية وحماية حقوق وحريات المواطنين بالإضافة الى تنظيم حياة البرلمانيين ، حيث جاء هذا التعديل في سياق التحولات الراهنة .

التعديل الدستوري :

صادق عليه البرلمان في 7 فبراير2016 ، قال رئيس اللجنة القانونية لمين شريط أنه يعبر عن رغبات المجتمع الجزائري ومكتوب بإرادة جميع فعاليات المجتمع الجزائري من أحزاب وجمعيات وشخصيات وطنية ، مضيفا أنه " مرآة تعكس إرادة الشعب الجزائري" ، مضيفا أن الدستور الجديد يتميز بما وصفه " مؤسسة" المجتمع الجزائري من خلال دسترة مؤسسات متعددة على غرار المجلس الأعلى للغة العربية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان (الجزائر) فضلا عن المجلس الأعلى للشباب والمجلس الوطني للبحث العلمي وخلق فضاءات لجميع أطياف الشعب الجزائري.

يندرج مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري الجزائري الذي قرر رئيس الجمهورية المبادرة به، في إطار مواصلة مسار الإصلاحات السياسية، ويهدف إلى ملاءمة القانون الاسمي للبلاد مع المتطلبات الدستورية التي أفرزها التطور السريع لمجتمعنا، والتحولات العميقة الجارية عبر العالم ستتوخى مراجعة القانون الأساس، من

[1] – لحسن رزاق ،**مرجع سبق ذكره** ، ص 60 .

بين ما ستتوخاه، تعزيز الفصل بين السلطات، وتدعيم استقلالية القضاء ودور البرلمان، وتأكيد مكانة المعارضة وحقوقها، وضمان المزيد من الحقوق والحريات للمواطنين.تمس التعديلات المقترحة في هذا الإطار، المحاور الأساسية الأربعة من الدستور، وهي على التوالي: الديباجة، المبادئ العامة التي تحكم المجتمع، ولا سيما حقوق وحريات المواطن، تنظيم السلطات، والرقابة الدستورية.[1]

ينص الدستور الجزائري المعدل سنة2008 على ان الشعب يمارس السيادة عن طريق الاستفتاء وبواسطة ممثليه المنتخبين ،وان الدولة تستمد مشروعيتها وبسبب وجودها من ارادة الشعب واقرار البرلمان الجزائري يوم الاحد7 فبراير2016 بغرفتيه وبأغلبية ساحقة التعديلات التي اقترحها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والتي يحدد رئاسة الدولة بفترتين رئاسيتين غير قابلتين للتحديد ،وادراج ذلك ضمن المواد لا يمكن لأي رئيس مراجعتها مستقبلا .

وتتضمن النسخة المعدلة لدستور عام 2016 اكثر من مئة تعديل ،ومنها وضع شروط جديدة لترشح وتولي مناصب المسؤولية ،وفي مقدمتها عدم التمتع بجنسية ثانية ، واعتماد الامازغية لغة رسمية بعد اللغة العربية جاءت في المادة 4 .

نقد صادق للمشرع الجزائري على تعديل دستور 2016 في رحلة البحث عن دستور دائم للبلاد الانه ينطوي على بعض الناقضات من بينها ادوات ممارسة الشعب للسلطة ،ودور المعارضة تأسيس القانوني لكثير من مواقفها الرافضة لسياسات السلطة وممارستها، كما تم تغيب العديد من القوانين التي كان يأملها المجتمع والمواطن في هذا الدستور من بينها توسيع حقوق المواطن في التعبير عن آرائه ،اعطاء مكانة اكبر لحقوق المرأة وحماية الطفل مثل محاربة جرائم اختطاف الاطفال بأشد انواع العقوبات ،والحرص على تطبيق الفعلي للنصوص وتعزيزا لأليات الرقابة البعدية .[2]

[1] – عمرة مهديد ، **دراسة تحليلية لمضمون التعديل الدستوري الجزائري 2016** ، دكتوراه بالقضايا السياسية – جامعة الجزائر 03 ، المركز الديموقراطي العربي ،تاريخ 23نوفمبر 2016.الموقع : ...democraticac.de .

[2] – المرجع نفسه .

المبحث الثاني: المحطات الرئاسية الاربع للرئيس بوتفليقة .

المطلب الاول : الحملة الانتخابية لسنة 1999.

بعد الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى التي جرت في نوفمبر 1995 و فاز فيها اليمين زروال بأكثر من 60 % من الأصوات، فاجأ الرئيس زروال الجميع بقراره الانسحاب من الحياة السياسية قبل نهاية عهدته وسط عدم اقتناع بالأسباب التي قدمها داعيا إلى انتخابات رئاسية مسبقة، حيث بحث بعدها مع الأحزاب أفضل السبل لانتخابات نزيهة تضمن التداول على السلطة و تقدم إلى هذه الانتخابات 16 مرشحا أجاز المجلس الدستوري

أهم ما ميز هذه الانتخابات مقاطعة بعض الأحزاب و التحالفات الانتخابية التي من بينها تكتل مجموعة القوى الوطنية و تضم ستة أحزاب لتدعيم مولود حمروش، و التكتل المتكون من أربعة أحزاب) حمس، النهضة، جبهة التحرير، الأرندي (بالإضافة إلى تنظيمات المجتمع المدني لتدعيم ومساندة من سمي بمرشح الإجماع عبد العزيز بوتفليقة .و لإنجاح هذه الانتخابات قدم الرئيس زروال ضمانات للأحزاب و تم إنشاء اللجنة الوطنية السياسية لمراقبة الانتخابات كما أعلن الجيش موقفه في افتتاحية مجلة الجيش بعدم التدخل[1].

تم إجراء هذه الانتخابات في موعدها يوم : 1999/04/15 ، و يهمنا أن نعرض النتائج التي أفرزتها. .

-نسبة المشاركة : 60,25 %

1- عبد العزيز بوتفليقة : 73,79 %

2- الإبراهيمي : 12,35 %

3- جاب الله : 03,95 %

4- آيت احمد : 03,18 %

5- حمروش : 03,9 %

[1]- لحسن رزاق ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 92 .

المطلب الثاني : الحملة الانتخابية لسنة 2004.

تميزت هذه الانتخابات عن سابقتها بأنها جرت في ظروف آمنة و حسنة مع استقرار للوضع السياسي إلى حد ما، ما سمح بنوع من الحركية السياسية و لكنها في الآن نفسه بداية لغياب المرشحين من الوزن السياسي الثقيل مقارنة برئاسيات 1999 ، و قد ترشح فيها حوالي 45 مرشح قبل منهم المجلس الدستوري

تم في هذه الانتخابات إدخال تعديلات على النظام الانتخابي بما يضمن نزاهة الاقتراع و أعلن الجيش حياده و قبوله بالفائز أيا يكن و ألغي التصويت في الثكنات، كما حضر مراقبون دوليون إلى جانب اللجنة الوطنية السياسية لمراقبة الانتخابات.أما فيما يتعلق بالحملة الانتخابية فقد لاحظ بعض المراقبين جملة من الأمور مثل :تطور أسلوب الخطاب السياسي و تراجع النظرة الإقصائية و الاستئصالية واعتماد أسلوب نقدي مهذب إلى حد كبير، علما أن المرشحين ينتمون إلى تيارات سياسية و إيديولوجية متضاربة، و جاءت أولويات هذه الحملة وفق الآتي:

1- المصالحة الوطنية والقضاء على الإرهاب في مقدمة ما ينبغي معالجته.

2- أزمة منطقة القبائل و مشكلة ترسيم اللغة الأمازيغية.

3 - كيفية تحريك عجلة الاقتصاد التي تتحرك ببطء رغم بلوغ احتياطي الصرف 33 مليار دولار، و تحسين الأوضاع الاجتماعية التي تدهورت بشكل كبير مع دخول البلاد اقتصاد السوق[1].

سجل خلال هذه الحملة العديد من الخروقات أهمها:

-ضغط الولاة على رؤساء البلديات لتدعيم الرئيس المرشح.

-تقديم الدعاية للرئيس المرشح في الإذاعات.

-استعمال وسائل عمومية للدعاية للرئيس المرشح.

-استعمال أعلام وطنية بجانب صورة الرئيس المرشح.

-دعوة بعض الأئمة للتصويت لصالح الرئيس المرشح و دعوة البعض الآخر لصالح المرشح علي بن فليس.

-استفادة مرشح من إمكانيات الدولة و عدم استفادة آخرين منها لاسيما وسائل النقل، المعلقات، أماكن النشاطات.

-عدم توفير الأمن بالشكل اللازم للمرشحين مع إعاقة الوصول إلى بعض أماكن التجمعات.

[1] - لحسن رزاق ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 94 .

و رغم ذلك اعتبر البعض هذه الانتخابات و حملتها الأكثر نزاهة و مصداقية وأنها تتماشى والمعايير الديمقراطية، و قد أظهرت نتائجها الآتي:

-نسبة المشاركة : 85 %

1-عبد العزيز بوتفليقة : 83,49 %

2-علي بن فليس : 07,93 %

3- عبد الله جاب الله : 04,84 %

4- سعيد سعدي : 01,93% .

المطلب الثالث: الحملة الانتخابية لسنة 2009.

كانت بداية الجدل حول الاستحقاق الانتخابي لعام 2009 من خطاب رئيس الجمهورية الذي ألقاه 2008/10/29 في افتتاح السنة القضائية و أعلن فيه عن القيام بإجراء تعديلات دستورية نعتها يوم بالجزئية و المحدودة، و أهم ما في هذه التعديلات هو تغيير المادة 74 التي تمنع رئيس الجمهورية. من الترشح لأكثر من عهدتين متتاليتين و تم هذا التعديل مرورا بالبرلمان بتاريخ 2008/11/12 وقد دفع إجراء مثل هذه التعديلات ببعض المراقبين و المهتمين بالساحة السياسية الجزائرية إلى اعتبار ذلك تراجعا في المسار الديمقراطي و إلغاء لفكرة التداول السلمي على السلطة، خصوصا في ظل الضعف و الهشاشة الكبيرة للمؤسسة البرلمانية و الصورة النمطية المأخوذة عنها من طرف المواطن الجزائري التي ربما كانت سببا فعالا في غياب حوالي عشرة ملايين جزائري عن الانتخابات التشريعية لعام 2007 ، هذا الغياب الذي لوحظ أيضا في رئاسيات 2004 بالمقارنة مع سنة 1999 ، لذلك كبر هاجس المقاطعة لدى السلطة إزاء رئاسيات 2009 التي غاب عنها مرشحون من الوزن السياسي الثقيل باستثناء الرئيس المرشح عبد العزيز بوتفليقة، و باقي المرشحين:

انطلقت حملة هؤلاء المرشحين الانتخابية يوم 19 مارس 2009 و دامت ثلاثة أسابيع، تناول خلالها المتسابقون إلى الرئاسة محاور مختلفة تتعلق بالرياضة و الشباب و بناء دولة القانون و العمل من أجل الانتقال السلمي للسلطة و دور الجيش الوطني الشعبي و مسائل حقوق الإنسان و السكن والشباب، و قد جاءت حملاتهم بشعارات متعددة إذ خاض المرشح المستقل عبد العزيز بوتفليقة– الذي تدعمه منظمات المجتمع المدني و ما سمي بأحزاب التحالف الرئاسي – حملته تحت شعار "من أجل جزائر قوية و آمنة" ، و أشرف في هذا الإطار على العديد من المهرجانات الشعبية بعدة مناطق في الجزائر بالإضافة إلى لقاءات جواريه ، و هو ما قامت به موازاة مع

ذلك عدة أحزاب وتنظيمات نقابية و لجان مساندة في أماكن مختلفة من القطر الجزائري .و بدأ مرشح الجبهة الوطنية الجزائرية موسى تواتي حملته من مدينة تبسة و كان شعارها " من أجل التغيير و السيادة للشعب" ، أما لويزة حنون مرشحة حزب العمال فقررت الشروع في حملتها من ولاية سطيف تحت شعار " لأن السيادة الشعبية مناعة للسيادة الوطنية الكلمة للشعب" ، و نظمت على غرار بقية المرشحين لقاءات مع المواطنين في مختلف المدن الجزائرية .مرشح حزب عهد 54 رباعين دشن حملته من مدينة تلمسان و شعارها " البديل و القطيعة" ، في حين كانت الجزائر العاصمة منطلقا لحملتي كل من جهيد يونسي و محمد السعيد، الأول يرفع شعار " فرصتكم للتغيير " و الثاني شعاره " التغيير الآن و ليس غدا".[1]

لقد اعتبر بعض الفاعلين السياسيين و الإعلاميين و المثقفين الجزائريين أن هذه العملية الانتخابية مجرد ضرورة قانونية يمليها الدستور و أن نتائجها معروفة سلفا، و ذهبوا إلى حد اعتبارها اقتراعا على الرئيس بوتفليقة لذلك رأوا أن مرشحيها " أرانب سباق بلا مفاجآت " و مرشحين مغمورين، خاصة في ظل مقاطعة سياسية من قبل بعض الأطراف السياسية و عدم اقتناع من قبل الشباب بالانتخاب كوسيلة للتغيير، وهذا أهم عامل يقف وراء ما يمكن اعتباره عزوف الشعب عن الحملة الانتخابية والحدث الانتخابي ككل[2].

أعلنت وزارة الداخلية النتائج كالآتي:

-نسبة المشاركة : 74,54 %.

-أكثر من مليون صوت ملغى من 14 مليون أصوات معبر عنها.

1-عبد العزيز بوتفليقة : 90,24 % بأكثر من 12 مليون صوت.

2-لويزة حنون : 04,22 %

3-موسى تواتي : 2,31 %

4-جهيد يونسي : 1,37 %

5-علي فوزي رباعين : 00,93 %.

[1]- بوحنية قوي : **مركز الجزيرة للدراسات** ، نشرت في 2014/05/13، على الساعة 22:17

[2] - المرجع نفسه .

المطلب الرابع : الحملة الانتخابية لسنة 2014.

الانتخابات الرئاسية الجزائرية لعام 2014 أقيمت لاختيار رئيس للجمهورية الجزائرية لعهدة مدتها 5 سنوات تنتهي سنة 2019 .

سجل بالقوائم الانتخابية أكثر من 22 مليون جزائري، حسب القائمة التي أوقفت في 31 ديسمبر 2013 .

الجدول رقم (01) : يبين المرشحون للانتخابات 2014

المرشح	المهنة	ترشح عن
عبد العزيز بلعيد	سياسي	جبهة المستقبل
علي بن فليس	رئيس حكومة سابق	
عبد العزيز بوتفليقة	رئيس الجمهورية المنتهية عهدته	–RNDFLN
لويزة حنون	الأمينة العامة لحزب العمال الجزائري	حزب العمال الجزائري
علي فوزي رباعين	سياسي	عهد 54
موسى توابتي	سياسي	الجبهة الوطنية الجزائرية

وقد انسحبت عدة شخصيات من سباق الرئاسية إما لرفض المجلس الدستوري الجزائري لملف ترشحها أو لأسباب أخرى.

الحملة الانتخابية :

انطلقت رسميا الحملة في 23 مارس 2014 وستنتهي يوم 13 أبريل عند منتصف الليل، وفقا لأحكام القانون العضوي المتعلق بالنظام الانتخابي الجزائري، هذا يعني أن الحملة ستبدأ قبل 25 يوما من موعد الانتخابات وتتوقف 3 أيام نافذة قبل تاريخ انطلاقها، الرزنامة الانتخابية تحدد تبعا لنشر المرسوم المتعلق باستدعاء الهيئة الانتخابية وفقا لأحكام قانون الانتخابات الجزائري.

•**المرحلة الأولى:** تتمثل في تمكين المترشحين من سحب الاستمارات، حيث أن المترشحين لن يصبحوا مترشحين لرئاسة الدولة الجزائرية إلا بعد أن يفصل المجلس الدستوري في ملفاتهم بعد 10 أيام من إيداعها.

•**المرحلة الثانية:** يكون للمترشحين الخيار سواء في جمع 60000 توقيع لناخبين أو 600 توقيع لمنتخبين في مختلف المجالس ويقوم بالتصديق عليها لدى أحد ضباط الحالة المدنية. في أجل أقصاه 27 مارس 2014 لتحديد القوائم النهائية لتأطير المراكز ومكاتب التصويت .[1]

•**المرحلة الثالثة،** تجرى عملية مراجعة القوائم الانتخابية بدأت يوم 23 جانفي 2014 وستختتم يوم 6 فيفري 2014 ، هي عملية مراجعة القوائم الانتخابية وليس البطاقة الانتخابية طبقا للقوانين الجزائرية ، وتسمح هذه العملية للمواطنين الذين يبلغون 18 سنة تامة يوم 17 أبريل 2014 تاريخ اجراء الانتخابات الرئاسية بتسجيل أنفسهم.

•في 2 فبراير2014 ، ولأول مرة في انتخابات رئاسية جزائرية وعربية، قارب عدد المترشحين المئة مترشح ولكن من سحب استمارات التوقيعات بلغ فقط ال 84 مترشح .

• 23فبراير 2014 ترشح رئيس البلاد الذي وصلت عهدته الثالثة للنهاية لعهدة أخرى رابعة وساد نقاش حاد في المجتمع السياسي والشارع الجزائري

• 01مارس 2014 اندلعت أكبر مظاهرة معارضة لإعلان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الترشح لعهدة رابعة في كل من الجزائر العاصمة والبويرة

•انطلقت الحملة الانتخابية يوم 23 مارس 2014 وانتهت يوم 13 أبريل 2014 عند منتصف الليل حيث شارك فيها أكثر من 22 مليون ناخب جزائري.[2]

نتائج الانتخابات:

كانت نسبة الناخبين 51.07% وكانت نسبة المشاركة في هذا الاستحقاق الدي جرى في "ظروف حسنة ودون تسجيل أي أحداث تذكر" قد بلغت في حدود الساعة العاشرة صباحا 9,15% ثم 23.25% على الساعة الثانية زوالا لتنتقل هذه النسبة إلى 37.40% على الخامسة مساء.

[1] – زكريا طيقاني ، كترة براهيمي : **المعالجة الصحفية لموضوع الانتخابات الرئاسية لسنة 2014 ، دراسة تحليلية ليومية الشروق** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الاعلام والاتصال، جامعة جيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، 2015 – 2016 ، ص 60 .

[2] – **المرجع نفسه** ، ص 61 .

الجدول رقم (02) : يبين نتائج الانتخابات الرئاسية 17 أفريل 2014 .

اسم المرشح	الحزب	نسبة أصوات الناخبين	عدد الأصوات
عبد العزيز بوتفليقة	مرشح حر	81.53%	8 130 398
علي بن فليس	مرشح حر	%12.18	1 244 918
عبد العزيز بلعيد	جبهة المستقبل	%3.36	343 624
موسى توافي	الجبهة الوطنية الجزائرية	%0.56	57 590
لويزة حنون	حزب العمال	%1.37	140 253
علي فوزي رباعين	عهد 54	%0.99	10 146

بلغت نسبة المشاركة في رئيسيات الجزائرية الاخيرة ما يعادل 51.70% وهو ما اعتبر في نظر المحلل انقسام كبير وتصدعا في السلوك الانتخابي الجزائري وتدمران رداءة في العمل السياسي الحزبي ،وقتامة ايضا في المشهد السياسي لم تحمل الانتخابات الرئاسية الجزائرية 2014 مفاجأة من حيث النتائج ،لكن يفترض أنها تحمل حقائق من حيث مالات المستقبلية ،فالوضع السياسي يتطلب عملية جراحية بمنظار دقيق تأخذ بعين الاعتبارات الرهانات الاستعجالية والرهانات الاستراتيجية كشغل وتعديل الدستوري والاقتصاد والإصلاح السياسي .....الخ .[1]

[1]- زكريا طيقاني ، كترة براهيمي، مرجع سبق ذكره ، ص 62 .

المبحث الثالث: مدخل مفاهيمي حول الانتقال السياسي.

المطلب الأول: مفهوم الانتقال السياسي.

الانتقال السياسي عملية سياسية متدرجة تسمح بالتحول من النظام الـــدكتاتوري الى نظـــام ديمـــوقراطي تعددي، يكون قائما على حرية الاختيار والشرعية الشعبية المعبر عنها بالانتخابات حرة ونزيهة وشفافة، وتمتـــد المرحلة الانتقالية عادة سنوات وتتوج بانتخاب هيئات دستورية منبثقة عن ارادة شعبية حقيقية ، وتمتلك سلطات سيادية محددة بنص الدستور ، وهناك عوامل تساعد على تيسير العملية الانتقالية وتسريع وتيرتها ، منـــها الحالـــة الاقتصادية للبلد ووجود تقاليد ديموقراطية سابقة يمكن أن يستفاد منها لإنجاز الأنموذج المنشـــود تتبـــع المرحلـــة الانتقالية بمرحلة تسمى مرحلة تعزيز الديموقراطية، هدفها الاطمئنان على متانة البناء الديموقراطي الناشـــئ وســـد الثغرات التي يمكن ان تعود منها الديكتاتورية و الاستبداد في بعض الاحيان ترافق عملية الانتقال السياسي عمليـــة مصالحة وطنية هدفها حفظ الذاكرة .[1]

النشأة والتطور:

ظهرت أشكال من الانتقال السياسي مع اندلاع الثورة الأوروبية في القرن 18 و19 .واكبت التحولات الكبرى التي عرفتها القارة و هي تحولات تجاوز البعد السياسي الى أبعاد فكرية وثقافية ، كانت في الواقع نتيجـــة منطقية لحركة التنوير و تحرر المجتمعات من استبداد الارستقراطية المتحالفة مع الكنيسة .

فقد شهدت فرنسا تحولا سياسيا كبيرا مع ثورتها عام 1789 جسده سقوط الملكية وإقرارُ دستور جديد وظهور إعلان حقوق الإنسان والمواطن، الذي أكد على قيم الحرية والعدالة والمساواة، رغـــم أن هـــذا التحـــول سيُجهَض لاحقا ولن تستعيد البلاد وجهتها إلى الديمقراطية إلا مع دستور 1851.

بيد أن تحولات القرنين 18 و19 كانت أساسا ثورية وحضارية و لم يُشكل الانتقال السياسي إلا رافدا يسيرا فيها.

ومع دخول القرن العشرين ساد مفهوم الانتقال السياسي في أوروبا، فشهدت ألمانيا مرحلة انتقالية مشهودة في نهايات الحرب العالمية الأولى (1914-1918) مهدت لها ثورات وانتفاضات شعبية متتالية قادتهـــا الطبقـــة العمالية، ونادت بوقف الحرب وبإجراء إصلاحات تمكن البلاد من تجاوز تبعات اتفاقية فرساي المجحفة.

[1] – الانتقال السياسي: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/11/30/

وانتهت هذه الانتفاضات التي بلغت ثلاثا بين 1918 و1919 (ثورة نوفمبر/تشرين الثاني 1918، وثورة برلين، وثورة جمهورية مجالس بفاريا) نهاية دامية، فقد كانت الحكومة الإمبراطورية مصرة على بقاء الأمور على حالها مع

إجراء إصلاحات محدودة، في حين كانت الحركة الاحتجاجية تريد تغييرا جذريا مستلهمة رؤاها من الثورة البلشفية في روسيا.

مهدت هذه الهبات الشعبية لمرحلة انتقالية أرست أسس الجمهورية مكان الإمبراطورية، لكنها في المقابل أججت الحس القومي الألماني المجروح بمعاهدة فرساي، وأخذته إلى مستويات حدية من التطرف أنتجت خلال أقل من عقد الحركة النازية التي حكمت البلاد في 1933، ودفعت ألمانيا والعالم إلى الحرب العالمية الثانية التي تعتبر من أكثر الحروب فظاعة في تاريخ البشرية.وبعد خروجها مهزومة ومدمرة من الحرب، شهدت ألمانيا التحول السياسي الثاني بين عامي 1945 و1949.

المطلب الثاني: الانتقال السياسي في بعض الدول الغربية

1 -**إسبانيا** :

يوصف التحول السياسي في إسبانيا بأنه نموذج فريد من نوعه، وذلك بالنظر إلى نجاحه الباهر في القفز بالبلاد من واقع التخلف إلى مصافي الاقتصاديات العالمية في فترة وجيزة، رغم التحديات الكثيرة التي تعيشها.

وقد بدأ الانتقال السياسي في إسبانيا بتنصيب الملك خوان كارلوس دي بربون (خوان كارلوس الأول) بعد يومين فقط من وفاة الجنرال فرانكو في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 1975، وانتهى بإقرار الدستور في عام 1978.

وهناك مؤرخون يوسعون مجال التحول دافعين بأنه بدأ مع اغتيال رئيس وزراء فرانكو القوي لويس كار يرو بلانكو في عام 1973، وانتهى بنجاح الحزب الاشتراكي في الانتخابات التشريعية عام 1981 وتشكيل فيليب غون ثالث لأول حكومة منتخبة في اقتراع تعددي منذ الحرب الأهلية (1933-1939)، بل إن مؤرخين يدرجون العهدة الأولى لغون ثالث (1981-1986) في المرحلة الانتقالية[1].

2 - **أميركا اللاتينية:**

عرفت **الأرجنتين** الانتقال السياسي إثرَ هزيمة النظام العسكري أمام الجيش البريطاني في حرب الفوكلاند 1982، مما فاقم وضع الحكومة التي كانت قد بدأت تُظهر علامات الضعف منذ مطلع الثمانينيات.

[1] – الانتقال السياسي : الجزيرة نت ، 2015/11/30/ ، **مرجع سبق ذكره** .

وبحلول عام 1983 كانت قطاعات واسعة من النخبة العسكرية اقتنعت بضرورة إطلاق مسار انتقالي يُعيد البلاد إلى الحياة الديمقراطية مدفوعة بتردي الأوضاع الاقتصادية للبلاد، وبحالة الاحتقان الشديدة التي تشهدها بسبب إعدام النظام العسكري أكثر من 30 ألف شخص، و تهجيره أكثر من مليون فضلا عن عشرات الآلاف من المختفين.وقد عكس تعاقب المجالس العسكرية عمق أزمة النظام، فبين 1980 و1983 تعاقبت أربعة مجالس عسكرية على حكم البلاد هذا السياق العاصف، شرّعت السلطات العسكرية لخمسة من أهم الأحزاب التقليدية تشكيل جبهة موحدة سُميت "جبهة التناوب"، وذلك في خطوة رآها باحثون محاولة لإنقاذ النظام أكثر منها خطوة نحو الانفتاح السياسي .

أسفرت الانتخابات العامة المنظمة في عام 13 عن فوز راؤول ألفونسان برئاسة البلاد بفارق بسيط عن مرشح المعسكر الموالي للراحل خوان بيرون. ومكن هذا التحول –على نواقصه– من وضع البلاد على سكة التنمية والديمقراطية، مستفيدا بالخصوص من ميراث التجارب الديمقراطية التي شهدتها البلاد في فترات سابقة.

المطلب الثالث: الانتقال السياسي في بعض الدول العربية

لم تشهد البلاد العربية التحول السياسي إلا في فترات متأخرة، واتسمت محاولات الانتقال السياسي فيها بعدم الجدية حتى إنها بدت في كثير من الأحيان مساعي لتحسين صورة النظام القائم ومنحه نفَسا جديدا أكثر منها عملية انتقال حقيقية إلى الديمقراطية.

ومع ذاك فإن بعض التجارب كانت لافتة، نذكر بعض التجارب التي مرت بها الدول العربية ابتداء من تونس:

1 _ **تونس** :

اندلعت الحركات الاحتجاجية في تونس عام 2010 في 10 ديسمبر في منطقة سيدي بوزيد وذلك إثرا قيام شاب جامعي "محمد البوعزيزي "بإحراق نفسه. ثم امتدت موجة الغضب الى المناطق الداخلية في وسط البلاد وجنوبها ، لتصل الى المدن الساحلية والسياحية وتسفر في وسط العاصمة مركز الثقل السياسي والاقتصادي للبلاد ، واتخذت الاضطرابات أشكالا جديدة تنوعت مظاهرها من الاحتجاجات الى التظاهرات والاعتصامات والاضرابات ، وشاركت هذه الانشطة فئات اجتماعية مختلفة ، وتجاوب معها التونسيون في عدد من العواصم الأوروبية كباريس و لندن حيث نظموا مسيرات احتجاج أمام الكثير من السفارات التونسية والمنظمات الدولية ، بالإضافة الى تفعيل دور الشباب في المشهد السياسي. و لم تقتصر المطالب في هذه التجمعات على الحقوق الوظيفية

و التشغيل و انما تطورت لتشمل المطالبة بالانفتاح السياسي والحريات الإعلامية وحق المواطن في الإعلام والوصول الى المعلومة ومحاربة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية إلى المطالبة بإبعاد الرئيس من الحكم .[1]

ويبقى الانتقال السياسي الذي شهدته تونس بعد ثورة الياسمين عام 2011 الأهـــم في المنطقـــة العربيـــة، وأفضى إلى إقرار دستور ديمقراطي وانتخاب رئيس وبرلمان دائمين في نهاية 2014.[2]

2_ مصر :

إن الحراك الشعبي في مصر اختلف عن باقية الحركات فقد أطلق مصطلح ثورة 25 ينـــاير2011 وهـــي عبارة عن انتفاضة شعبية اندلعت يوم 25 يناير2011 ، وهو يوم يوافق عيد الشرطة في مصر ، وذلك احتجاجا على سوء المعاملة خاصة بعد ظهور عديد من التسجيلات المصورة التي تظهر انتهاك رجال الشـــرطة للحقـــوق الانسانية ، ولكن سرعان ما تعاملت الشرطة والامن المركزي بعنف ، وقامت باستخدام الرصاص ، وكانت البداية في محافظة السويس حيث توفي فيها أكثر من 20 شابا ، مما جعل أهالي المنطقة يخرجون في مظاهرات حاشدة كما تبعتها باقي المحافظات ، وتحولت المظاهرة من الاحتجاجات على قمع الشرطة الى احتجاج على ســـوء المعيشـــة والبطالة والسياسة والاقتصاد ، وذلك على ما اعتبر فسادا في ظل حكم الرئيس محمد حسني مبارك ، أدت هـــذه الثورة الى تنحي الرئيس "محمد حسني مبارك " في فيفري 2011، وأعلن الرئيس " عمر سلمان " في بيان مقتضب تخلى الرئيس عن منصبه ، وأنه كلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد ، و قد أعلنـــت أغلـــب القوى السياسية التي شاركت في التظاهرات قبل تنحي مبارك عن استمرار الثورة حتى تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها.[3]

3_ سوريا :

اندلعت الاحتجاجات الشعبية في سوريا 05 فيفري 2011 حيث وجهت دعوة على مواقـــع التواصـــل الاجتماعي في ظل استياء الشعب السوري ، وترافق ذلك مع تصريح الرئيس بشار الأسد، قال بأنه : "لا لاندلاع مظاهرات ضده في البلاد "إلا أن سبب الحراك في سوريا هو اعتقال الأمن الأطفال الذين رسموا شـــعارات ضـــد النظام على جدار مدرسة بجنوب العاصمة دمشق ، وأدى ذلك إلى اندلاع أولى المظاهرات من 15 إلى 18 مارس 2011

---

[1] – عزيز العرباوي ، **مطلب الحرية والثورة العربية المعاصرة** ، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث ، 26 مايو 2016 .

[2] – الانتقال السياسي ، الجزيرة نت ، 2015/11/30/ ، **مرجع سبق ذكره** .

[3] – عزيز العرباوي ، **المرجع سبق ذكره.**

و قد واجه الأمن السوري المظاهرات بعنف وقام باستخدام إطلاق النار لتفريقها ، وقام المتظاهرون باستعمال رسائل ساهمت في الصمود أمام القمع مثل الشبكات الإعلامية كما بدأت تظهر ملامح السياسة في البلاد من خلال إنشاء عدد من الأحزاب والهيئات مثل مجلس الوطني الدستوري وهيئة قوى التغيير والهيئات مثل المجلس السوري والهيئة العامة للثورة وغيرها ، وقد حرص المتظاهرون خلال تلك الفترة على نقل مظاهراتهم الى وسائل الإعلام والالتزام بخطاب يركز على مطالبهم ويستبعد عن الطائفية ويدعوا الى السلمية .لقد استمر الحراك السلمي في سوريا لأكثر من 6 أشهر، و لم يعلن بشكل رسمي التحول للعمل المسلح، وذلك بسبب كلفة العمل و آلة القمع التي يمتلكها النظام السوري في وجه معارضيه و كان لها سابق تجربة في الثمانينات .[1]

6_**ليبيا** :

اندلعت الاحتجاجات الليبية في 17 فيفري 2011 ، متأثرة بموجة الاحتجاجات الأخرى ، تونس ومصر، قاد هذه الثورة مجموعة من الناشطين السياسيين ، تظاهروا في مدينة بنغازي للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين ، و رددوا شعارات سلمية والمطالبة بالتغيير ، وأدى ذلك الى اشتباكات بين المتظاهرين و قوات الشرطة ، ثم تواصلت الاحتجاجات ولكن هذه المرة ضد العقيد معمر القذافي وتحولت بالمهاجمة بمختلف الأسلحة من قبل جنود من القوات الخاصة والمرتزقة أجانب و مواليين للقذافي ، حيث تواصلت الثورة بعد ذلك بين المعارضين للنظام وكتائب القذافي الى غاية 23 أوت أين تمكن القذافي من الفرار ، ودعى اللبيين في رسالة صوتية الى المقاومة المسلحة للقضاء على العدو وطرد الاستعمار.

في أكتوبر 2011 صرح وزير الإعلام الليبي في المكتب التنفيذي التابع لمجلس الانتقالي بأنه قد ألقي القبض على معمر القذافي حيا وقتل أثناء نقله الى مصرات .[2]

المطلب الرابع : الانتقال السياسي في الجزائر

- **أحداث أكتوبر 1988 .**

انفجرت الأحداث –الانتفاضة الشعبية كما تطلق عليها صحف جزائرية– إبان حكم الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد (1979–1992)، وبدأت إرهاصاتها تظهر يوم 25 سبتمبر/أيلول 1988 عندما نددت نقابة شركة سوناكوم (الشركة الوطنية للسيارات الصناعية) في لقاء عقدته بالفساد.

[1] – عزيز العرباوي ،**مرجع سبق ذكره** .

[2] – وصائف الشمري : **رياح التغيير في العالم العربي** ، 2010 – 2012 : الثورة الليبية (الكويت : 2012).

وفي الرابع من أكتوبر/تشرين الأول 1988 ظهرت مناوشات بأحياء عدة بالعاصمة الجزائرية، لتنفجر الأحداث في الخامس من الشهر والعام ذاته، حيث اعترضت مجموعة من الشباب وسط حي باب الواد الشعبي حافلة وأنزلوا كل ركابها وأضرموا فيها النار. [1]

في 5 أكتوبر/تشرين الأول 1988 حدث ما لم يكن في الحسبان، حيث خرج آلاف الجزائريين في العاصمة ومدن أخرى إلى الشوارع منددين بتفشي الفساد والبطالة في البلاد ومحتجين على سياسات حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم، وطالبوا بإصلاحات اقتصادية واجتماعية، وتحسين الظروف المعيشية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وفي المقابل، صب المحتجون غضبهم على كل ما يرمز لسياسات الحزب الحاكم، من مقراته الحزبية وما كان يعرف بـ"أسواق الفلاح" وعدد من المصانع الحكومية، فقاموا بإحراق بعضها وتحطيم أخر، ليخرج الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد بخطاب أعلن فيه إقرار إصلاحات سياسية واقتصادية توجها دستور 23 فبراير/شباط 1989 الذي أقر التعددية الإعلامية والسياسية في البلاد للمرة الأولى، منهياً بذلك 27 سنة من حكم الحزب الواحد الذي لم

يكن له شريك في الساحة، ويتأسس معها أكثر من 60 حزباً يمثلون مختلف التوجهات السياسية، وانتهت معها قصة الحزب الواحد في الجزائر. [2]

لقد نصت المادة 40 على حق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي وبذلك من جهة وضع حد لسيطرة الحزب الواحد ودحض ممارساته الغير دمقراطية، ومن جهة أخرى كان بمثابة اعتراف السلطة بالمعارضة وبأحزابها شرط التزامها بالوحدة الوطنية والاستقلال وسيادة الدولة، حيث وصل عدد الجمعيات ذات الطابع السياسي المعرف بها قانونيا المعتمدة حوالي 60 جمعية في نهاية 1991م، أما الجمعيات الأخرى ذات الطابع الغير سياسي إلى حوالي 2000 ،فعرفت الساحة السياسة الجزائرية نشأة العديد من الأحزاب السياسة المختلف التوجهات(إسلامية، يسارية، ليبرالية وجهوية). [3]

شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة بين : 1989-1992 ، من حيث الدوافع و النتائج التي أفرزها الحراك السياسي، و التوترات التي رافقت مرحلة، و محاولة الوقوف عند الارتباطات السببية التي شكلت نقاط

---

[1] – أكتوبر 1988.. **ربيع الجزائر الذي أفضى الأحادية** ، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/5/15

[2] – يونس بوزيان ، **أحداث 1988 وحراك 2019.. محطات سياسية أبرزت دور الجيش الجزائري**، الجزائر، العين الاخبارية ، الأحد 6/10/2019 11:09 م بتوقيت أبوظبي

[3] – سعيد بو الشعير ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 200.

الانعـــــطاف في مسار التحولات السياسية، بين القوى التقليدية للنظام السياسي. وتبدو تلـــك الارتباطـــات في سياقها الظرفي عبارة عن سلسلة من العلاقات الأفقية و العمودية بين آليات المشروع الديمقراطي و أهدافه، تتـــولى فيه الدولة عملية الانتقال المـــنظم و السلمي، ضمن قواعد دستورية واضحة، لتأطير اللعبة السياسية على أســـس تعاقدية بين المجتمع و الدولة. و يطرح الانتقال الديمقراطي مسألة محددات و شروط تمثيل الإرادة العامة للأمـــة و المجتمع عبر الانتخابات ، لكل مستويات مراكز القرار في الدولة ، و امتداداتها المؤسساتية الأخـــرى. و الملاحـــظ خلال هذه التجربة القصيرة ، أن الشرعية الدستورية التي صيغت كمفتاح الحل في الأنموذج الديمقراطي الفني، مـــا لبثت إن تحولت الى أزمة سياسية متعددة الأبعاد، استعصي حلها بسبب ضعف الإدارة السياســـية و المؤسســـية، وسيطرة النزعة العصبوية لدى نخب المجتمع السياسي .[1]

بتبني الجزائر لدستور 23 فبراير 1989 تكون قد ولجت مرحلة التحول الديمقراطي وذلـــك بـــالنظر الى المبادئ الديمقراطية التي اقرها وبان في مقدمتها مبدا التعددية الحزبية وما دام مسار التحول الديمقراطي يتطلب اليات لتجسيده عمليا، فقد صدرت منذ ذلك التاريخ والى غاية 2012 ترسانة من القوانين اهمها تلك المتعلقة بالأحزاب السياسية إلى تطور نظام اعتماد الأحزاب السياسية في الجزائر منذ 1989، وذلك بالوقوف عند خلفيات إصدارها وأهدافها ومضامينها، والمقارنة و المقارنة بينها سعيا منا للوقوف على درجة الحرية أو التقييد التي تتسم بها.[2]

- **احتجاجات 2011 .**

بالتزامن مع بداية الأحداث التي شهدتها البلاد العربية مطلع عام ـــ2011 ما يعرف بالربيع العربي ،خرج مئات الجزائريين في مظاهرات شعبية بالجزائر العاصمة ومدن أخرى في جانفي 2011 محتجين على ارتفاع أسعار المواد الغذائية خاصة ماديتي السكر والزيت النباتي .فيما انتقدت المعارضة الجزائرية ما اسمته غلق "بوتفليقة" اللعبـــة السياسية ودعت إلى إجراء إصلاحات سياسية عاجلة، وعرفت تلك الأحداث باحتجاجـــات الســـكر والزيـــت واتهمت الحكومة الجزائرية اطراف لم تسمها بافتعال الأزمة خلال رفع الأسعار لإخراج الجزائريين الى الشارع و إسقاط نظام بوتفليقة.

---

[1] – حمداني الوناس، **الانتقال الديمقراطي وأزمة التحول السياسي في الجزائر(1989–1992)**: التجربة و الآليات. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية العدد الثاني ، ، الصفحة 9–20 ،تاريخ النشر : 2017/12/31–
https://www.asjp.cerist.dz/en/rechercheGenera

[2] – صبيحة بخوش ، **الاطار القانوني للتعددية الحزبية في الجزائر بين الحرية والتقييد** ، مجلة أكاديميا ، العدد الثالث /مارس 2015 ، تاريخ النشر: 2015-03-01 https://www.asjp.cerist.dz/en/rechercheGeneral

تطورت الأحداث وأقدم عدة جزائريين على اضرام النار في أجسادهم بشكل منفصل احتجاجا على أوضاعهم المعيشية على طريقة "البوعزيزي" في تونس ، وانتقلت موجة الاحتجاجات الى مختلف المدن الجزائرية وأعلنت عدة نقابات عن اضرابات شاملة ووصل ذلك الى مقر الرئاسة الجزائرية بعد أن أعلن موظفوها اضرابا شاملا وخرج الآلاف من الجزائريين في مظاهرات منددة بغلاء الأسعار والمطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية وخلقت تلك الأحداث التي استغرقت 3 أشهر كاملة مقتل أكثر من 50 شخصا وتوقيف أكثر من 200 ، لتعلن الحكومة الجزائرية في جانفي 2011 إلغاء حالة الطوارئ للمرة الأولى ، وخرج الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة "في 15 أبريل بخطاب الى الشعب أعلن من خلاله عن إجراءات جديدة تتضمن اصلاحات سياسية تضمن مراجعة قانون الانتخابات والتعديل الدستوري.[1]

المبحث الرابع : الانتقال السياسي في الجزائر بعد 22 فيفري 2019 .

المطلب الأول: أسباب انفجار الوضع وبداية الحراك الشعبي

تعيش الجزائر انسدادا سياسيا ، يمنع أية مبادرة سياسية أو اقتصادية هادفة .و قد ازدادت حدة الانسداد مع اعادة انتخاب الرئيس بوتفليقة لعهدة رابعة في 17 أفريل الماضي ، رغم أنه عجز عن القيام بمهام رئيس الجمهورية ، بسبب تدهور حالته الصحية . و لم يشارك بوتفليقة في حملته الانتخابية التي قام بها مسؤولون أخرون نيابة عنه ، و لم يدلى بأي تصريح و لم يلقي أي خطاب ، واكتفى بالظهور يوم أداء القسم الدستوري وهو يتكلم ويتحرك بصعوبة كبيرة .استطاع هذا الأخير أن يفرض نفسه لعدة أسباب منها :

أن الأطراف الفاعلة في السلطة لم تتوصل انذاك الى اتفاق حول من سيخلف بوتفليقة ، أختيار رئيس جديد، واكتفت دوائر السلطة بالاحتفاظ بالاتفاق القديم الذي تم على أساسه اختيار الرئيس بوتفليقة سنة 1999 .ويبدو أن أصحاب القرار وجدوا أنفسهم في حرج لأنهم أكشفوا أن الرئيس بوتقليقة لا يريد مغادرة رئاسة الجمهورية ، وكان يرضيهم في السابق لأنهم يفضلون التعامل مع شخص يعرفونه ، لكن حالته الصحية أفرزت مشاكل جديدة ، وقضت على مصداقية السلطة ، وأنهكت المؤسسات و كان أصحاب السلطة ينتظرون من بوتفليقة أن يبادر بالانسحاب ، لكنه رفض ذلك .[2]

---

[1] – يونس بوزيان ، **مرجع سبق ذكره** .

[2] – عابد شارف ، الجزائر : **انسداد سياسي وصعوبات ترتيب المرحلة الانتقالية** ، مركز الجزيرة للدراسات ، http.//studies.aljazeera.net ، 28 أكتوبر /تشرين الأول 2014.

تعامل الرئيس المستقيل ، بوتفليقة ، منذ وصوله قصر المرادية بآليات تكرس السلطة الرئاسية التنفيذية وساعده في ذلك الظرف الدولي الضاغط في سبيل مكافحة الارهاب ، وكذا الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط مما جعل الجزائر تسدد التزاماتها المالية ، وقد تحول بوتفليقة الى الرجل المخلّص ، خلال عهدته الأولى ، خصوصا بعد إقرار ميثاق السلم والمصالحة وقانون الوئام المدني ، وهي أمور جعلت في حساب الرجل منذ 1999 م. ومع التعديل الممنهج للدستور وخوفا من تداعيات الربيع العربي ، كرّس بوتفليقة سلطته المطلقة بإلغاء دور المؤسسة التشريعية وتحويلها الى مؤسسة مهيمن على قرارها ، خصوصا بعد تعديل الدستور لتبرير ترشح الرئيس لعهدة ثالثة ورابعة ، أضحت صناعة القرار السياسي في الجزائر مرتهنة بيد مؤسسة الرئاسة وتحديدا بيد مستشار الرئيس شقيقه الأصغر ، بعد تعرض الرئيس بوتفليقة الى جلطة دماغية عام 2013 م ، ومنذ بداية العهدة الرابعة في عام 2015 بدأ النقاش يزداد حدة ووضوحا بهذا الصدد حول من يقرر في الجزائر ؟ وبعد إقرار العهدة الرابعة ، وصفت مختلف التشكيلات السياسية التعديل الدستوري بالعبث ، واتهمت شخصيات غير مخولة دستوريا بالسيطرة على القرار ، وهو ما فتح المجال واسعا على مصرعيه لمناقشة الفساد السياسي ، واختراق عملية صناعة القرار من طرف شخصيات تملك الصفة في هذا المجال .[1]

برغم المخاوف الحقيقية من انزلاق الأوضاع في الجزائر وفقدان قيمة الاستقرار السياسي التي حافظ عليها الجزائريون طيلة عقدين من الزمن ، لكن استفزاز السلطة بلقاءات دعم العهدة الخامسة حرك مشاعر الملايين للخروج الى التظاهر ، فتكون السخط الشعبي من السياسات المنتهجة من طرف السلطة حيث التقى الجميع في ميادين الجزائر العاصمة الرئيسية وكل الولايات ال48 للجزائر في يوم 22 فبراير 2019 في مظاهرات ضد السلطة والوضع القائم الذي خلفته مطالبين بالحرية والديمقراطية والكرامة رافعين لكل التحديات التي قد تعصف بحراكهم ،وشهد الحراك سلمية وحضارية لا مثيل لها ولا نظير لها.[2]

-أهم الاسباب الحراك الشعبي

– غياب الرئيس: بسبب مرضه وعجزه مما أثر على أداء مهامه الدستورية في تسيير شؤون الدولة.

---

[1]-قوي بوحنية ، **الحراك السياسي في الجزائر من اسقاط السلطة الى هندسة الخروج الآمن** ، مركز الجزيرة للدراسات ، نشر في 07 / 08 / 2019 ، ص 1 الرابط https.//bit.ly.2nA5doy

[2]- محمد الصديق ، **كرونولوجيا الاحداث قبل وأثناء الحراك الشعب الجزائري** ، الموسوعة الجزائرية للدراسات.

-إبداء السلطة والموالاة نيتهم ترشيح الرئيس لعهدة خامسة ، وقد ترشح بشكل رسمي في ظل انطلاق واستمرار الحراك الذي اصر على عدول الرئيس عن الترشح.

_غموض عملية صنع القرار داخل النظام السياسي : لأنه لا الحكومة ولا الأحزاب الموالاة كان بيدها القرار السياسي ، فلم يستثن من موجات الغضب للسلطة السياسية .

الفساد : لم تشفع 1500 مليار دولار وتوفر السيولة للحكومات المتعاقبة للرئيس بوتفليقة من تحسين الاقتصاد الجزائري ، لقد ارتبط مجد بوتفليقة في سنواته الأولى للحكم الى الطفرات التي عرفها ارتفاع أسعار النفط وليس الى برنامج الرئيس ، وتحولت هذه الأموال الى أداة بيد أقلية أفسدت السياسة والاقتصاد ووصلت حد الإفساد الاجتماعي بخلق ثقافة اتكالية .[1]

الحراك ورمزية الجمعة : إن الحشود الكبيرة التي تخرج كل يوم جمعة للتظاهر في الشارع ، هي في حقيقة الأمر تعبر عن انتمائها العقائدي الاسلامي لأن يوم الجمعة و ما يحمله من رمزية دينية عند الجزائريين هو طاقة روحية معبئة يلتمس من خلالها الإنسان الجزائري المسلم الدعاء والبركة والتوفيق من الله ، لذلك تكون المشاعر في هذا اليوم المبارك صادقة ويلتحم فيها الشعب بطريقة إيمانية عجيبة ، حيث تلتقي مطالب الأرض بعناية السماء ويلتحم فيها الوقع بالغيب ويذوب الأفراد في الارادة العامة للأمة على اختلاف أفكارهم وانتماءاتهم وقناعاتهم ، لقد ظهرت الفكرة الدينية بقوة وعبرت عن نفسها كمركب حضاري كما يرى "مالك بن نبي " رحمه الله هذا المركب الذي انصهرت داخله كل العوامل الأخرى.[2]

المطلب الثاني : مظاهر الحراك الشعبي.

لقد أدى إعلان الرئيس السابق بوتفليقة عن نيته في الترشح لعهدة خامسة الى ردود فعل متبعثرة و محدودة في أولى تمثلت في مناوشات نذكر منها : على سبيل المثال لا للحصر تلك التي حصلت في بلدية خنشلة عندما أقدم المواطنون على نزع صورة الرئيس الملصقة على واجهة البلدية ، غير أن هذه المظاهرات المحدودة ما لبثت أن تحولت الى حراك شعبي واسع وشامل عرفت كل أقطار الجزائر استجابة موحدة للنداء التظاهر .

[1]- الحراك الجزائري، **القصة الكاملة لسقوط حكم بوتفليقة**، قناة تي ار تي عربي 23 افريل 2019 تاريخ الاطلاع 18 اكتوبر2019

[2]- قادة جليد ، **الحراك الشعبي في الجزائر : قراءة استشرافية** ، الموقع : رأي اليوم صحيفة عربية مستقلة ، 15 ابريل 2019 ،

إنّ هذا الحراك الذي لم تشهده الجزائر من قبل يتسم بالعديد من الخصائص والمميزات الجديرة بأن تحظى بالمعاينة والدراسة وتتلخص هذه المميزات فيما يلي وفي ضوء انغلاق النظام السياسي الجزائري طيلة الفترة الماضية، ورفضه إجراء مفاوضات مع المعارضة السياسية، وتقديم تنازلات لها أو تأسيس وفاق تاريخي معها، أصبحت المعارضة الشعبية أكثر راديكالية وتحولت مطالبها من مطالب إصلاحية إلى مطالب جذرية تطالب برحيل النظام، وهذا ما عبر عنه الحراك الشعبي في الجزائر الذي اتسم بالخصائص التالية .[1]

أولاً: لقد جاء هذا الحراك الاجتماعي والسياسي عقب ما بات يعرف بالصراع السياسي الذي مرّت بها الجزائر في عقد التسعينيات، وعقب أيضًا عقدين من الهدوء من جرّاء انغلاق المجال السياسي، وعدم إفساح السلطات الجزائرية في المجال للمجتمع كي ينتج السياسة في صلبه. فقد اعتمدت قيادة الدولة الجزائرية استراتيجية شراء السلم الاجتماعي من أجل المحافظة على استقرار النظام السياسي القائم، لأن الجزائريين لا يريدون إعادة التجربة التي حصلت في بلدان "الربيع العربي" منذ سنة 2011، في المخاطرة بما يمكن أن يعرِّض الاستقرار السياسي والأمني في البلاد للخطر .

ثانيًا: في ظل هذا الوعي الجمعي الجزائري الواعي جيدًّا بالمخاطر السابقة، اتسم الشارع الجزائري في حراكه الشعبي الجديد بالطابع السلمي والحضاري، وبرفضه سياسات الاحتواء من جانب أحزاب المعارضة، إِذْ رفضت جموع المتظاهرين انضمام الأحزاب إلى المسيرات، كما رفضوا دعوات المعارضة إلى الاصطفاف ضمن شعاراتٍ ترفعها تلك المعارضة .[2]

ثالثا :إسقاط حظر التظاهر في الجزائر العاصمة حيث لم ترى شوارع العاصمة مظاهرات شعبية من2001 وتزامنا مع سقوط حظر التظاهر في العاصمة اتسعت رقعة المظاهرات زمانيا ، ، ويمثل الطابع المتزامن والوطني لهذه التجمعات أول ميزة تميّز بها الحراك ، حيث كانت كل الاحتجاجات التي عرفتها الجزائر منذ عقود محدودة جغرافيا (منطقة القبائل، ورقلة ، غرداية)وغير متزامنة بالإضافة الى أنها كانت تتمحور بالأساس حول مطالب فئوية مهنية واجتماعية .

رابعا : من حيث التركيبة الاجتماعية شمل الحراك كل شرائح المجتمع من شباب وشيوخ ورجال ونساء وعمال و عاطلين ومثقفين وطلاب ، وإن كانت الشريحة السياسية موجودة بقوة .

---

[1] - لويزة ، أيت حمدوش ، **الحراك الشعبي في الجزائر بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدي** ، مركز الجزيرة للدراسات ، 19 مارس 2019، ص45 .

[2] –رياض الصيداوي ، **نهاية زمن بوتفليقة ، مراعاة النخب السياسية والعسكرية في الجزائر** ، منقول عن توفيق المدني، الحراك الشعبي واستعصاء الانتقال الديموقراطي في الجزائر ، الناشر – المركز العربي للدراسات السياسية والاجتماعية ، تونس- جنيف ، 18 مايو 2019 ، 06.00

خامسا: تتمثل هذه الخاصية في مطالب الحراك التي بدأت وتواصلت بمطالب سياسية ، من رفض للعهدة الخامسة ثم رفض تمديد العهدة الرابعة الى تغيير النسق السياسي بأكمه وهذا يختلف جذريا مع المطالب التي بقيت تحركا لاحتجاجات الاجتماعية خلال عقود .[1]

تطبيق المادة 102من الدستور : بعد الجمعة السادسة من الحراك عرفت بقيام رئيس الأركان أحمد قايد صالح قبلها بيومين بضرورة تطبيق المادة 102 من الدستور الجزائري في يوم 26 مارس 2019استجابة لمطالب الشعب وتنص على (إذا استحال على رئيس الجمهورية ان يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمن يجتمع المجلس الدستوري وجوبا بعد ان يتثبت من حقيقة هذا المانع بكل الوسائل الملائمة ، يقترح بالإجماع على البرلمان التصريح بثبوت المانع ، وفي حالة استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته يجتمع المجلس الدستوري وجوبا ويثبت الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية ،ويتولى رئيس مجلس الأمة للقيام بمهام رئيس الدولة لمدة اقصاها 90 يوما تنضم خلالها انتخابات رئاسية ولا يحق لرئيس الدولة المعين بهذه الطريقة أن يترشح لرئاسة الجمهورية).[2]

قبل بدأ الحراك الشعبي السلمي يوم 22فبراير 2019 لم يتصّور أحد أن نهاية حكم الرئيس بوتفليقة الرئيس الكامل الصلاحيات ، ستكون بعد ستة جمعات متتالية ، وبالضبط في يوم الثلاثاء 6 أفريل 2019 وبضغط من الشارع ومن قيادة الجيش ، أعلن الرئيس استقالته من رئاسة الجمهورية قبل انتهاء العهدة الرئاسية بأسابيع معدودة ، ليجتمع المجلس الدستوري ويثبت شغور منصب رئيس الجمهورية بحسب الفقرة الثالثة من المادة 102 من الدستور 2016 ، وبلغت شهادة التصريح بالشغور النهائي فورا الى البرلمان الذي اجتمع بغرفتيه ممثلا في مجلس الأمة ومجلس الشعبي الوطني ، وتولى رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح مهام رئيس الدولة لمدة 90 يوما حتى تنّظم رئاسية خلالها .[3] ، الذي يعتبر دستوريا رئيسا للدولة خاصة ان المؤسسة العسكرية قد طالبت سابقا بالاحتكام للدستور القاضي بتطبيق المواد القانونية كما هي وهو فعلا ما حدث و ساهم في ظهور واستياء غضب واسع في الشارع الجزائري وحسب الحقوقيين فان المادتين 7*و8* تمثلان روح الدستور بمعنى انها يجب ان تأسس لما بعدها من مواد ومن التبعات الخطيرة لعدم احترام روح الدستور هو تناقض بينها وبين وسائله التقنية وهو ما حدث بأثر رجعي غيران ذلك لا يمنع من التحلي بالعقل في هذه المرحلة الحساسة ،واعتبر البعض ان ما حدث مخالف لرغبة الشعب تحت غطاء دستوري، فيما اعتبر البعض الآخر ان تفعيل الاعلان الدستوري (وهو عبارة عن

---

[1]- لويزة أيت حمدوش ، **مرجع سبق ذكره** ص 47

[2]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، تعديل دستور 2016 ، ص20

[3]- محمد زيتوني ، **قضايا ونظريات تجديد الوعي بالعالم الاسلامي والتغيير الحضاري** ، تقرير ربع سنوي ، العدد 16 ،يناير 2020 ص 68

دستور مختصر بمواد قانونية محددة تسير امور البلاد الى غاية وضع دستور جديد)، حلا توافقيا خلال المرحلة الحالية للبلاد والتي يطالب فيها الشعب بتطبيق المادتين 7*و8* من الدستور. والتي تعتبران ان السلطة بيد الشعب .[1]

– صعوبات المرحلة الانتقالية :

توجد مجموعة من التحديات والرهانات أمام الطبقة السياسية في المرحلة الانتقالية ، فردود الفعل التي ظهرت بين المحتجين أو التي أعلنها بعض أحزاب المعارضة القانونية أو غير المعترف بها ، ليست ايجابية بخصوص تأجيل الانتخابات وكذلك فيما يخص الندوة الوطنية ، كما أن الاقتراحات مثل تأجيل الانتخابات والتحضير لمرحلة انتقالية كانت مطلبا للمعارضة قبل اندلاع هذه الأزمة وقبل ترشح بوتفليقة لعهدة خامسة وكان أول رسالة بعث بها بوتفليقة للمحتجين ورد فيها أنه بعد انتخابه يوم 17 أبريل 2019 سيقوم بتقليص مدة حكمه لعام واحد من تنظيم ندوة وطنية لإصلاح النظام.[2] لكن الإشكال المطروح يكمن في تركيبة هذه الندوة ومن يعين أعضاءها من شأنه يفقدها المصداقية ويفرغها من محتواها ، ناهيك عن أن الإشكال الجوهري ليس في وضع الدستور بقدر ما هو في احترامه ، حيث أن الدستور عدل من جديد عام 2016 ، بعد ذلك الذي صدر عام 2008 ، وخرق بتمديد العهدة الرابعة .وفي سياق المرحلة الانتقالية ، استنجد بالدبلوماسي المخضرم الأخضر الإبراهيمي لتسويق خطة الرئيس للرأي العام الدولي والجزائري ، الا أنه لم يكن في نظر الجزائريين المؤهل للقيام بهذه المهمة ، وعليه توحي المؤشرات الاولية، بأن الحكومة التي وعد بها الرئيس يصعب عليها أن تمتص الغضب الشعبي وأن تقود المرحلة الانتقالية .[3]

–الاستفادة من تجارب الربيع العربي :

تعيد الأحداث المتلاحقة في الجزائر والسودان وليبيا ومصر إلى الواجهة ما طرحته ثورات الربيع العربي من قضايا وأسئلة باتت عنوانا بارزا لمخاض انتقالي عسير تعيشه المجتمعات العربية على أكثر من صعيد فالحراك الجزائري ليس مجّرد انتفاضة شعبية ضد الاستبداد والفساد وتردّي الاوضاع المعيشية والاجتماعية بقدر ما هو أيضا تعبير عن رفض أدوار محور الثورة المضادة في الالتفاف على تطلع شعوب المنطقة نحو الديموقراطية والحرية والكرامة،

---

[1]- المادة 7 : الشعب مصدر كل سلطة السيادة الوطنية ملك للشعب وحده ، الجريدة الرسمية لتعديل دستور 2016 ص7 و المادة 8* : السلطة التأسيسية ملك للشعب .

[2]- لويزة ايت حمادوش ، **مرجع سبق ذكره** ، ص5 .

[3]–محمد السبيطلي ، **حراك الجزائر : أزمة النظام بين الاصلاح والقطيعة** ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية مارس 2019 . ص27

وبدا واضحا منذ البداية أن الجزائريين فهموا جيّدا معادلة الربيع العربي المركبة واستخلصوا العبرة مما حـــدث في تونس ومصر واليمن .[1]

– ثورات رفض التدخل الأجنبي :

واعتبرت الشعارات ولافتات عديدة رفعت في هذه المظاهرات ،الأزمة الجزائرية قضية محلية تحل بأدوات داخلية ورفع أحد المتظاهرين لافتة كتب عليها " لا وصاية داخلية أو خارجية على الشعب " كمـــا رفـــع أحـــد المتظاهرين لافتة كتب عليها مقولة للمفكر الجزائري مالك بن نبي تقول " إن الأجنبي لا يستطيع أن يلحق ببيتنـــا الضرر الا اذا وجد من يحابيه ويتآمر معه ".[2]

إن الشعب الجزائري لن و لم يرضى لأي تدخل أجنبي في الشأن الداخلي للجزائر" لان الســـيادة الجزائريـــة خط احمر "وبلد الشهداء لا ترضى بالخونة المتآمرين مع أعداء الجزائر ، "فالجزائر التي انتصرت الأمـــس بفضـــل تضحيات وبطولات الشهداء من اجل استرجاع الاستقلال والسيادة الوطنية ،ستنتصر اليوم بفضل الله تعالى وقوته وبفضل التلاحم القوي بين الشعب الجزائري وجيشه" هذا ما أكده الفريق أحمد قايد صالح خلال كلمة له ألقاها أمام اطارات القوات البرية .[3]

-انضمام مؤسسة الجيش للحراك :

أعلن رئيس الأركان عن اصطفاف الجيش مع شعبه داعيا الى تفعيل المواد 07 و08 و102 من الدســـتور .واستمر خطاب قيادة الأركان بنفس الاتجاه وعلى مدار أشهر بنفس الوتيرة الداعمة للحراك ، وهو الذي قال في خطابه "لن تسقط قطرة دم واحدة من أبناء الشعب " ومن جهة أخرى قال " إن عدو الأمس وأذنابه لم يتقبلوا أبدا بلوغ بلادنا عتبة الاستقلال الحقيقي بكل معانيه ودلالاته، مضيفا أن الصراع الحقيقي يدور اليوم بـــين الشـــعب الجزائري المسنود بالجيش وبين المتورطين في قضايا الفساد لبعض رموز النظام ورجال الأعمال ".[4]

---

[1]– محمد احمد انيس ، **هل يتعظ الجزائريون من أخطاء الربيع العربي** ، مقال من مجلة العربي الجديد ، 11 أفريل 2019 الموقع : htt // arabic post.net.2019/03/14

[2]– عثمان الحياني ، **تظاهرات الحراك الشعبي في الجزائر اعتراض على التدخل الاجنبي ورفض الانتخابات** ، تقارير الجديد العربي الجزائر ، 29 نوفمبر 2019 .الموقع :

[3]– جريدة الوطن ، العدد 56 ، 09ديسمبر 2019 الرابط ،www.akhbarelwatane.net.lf.

[4]– المرجع نفسه .

نتائج الحراك الشعبي :

- تأجيل الانتخابات.

تطبيق المادة 102.

- تشكيل الحكومة الجديدة
- استقالة الرئيس.
- اعتقال الكثير من السياسيين ورجال الأعمال المتورطين في قضايا الفساد .
- تعيين رئيس الدولة لفترة مؤقتة .[1]

المطلب الثالث: مساهمة الإعلام الرسمي و الاجتماعي في الحراك الشعبي .

لقيت المظاهرات في الجزائر تغطية إعلامية عربية ودولية كبيرة باستثناء تغطية وسائل الإعلام المحلية بشقيها العام والخاص والتي تفادت الحديث عن التظاهرات بالرغم الآلاف فيها ، فيما تحدث وسائل الإعلام أخرى بشكل طفيف للغاية وذكرت أن المطلب الشعبي هو تحسين الوضعية المعيشية ، بينما كان المطلب الرئيسي هو مطالبة بوتفليقة بالعدول عن الترشح لعهدة خامسة ،ففي الوقت الذي كان ينتظر الشارع مواكبة الصحف والقنوات للحراك الشعبي فوجئ الجميع بتعامل بارد مع الغليان الشعبي مما أغضب المحتجين واعتبروا هذا غير احترافي ولا يشرف أصحاب المهنة ، في المقابل قدم عدد من الصحفيين والإعلاميين استقالتهم ما اعتبروه " تغطية مظللة وغير مهنية " للاحتجاجات والمظاهرات الشعبية ، فيما أعتبر أخرون أن معظم القنوات التلفزيونية الجزائرية قد فشلت في نقل الصورة الحقيقية وحاولت التعتيم على تحركات المحتجين والتكتم على مطالبهم . حيث تواصلت سلسلة الاستقالات بعد ما قدمت رئيسة تحرير القناة الإذاعية الثالثة الناطقة بالفرنسية "مريم عبدو " استقالتها من منصبها الصحافي ونفس الأمر فعله مدير الأخبار بقناة البلاد " أنس جمعة " في يوم 24 فبراير الذي أكد على تركه منصب الصحافة نهائيا بعد شعوره بالحرج من عدم تغطيته المظاهرات[2] .

---

[1]- محمد إسلام قرن ، **التحول السياسي في الجزائر من مأزق النظام الى مأزق الحراك** ، الرابط : https.//www.alsiasat.com 14 فيفري 2020

[2]- إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديموقراطية في الجزائر** (بيروت: مركز الدراسات العربية، 2002).

-التوظيف الواسع لشبكات التواصل الاجتماعي :

في ظل هشاشة وتراجع القنوات الخاصة والاعلام عموما في الجزائر ، كان المنقذ الوحيد للحـــراك هـــو الاعتماد على منصات التواصل الاجتماعي حيث لجأ النظام في الاسابيع الأولى للحراك الشعبي الى قطع الانترنت أو تخفيض التدفق الى أقل درجة ممكنة ، وذلك لمنع توظيف الفيسبوك وشبكات التواصل للتعبئة والتغطية لمجريات الحراك الشعبي ، وبدا استياء السلطة واضحا ، مما أظهر بشكل جلي قوة تأثير شبكات التواصل الاجتماعي الـــتي تحولت الى منبر تعبئة والترشيد والتصويت وإعطاء المعلومات والتحسيس وإبراز المواقف وكشف خطط النظام .[1]

-الاستقلالية النسبية لوسائل الإعلام:

كان الجميع بعد الاسبوع الأول من الحراك يتحدث عن أنه حرّر الجميع ، إلا أن هذا التحرر لم يكن كاملا بل تحرير نسبي فقط لكل الفئات و لم يكن هناك انتقال حقيقي من وضع الى أخر بشكل قطيعة حقيقية ، ولعـــل أهم نموذج لذلك تحرير الحراك الإعلام ، فقد أحجبت القنوات من تغطية مسيرة 22 فبراير و كأنه لا حـــدث و ظهر جليا أن هناك توصيات بعد تغطية الحراك لأن القنوات المستقلة نسبيا كانت تسير في اتجـــاه دعـــم العهـــدة الخامسة والجميع يعلم أننا لا نملك اعلاما مستقلا بل تمثلت إرادات لبعض الاعلاميين في التحرر ومحاولـــة تقـــديم حوارات ونقاشات يسعون من خلالها تمرير رسائل لا أكثر إلا أن ضغط الشارع فرض العودة لتغطية المســـيرات مساء يوم 22 فبراير بعد أن أعطت وكالة الأنباء الرسمية الجزائرية الضوء الأخضر بذلك عنـــدما تحـــدثت عـــن المسيرات، فانطلقت القنوات في التغطية باحتشام و مثل ذلك انتصارا للحراك ن فقد كان بحاجة لمرافقة الاعـــلام الرسمي فلا تكفي شبكات التواصل الاجتماعي ، و إنما التغطية التلفزيونية تفرض بالضرورة الحدث على الجميع ، ومع ذلك رافق الاعلام بتحفظ شديد الحراك و بدأ هامش الحرية يتوسع أحيانا ويضيق أحيانا أخرى .[2]

المطلب الرابع: مسار الانتخابات الرئاسية 12ديسمبر2019.

قد رفع المؤيدون للانتخابات شعارات مساندة لإجراء الرئاسيات وأخرى مساندة للجيش الوطني الشعبي من قبيل " جيش شعب خاوة خاوة " ونعم للانتخابات وقد استمرت المسيرة لبعض الوقت تحت رقابـــة أمنيـــة مشددة ، و لم يتم تسجيل أي خروج عن النظام ، تعد المسيرة الثانية من نوعها بعد تلك التي تبناها الاتحاد العـــام للعمال الجزائريين قبل أسبوع من نفس الشهر، وتضمنت رفض للائحة البرلمان الأوروبي بالإضـــافة الى داعـــم رئاسيات 12 ديسمبر ، لكن مباشرة بعد أن أنفضت المسيرة لمؤيدة للاستحقاق الرئاسي المقبل نظـــم رافضـــون

[1]- نور الدين بكيس ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 121 .

[2]- نور الدين بكيس ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 120 .

لرئاسيان 12 ديسمبر مسيرة مضادة للأولى ، شارك فيها عشرات المناوئين للانتخابات رافعين شعارات رافضة لها مثل " لا للانتخابات مع العصابات " من جهة أخرى طوقت مصالح الأمن المسيرة من خلال حزام أمني ، وجرى توقيف عدد من المشاركين في هذه المسيرة من أمام البريد المركزي[1].

وتعددت الملفات المطروحة أمام الرأي العام بحلول أسبوع الرئاسيات 12 ديسمبر بداية من محاكمة المسؤولين السابقين خلال فترة حكم بوتفليقة ، حيث تفاعلت وسائل اعلام أجنبية وعربية مع محاكمة رئيس الوزراء السابق أحمد أويحيى وعبد المالك سلال ، بالإضافة الى كوكبة من الوزراء السابقين ورجال أعمال ضلعوا في تقديم امتيازات وتسهيلات واعفاءات لمالكي شريكات تركيب السيارات وتمويل حملة الولاية الخامسة للرئيس المستقيل[2].

دعا مجموعة من الفاعلين والسياسيين والأكاديميين وعلى رأسهم طالب الابراهيمي والحقوقي علي يحي عبد النور والمحامي بادي ، الحراكيين الى الحفاظ على سلمية الحراك الشعبي ، خاصة بالتزامن وانتخابات 12 ديسمبر التي وصفوها بأنها محطة من محطات عديدة سيجتازها الحراك الشعبي بنجاح بفضل وعيه وسلوكه الحضاري حتى يحافظ على سلمية الحراك.[3]

بعد أن أجّلت الانتخابات الرئاسية لمرتين 18 أبريل و4 جويلية 2019 عالجت السلطة السياسية في الجزائر أسباب ومعوقات التأجيل واستجابة لانشغالات الطبقة السياسية لا سيما تعديل قانون الانتخابات وتأسيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ، وأعلن رئيس الدولة المؤقت عبد القادر بن صالح يوم 15 سبتمبر 2019 عن استدعاء الهيئة الناخبة للانتخابات الرئاسية التي حدد موعدها الثالث الجديد يوم 12 ديسمبر 2019 .

قدم ثلاثة وعشرون ملف للراغبين في الترشح لرئاسة الجمهورية للسلطة المستقلة للانتخابات من أصل أكثر من 180 شخصا سحبوا استمارات الترشح ، وبعد دراسة ملفات المترشحين من طرف السلطة المستقلة للانتخابات ، تمّ قبول خمسة ملفات كاملة احترمت شروط الترشح المنصوص عليها في قانون الانتخابات ، وبعد تقديم الطعون من طرف بعض المترشحين ، تمّ رفض تسعة ملفات لعدم استيفاء الشروط القانونية ، ثبت المجلس

[1]- حسينة بو شيح ،**الواقعية السياسية هل يعيد دهشة وسحرية الحراك** ؟ جريدة الوطن اليومية العدد 58 التاريخ 2019/12/11 ص23.

[2]- جريدة الوطن ، العالم يتابع محاكمة العصابة ، العدد 55 ، بتاريخ 8 ديسمبر 2019 ، رقم ص 07 .

[3] - سارة بومعزة ، **المجموعة ال19 تدعوا الحراكين للالتزام بالسلمية** ، جريدة الوطن ، العدد 58 ، تاريخ 11 ديسمبر 2019 ، ص2

الدستوري قائمة المترشحين النهائية والتي ضمّت خمسة مترشحين يوم : 9 نوفمبر2019 ، كما وضعت السلطة المستقلة ميثاق أخلاقيات الممارسات للحملة الانتخابية وتم التوقيع عليه يوم 11 نوفمبر 2019 ، [1]

وانطلقت الحملة الانتخابية لمدة 25 يوما واختتمت بمناظرة بين المترشحين الخمسة قبل ثلاثة أيام من الانتخابات الرئاسية ، أعقبها صمت انتخابي لمدة ثلاثة ايام ، هذا وقد بدأت الانتخابات يوم 9 ديسمبر في الخارج والمناطق النائية والبعيدة داخل الوطن ، المكاتب المتنقلة ، وفي يوم 12 ديسمبر تمّ الاقتراع العام داخل الوطن الجزائري عبر 48 ولاية .وفي الانتخابات الرئاسية اتسمت بأدنى نسبة مشاركة في تاريخ الانتخابات الرئاسية في البلاد ، اذ بلغت نسبة المشاركة نحو 39.9% ، أفرزت فوز المترشح الحر عبد المجيد تبون ، الذي شغل منصب الوزير الاول سابقا ، والعضو القيادي من جبهة التحرير الوطني الحاكم منذ استقلال البلد ، [2]

يرى تيار كبير وتيار الأغلبية من الجزائريين ومؤسسات الدولة القائمة في الجزائر " مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية " والأحزاب السياسية وجل مؤسسات المجتمع المدني والقوى المجتمعية " أن الانتخابات هي الحل العملي والوقعي للأزمة السياسية التي تعرفها الجزائر ، وهي أقصر وأضمن طريق للخروج من حالة الانسداد السياسي الى الحالة الطبيعية للمؤسسات السياسية القائمة على الشرعية الشعبية ، وفي المقابل يرى الرافضون للانتخابات أن الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر هي محطة من المحطات التي يجب على الحراك أن يجتازها شأنها شأن التحديات السابقة ، وحتى بعد انجاز السلطة للانتخابات فقد رأى معارضوها أنها محاولة لإعطاء مظهر تنافسي لهذه الانتخابات.[3]

_المترشحون الخمسة لرئاسيات 12 ديسمبر 2019 :

علي بن فليس عميد المترشحين للرئاسيات: ويعتبر مرشح مخضرم للرئاسيات، حيث كانت أول مشاركة له في الاستحقاقات الرئاسية سنة 2004 أين حل في المركز الثاني علي بن فليس وهو من مواليد 8 سبتمبر 1944، وهو رجل قانون تخرج من كلية الحقوق بالعاصمة سنة 1968 بشهادة ليساس واشتغل في مهنة المحاماة وتقلد عدة مناصب بوزارة العدل أين عمل كقاض سنوات الستينات ووكيلا للجمهورية فنائبا عاما إلى غاية 1974 ،كما تقلد مناصب حكومية مختلفة أهمها وزير للعدل خلال تسعينات القرن الماضي ثم رئيسا للحكومة ما

---

[1]– دالية غانم ، ترجمة : رائد الباشا ، **بعد تأجيل الانتخابات –نهاية التحول السياسي في الجزائر– على الجيش و الشعب التحاور قبل فوات الوقت**، حقوق النشر : موقع القنيطرة /2019 /content/ ar.Qantara.de .

[2]– محمد زيتوني ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 68

[3] – ج ، قنتيش ، **السلطة أعادت إنتاج رئاسيات 1990** ، جريدة الخبر بتاريخ 14 ديسمبر 2019 ، متاح عبر الرابط التالي : https//cutt.us/2yBdc .

بين 2002 إلى 2003،ليترشح بعدها للانتخابات الرئاسية سنة 2004وغاب بن فليس عن المشهد السياسي من سنة 2004 إلى غاية 2014[1].

عبد المجيد تبون : يعتبر تبون ثاني مسؤول سامي سابق في الدولة شغل منصب وزير أول يترشح لرئاسيان ديسمبر، تبون من مواليد 17 نوفمبر 1945،خريج المدرسة الوطنية للإدارة في الدفعة الثانية سنة 1965 تخصص اقتصاد ومالية ،وشغل عبد المجيد تبون عدة مناصب مسؤولية خاصة على المستوى الجماعات المحليـــة ليصـــل إلى منصب والي لكل من ولاية أدرار الجلفة و تيزي وزو كما شغل تبون عدة مناصب حكومية على غرار منصـــب وزير الاتصال ووزير للسكن ووزير للتجارة بالنيابة إلى غاية ماي 2017وتم تعيين تبون وزيرا أولا يوم 25 ماي 2017 ليتم انهاء مهامه بتاريخ 15 اوت من نفس السنة، ليختفي بعدها عن الواجهة لمدة سنتين وعاد عبد المجيد تبون مباشرة للظهور معلنا ترشحه للانتخابات الرئاسية المقبلة[2].

مهيوبي من وزارة الثقافة إلى الرئاسة:

يجتمع مهيوبي مع سابقيه في كونه تقلد عدة مناصب مسؤولية و حكومية كانت أخرها وزير للثقافـــة في حكومة أويحيى الأخيرة ، عز الدين مهيوبي من مواليد جانفي 1959، خريج المدرسة الوطنية للإدارة سنة 1984 وقبلها مدرسة الفنون الجميلة سنة 1997وشغل مهيوبي عدة مناصب في قطاع الإعلام خاصـــة في المؤسســـات الإعلامية العمومية، تعيين مهيوبي في منصب وزير للثقافة سنة 2015، وهو المنصب الذي شغله إلى غاية إنهـــاء مهامه نهاية مارس 2019.وتم في 20 جويلية 2019 تزكية عز الدين مهيوبي أمينا عاما بالنيابة لحزب الأرندي خلفا لأحمد أويحيى ليقرر بدوره الترشح لانتخابات الرئاسية المقبلة.

بن قرينة :أما المرشح الرابع فهو عبد القادر بن قرينة مواليد 1962 بمدينة ورقلة وشغل هو الأخر منصب وزيـــر للسياحة من سنة 1997 إلى غاية 1999 ليتفرغ بعدها للحياة السياسية، و تم انتخاب عبد القادربن قرينة نائبا بالبرلمان ممثلا عن ولايته لمدة تزيد عن 13 سنة متتالية ليتم تعيينه على رأس حركة البناء الوطني في 30 مـــارس 2018 خلفا لمصطفى بالمهدي الذي قاد الحركة منذ سنة2013[3].

---

[1]– جريدة النهار ، –بالتفاصيل ... هؤلاء هم المترشحون الخمسة لرئاسيات 12 ديسمبر ، تاريخ الاطلاع : 2019/11/02 ، الرابط : ennaharonline.com./j-

[2]– عبد الرزاق بن عبد الله ، **الدول العربية / رئاسيات الجزائر –مؤشرات أولية – تظهر تقدم تبون** /aa.com.tr/ar/1672228 ، الأناضول، 2019/12/12.

[3]– محمد لهوازي ، **22 مترشحا لرئاسيات 12 ديسمبر 2019** ، بوابة الشروق ، تاريخ : 27 2019/10 ، الرابط : echoroukonline.com./

عبد العزيز بلعيد: من مواليد 1963 بولاية باتنة، ومتحصل على دكتوراه في الطب وليسانس في الحقوق،، بداية من سنة 1986 ترأس بلعيد الاتحاد إلى غاية سنة 2007 وأنخرط بلعيد في صفوف حزب جبهة التحرير الوطنية الجزائرية انتخب نائبا بالمجلس الشعبي الوطني الجزائري لعهدتين متتاليتين ما بين 1997 و2007وبعد اختلاف مع توجهات جبهة التحرير، غادر الحزب ليؤسس في فيفري2012 حزبا جديدا هو جبهة المستقبل .[1]

-نتائج الانتخابات الرئاسية 12 ديسمبر 2019 .

بدأ الصمت الانتخابي قبل يومين من موعد الانتخابات وكان الجميع يترقب داخل البلاد موالاة ومعارضة يوم الخميس 12 ديسمبر ، بدأ الاقتراع واتسمت الانتخابات الرئاسية بأدنى مستوى مشاركة في تاريخ الانتخابات الرئاسية في البلاد ، إذ بلغت نسبة المشاركة نحو 39.9 %باحتساب المعارضين ، لكنها نسب مشاركة مقبولة مقارنة بما تقدمه ديموقراطيات دول الجوار ، ومع ملاحظة ارتياح كبير لدى الأوساط الشعبية في مصداقية الأرقام المقدمة من طرف سلطة الانتخابات وخير دليل على هذا مع النسب التي تكاد تكون منعدمة لم تتجاوز 1% في ولايتي تيزي وزوو وبجاية – منطقة القبائل – التي تعرضت فيها مكاتب الاقتراع لحوادث جسيمة " التكسير والغلق " تحت طائلة التهديد من طرف أشخاص محسوبين على تيارات ترفض الانتخابات وتريد مرحلة تأسيسية لأن الانتخابات لا تخدم منطقها .[2]

حيث بلغت نسبة المشاركة الى غاية منتصف النهار 7.92% حسب ما صّرح به رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي ، ثمّ في نهاية الاقتراع على الساعة السابعة مساء صعدت فجأة الى 41.13% مع احتساب نسبة الجالية في الخارج ب 8.69% لتصبح 39.83% حسب النتائج الأولية الأرقام الأولية الصادرة عن سلطة الانتخابات :

*الهيئة الناخبة المسجلة داخل الوطن وخارجه = 24 مليون و 474 ألفا و 161 مسجلا ، منهم 900 و14 ألفا و308 من الجالية في الخارج .

*المصوتون = 9 مليون و 747 ألفا و 804 ، مع حذف عدد الأوراق الملغاة الغير معبر عنها والمقدرة بمليون و 243 ألف و 458 صوتا و 11 ألف و 588 صوتا متنازعا فيه ، و سيصبح العدد 8 مليون و504 ألف و 346 صوتا معبرا عنه ، هذا هو العدد الكامل الذي صوّت في انتخابات 12 ديسمبر 2019

[1]- عبد الحكيم حذاقة ،**انتخابات الرئاسية في الجزائر ردود فعل ودلالات الأرقام**– شبكة الجزيرة الاعلامية – 2019/12/13 .

[2] – محمد نتاح ، **رئاسيات الجزائر 12 ديسمبر 2019 النتائج والدلالات وسيناريوهات الحراك وحلول للازمة** ، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 15 كانون الثاني / يناير 2020 . الموقع : stgcentere.org/iten/1286

*المقاطعون = 14 مليون و 726 ألف و 357 صوتا .

_الأصوات التي تحصل عليها كل مترشح:

عبد المجيد تبون: 4 ملايين و947 ألفا و523 بنسبة 58.13 بالمائة

عبد القادر بن قرينة: مليون و477 ألفا و836 بنسبة 17.37 بالمائة

علي بن فليس: 897 ألفا و831 بنسبة 10.55 بالمائة

عز الدين ميهوبي: 619 ألفا و225 بنسبة 7.28 بالمائة

عبد العزيز بلعيد: 568 ألفا بنسبة 6.67 بالمائة

المقاطعون داخل الوطن وخارجه: 14 مليونا و708 ألفا و821.

بهذه الأرقام الرسمية الأولية المعلن عنها من السلطة العليا المستقلة للانتخابات ينتصر حزب المقاطعون بفارق يصل أو يقارب 5 ملايين ... وبالتالي فتلك الفكرة التي كانت تعتقد أن الأغلبية مع الانتخابات قد أسقطتها الأرقام المذكورة.[1]

[1]–مصطفى ق ، **هذه النتائج المفصلة – الأولية لكل مترشح** / ennaharonline.com/%E2%8E، 2019/12/13 .

خلاصة الفصل :

شهدت الجزائر انسدادا سياسيا ، يمنع أية مبادرة سياسية أو اقتصادية هادفة ، وذلك منذ 1963 حيث شهدت تلك الفترة انقلاب عسكري بما يسمى بالتصحيح الثوري للرئيس الراحل هواري بومدين ومرحلة الحزب الواحد مرورا بمرحلة التعددية الحزبية وأحداث أكتوبر 1989 وصولا الى التعديل الدستوري 1996 و 2016 .و ذلك بذكر المحطات الرئاسية الأربع للرئيس بوتفليقة بداية بالحملة الانتخابية لرئاسيات 1999 الى غاية أخر حملة انتخابية لرئاسيات 2014 .و أعطاء نموذج للانتقال السياسي في بعض من الدول الغربية والعربية وصولا الى الانتقال السياسي الذي عرفته الجزائر خلال 22 فيفري 2019 .حيث كانت أسباب انفجار الوضع في الجزائر اعادة ترشح الرئيس بوتفليقة لعهدة خامسة ، رغم أنه عاجز عن القيام بمهام رئيس الجمهورية ، بسبب تدهور حالته الصحية ، الذي أدى الى خروج المحتجين للقيام بمظاهرات سلمية في شوارع العاصم الجزائرية ومدن اخرى من تراب الوطن ، واتسم الحراك الشعبي بخصائص ومميزات منها سلمية وحضارية الحراك ، و أخذ تغطية اعلامية من الاعلام الرسمي ومساهمة مواقع التواصل الاجتماعي المكثفة. وتصعيد المطالب باسقاط رموز النظام السابق، والمطالبة باعادة تنظيم اتنخابات نزيهة وشفافة وانتخاب رئيس شرعي للبلاد .

الفصل الثالث

الإطار التطبيقي

تمهيد :

يتوخى هذا الفصل الجانب التحليلي من الدراسة بوصف الإجراءات المتبعة ، بداية بنوع الدراسة ومنهجها، ومجتمع البحث ، و عينة الدراسة والمفردات المعنية بالتحليل ، وعرضها بشكل مفصل يتضمن العدد واليوم والشهر وكذا مجالات الدراسة و أدوات جمع البيانات مع تفريغ البيانات وجدولتها ثم التحليل الكمي والكيفي لجريدة الشعب وذلك بالاعتماد على وحدات وفئات الشكل وفئات المضمون ،وصولا الى الاستنتاج العام .

المبحث الأول : الإجراءات المنهجية للدراسة التحليلية

المطلب الأول: منهج الدراسة

المنهج : يعرفه عبد الرحمن علي أنه برنامج الذي يحدد لنا السبيل للوصول للحقيقة أو طريق المؤدي الى الكشف عن الحقيقة العلمية وهو طريق يستخدمه الباحث في العلم بغية الوصول الى الحقيقة[1] .

المنهج لغة: هو الطريق أو المسلك ، فقد عرف عبر التاريخ العديد من المفاهيم ، أفلاطون كان أول من استعمل مصطلح المنهج وقصد به البحث أو المعرفة المكتسبة من تعامل الانسان مع الواقع ، وعرفه أرسطو بأنه البحث نفسه ، وهو لدى ابن خلدون " عبارة عن مجموعة من القواعد المصاغة التي يعتمدها الباحث بغية الوصول الى الحقيقة العلمية بشأن الظاهرة أو المشكلة العلمية موضوع الدراسة والتحليل[2] .

ويشير موريس أنجرس الى أن كلمة منهج ليست مصطلحا أحادي المعنى في العلم ، وينبع المنهج من موقف فلسفي حول تصورنا للعالم الذي يحيط بنا ، بإمكان أن يكون لكل باحث أثناء تناوله لبحث ما تصورا من هذا النوع منذ البداية [3]

إن اختيار المنهج المناسب لا يكون بصفة اعتباطية بل يتوقف على طبيعة وخصوصية الموضوع أو الظاهرة المدروسة و إجابة على الإشكالية المطروحة وطبيعة الموضوع و مما تتضمنه هاته الدراسة من خصوصيات و مزايا التي تميزها عن باقي الدراسات ومن هذا المنطلق فان المنهج الأنسب لدراستنا هو المنهج الوصفي بأسلوب المسح للبيانات وذلك لما ينطبق على هذا النوع من الدراسة التي تهدف الى وصف الظاهرة و مسح أعداد صحيفة الشعب الجزائرية المرتبطة بقضايا الانتقال السياسي خلال فترة الدراسة.

ولا يقتصر البحث الوصفي على جمع البيانات والحقائق وانما تصنيفها وتبويبها وتحليلها تحليلا كميا دقيقا ومتعمقا بل يتضمن أيضا قدرا من التفسير لهذه النتائج.[4]

---

[1] –عبد الرحمن بدوي : **مناهج البحث العلمي** ، وكالة المطبوعات لنشر والتوزيع ، ط 3 ، 1977 ، ص 07

[2] –أحمد عظيمي ، **منهجية كتابة المذكرات و أطروحات الدكتوراه في علوم الاعلام والاتصال** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 09 /2009 ، ص 11 ص 12

[3] –موريس أنجرس ، **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية** ، دار القصبة ، الجزائر ، ترجمة : بوزيد صحراوي ، كمال بو شرف سعيد سبعون ، المعالجة : مصطفى ماضي ، 2005 ، ص 98

[4] –فاطمة عوض صابر ، ميرفت علي خفاجة : **أسس وميادين البحث العلمي** ، النظرية والتطبيق ، ط1 مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية ، الاسكندرية ، 2002، ص 87.

ويعرف أسلوب تحليل المحتوى على أنه عبارة عن وصف منظم ودقيق لمحتوى نصوص مكتوبة أو مسموعة من خلال تحديد موضوع الدراسة وهدفها وتعريف مجتمع الدراسة الذي سيتم اختيار الحالات الخاصة منه لدراسة مضمونها وتحليله و يشترط على الباحث أن يكون موضوعيا في هذا الأسلوب[1] .

المطلب الثاني: مجتمع البحث وعينته

مجتمع البحث : يعرف مجتمع الدراسة على أنه الإطار المرجعي في اختيار عينة البحث ، وقد يكون في هذا الإطار مجتمعا كبيرا أو صغيرا[2] .

يقصد به هو جميع المفردات أو الأشياء التي نريد معرفة حقائق عنها و قد تكون أعداد أو إحصائيات بمعنى أن مجتمع البحث هنا يشمل الصفات وخصائص العينة.[3] ومجتمع البحث أيضا يعرف بأنه المفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث في دراسته أو جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين يكوّنون موضوع مشكلة البحث أي أنه كل العناصر التي تنتمي إليها لمجال الدراسة.[4]

اختيارنا لمجتمع بحث هذه الدراسة يتمثل في صحيفة الشعب التي تصدر في الجزائر يوميا وبانتظام وذلك لأن الصحيفة متوفرة بصيغة pdf على خلاف الصحف الأخرى الجزائرية التي تم حذفها من أرشيف الصحف خاصة الصحف الخاصة مثل صحيفة الشروق العربي و الوطن والخبر وغيرهم من الصحف ، في بداية دراستنا تم اختيار صحيفتين جزائريتين ، صحيفة عمومية وصحيفة خاصة و نقوم بدراسة وصفية تحليلية ومقارنة للصحيفتين و معرفة كيفية معالجة الصحيفتين لقضايا الانتقال السياسي في الجزائر خلال بعد 22 فيفري 2019، لكن لم نتمكن من الحصول عليها بسبب حذفها من الأرشيف ، فقمنا باختيار يومية الشعب الناطقة باللغة العربية كوحدة لعينة الدراسة رغم قلة سحبها وتراجع مقروئيتها في السنوات الأخيرة . نظرا لتوفر جميع الأعداد التي تم اختيارنا عليها و صحيفة الشعب كانت تسمى بجريدة النخبة لأن مؤسسيها وروادها صحفيون ومثقفون ، ومن المتعارف عليه أن مجتمع البحث في هذه الدراسة هي الصحافة المكتوبة وبالتحديد الصحافة العمومية وللتوضيح أكثر جريدة الشعب اليومية ، وفي الدراسات الإعلامية المعنية بتحليل المضمون يتجسد مجتمع الدراسة في الوسائل والمواد المطبوعة أو المسموعة او المرئية أي جميع المصادر التي تم فيها نشر المحتوى المطلوب خلال الإطار الزمني المحدد ، وفي دراستنا جميع المقالات التي تناولت قضايا الانتقال السياسي في الجزائر خلال فترة الدراسة ليومية الشعب الجزائرية .

---

[1]–ربحي مصطفى عليان ، عثمان محمد غنيم :**مناهج و أساليب البحث العلمي ، النظرية والتطبيق** ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع2000 ص

[2]–عقيل حسين عقيل : **فلسفة مناهج البحث العلمي** ، د ط ، مكتبة مدولي ، 1999

[3]–محمد منير الحجاب : **الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية** ، د ط ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2000 ، ص 29

[4]– سهيل رزق دياب ، **مناهج البحث العلمي** ، جامعة القدس المفتوحة ، فلسطين ، غزة ، 2003 ، ص 89

عينة الدراسة : هي الجزء الذي تم اختياره من مجتمع البحث لإجراء الدراسة عليه ، فإن الباحث في عملية البحث يستوجب عليه إتمام تحديد الإشكالية و تحديد أبعادها و المنهج المناسب لها ثم ينتقل الباحث مباشـــرة الى مرحلـــة كيفية اختيار العينة المراد تطبيق عليها البحث من أجل الوصول الى تحقيق أهداف مسطرة للدراســـة .و في هـــذا السياق تعرف

العينة على طريقة جمع البيانات والمعلومات من وعن عناصر وحالات محددة يتم اختيارها بأسلوب معين من جميع عناصر المفردات و مجتمع البحث بأساليب مختلفة ، وتمثل العينة جزء من أجزاء مجتمع البحث .[1]

ومن المتعارف عليه أن مجتمع البحث في هذه الدراسة هي الصحافة المكتوبة و بالتحديد الصحافة العمومية و أكثر تحديدا ليومية الشعب ، ونظرا لمقتضيات وطبيعة الدراسة فقد تطلب الأمر الاعتماد على العينة القصـــدية اخترنا يوم السبت 23 فيفري ، قصد معرفة إذا ما تناولت يومية الشعب القضايا السياسية في الجزائـــر والحـــدث الذي وقع في جمعة يوم 22 فيفري 2019 ، وقد لجأنا في هذه الدراسة الى أسلوب الشهر الصناعي ، حيث قمنا بتحليل جميع المقالات التي تناولت قضايا الانتقال السياسي في الجزائر ، بيومية الشعب و لمدة 10 أشهر من 23 فيفري الى 25 ديسمبر 2019 ، نختار منها 11 عينة (عددا)، لتمثل لنا مجتمع البحث تمثيلا صحيح و اتبعنا في ذلك أسلوب الشهر الصناعي في اختيار أعداد الجريدة التي سنقوم بتحليلها ، في هذا الأسلوب يطبق الباحث أيضا الطريقة العشوائية في الاختيار ، عند إجراء دراسته على الصحف اليومية أو البرامج الإذاعية .[2]

قمنا باختيار (عدد يوم السبت من شهر فيفري ، وعدد يوم الأحد من شهر مارس ثم يليه يوم الاثنين من شهر أبريل وبعده يوم الثلاثاء من شهر ماي) وتستمر العملية بطريقة منظمة وصولا لجمع 11 عددا من ليومية الشعب ، والجدول التالي يمثل توزيع العينة حسب الشهر الصناعي لجريدة الشعب

وكان اختيارنا لأسلوب الشهر الصناعي لأن الحراك الشعبي في الجزائر بعد 22 فيفري 2019 دام أكثر من 9 اشهر واستمر الى ما بعد الانتخابات الرئاسية ل12 ديسمبر من نفس السنة .

لذى لم يتسع لنا الوقت لدراسة كل هذه الأعداد بصحيفة الشعب الجزائرية الناطقة باللغة العربية و التي تصدر يوميا في هذه المدة الطويلة ، فقمنا باختيار في كل شهر عدد مثل ما ذكرنا أعلاه .

[1]- ربحي مصطفى عليان ، عثمان محمد غنيم ، مرجع سبق ذكره ، ص138

[2]- رشدي أحمد طعيمه: **تحليل المحتوى في العلوم الانسانية ، ط2** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2004 ، ص 249

الجدول رقم (03): يمثل توزيع العينة حسب أسلوب الشهر الصناعي:

اليوم	الشهر	اليوم	الشهر
السبت	فيفري	السبت	أوت
الأحد	مارس	الأحد	سبتمبر
الاثنين	أبريل	الاثنين	أكتوبر
الثلاثاء	ماي	الثلاثاء	نوفمبر
الأربعاء	جوان	الأربعاء	ديسمبر
الخميس	جويلية		

المطلب الثالث :أدوات جمع البيانات:

إن أي بحث علمي له طرق وأليات يستند إليها من أجل نجاح وسير المنظومة العلمية على أحسن وجـــه ، وبالتالي لا بدا من توفير عدة قواعد في البحث العلمي لكي يسير كما ينبغي ومن أهم هذه الآليات نجد أدوات جمع البيانات مثل المقابلة والملاحظة وحتى الاستبيان ، وعليه من خلال التعمق في حدود وخصوصيات هاته الدراسة ، وما تتطلبه الدراسة اعتمدنا على تحليل المضمون كأداة لجمع البيانات وهي الأنسب والأقرب في دراسة موضوعنا والمتمحور حول المعالجة الصحفية قضايا الانتقال السياسي في الجزائري خلال الفترة الممتدة 22 فيفـــري الى 12 ديسمبر 2019 ،وبما أن الدراسة وصفية تحليلية فهي تعتمد على تحليل المضمون:

تحليل المضمون : الذي يعرّفه كل منrweine و walzer بأنه : أي إجراء منتظم يســـتخدم لفحـــص مضمون معلومات مسجلة .[1]

كما يعرّف على أنه : طريقة موضوعية ومنضمة تصف كمي منظم ودقيق ، تشكل محتوى المواد المكتوبة أو المسموعة لأي مجتمع أو شخص ما.[2]

و يعرفه "سمير محمد حسين " تعريفا حديثا لتحليل المضمون واستخداماته في مجال الدراسة الإعلامية ، فهو يرى أن تحليل المضمون " أسلوب و أداة للبحث العلمي يمكن أن يشخصها الباحثون في مجالات البحثية المتنوعة و

[1]- روجر وينر ، جوزيف دومينيك : ترجمة : صالح أبو أصبع ، فاروق منصور ، : **مدخل الى مناهج البحث العلمي ط1** ، المنظمة العربية للتجارة ، بيروت ، 2013 ، ص 279.

[2]- سامي محمد ملحم : **مناهج في التربية وعلم النفس ، ط6** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010، ص395

على الأخص في علم الإعلام ، لوصف المحتوى الظاهر والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها من حيث الشكل والمضمون وتلبية للاحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث أو فروضه الأساسية.[1]

بناء استمارة تحليل المضمون : لمعالجة موضوع قضايا الانتقال السياسي في الجزائرل22 فبراير 2019 من خلال جريدة الشعب ، اعتمدنا على أداة تحليل المضمون ،وقمنا بتصميم استمارة تحليل المضمون التي يعرفها محمد عبد الحميد ،هي" إطار محددا لتسجيل المعلومات التي تفي بمتطلبات البحث ، حيث يتم تصميمها بما يتفق و أغراض التحليل ، وتعبر كميا عن رموز الوثيقة الواحدة ، التي تشمل فئات التصنيف ووحدات القياس بالإضافة الى البيانات الأولية عن وثيقة المحتوى " لتحليل قضايا الانتقال السياسي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وذلك بالاعتماد على وحدات التحليل الملائمة للدراسة ، ولا بدا من استخدام استمارة تحليل المضمون ، وتوزع على مجموعة من الأساتذة المحكمين يتراوح عددهم ما بين 4 و5 وهو إجراء ينبغي القيام به قبل التحليل ، فكل الملاحظات التي يبدونها ينبغي أخذها بعين الاعتبار لزيادة قياس المحتوى بدقة .[2]

1_وحدات التحليل: هي وحدات المحتوى التي يمكن إخضاعها للعد والقياس بسهولة ، ويعطي وجودها أو غيابها وتكراراها أو إبرازها دلالات ، تفيد الباحث في تفسير النتائج الكمية ، وتبعا لأغراض البحث وفروضه فإن الباحث يبدأ في تقسيم المحتوى الى الوحدات الفاعلة للعد والقياس ، وأصغرها الكلمة وأكبرها الفكرة أو الموضوع ، ومن وحدات تحليل المضمون: "وحدة الكلمة وحدة الموضوع ، وحدة الشخصية ، ووحدة طبيعة المادة الإعلامية ،وحدة قياس الزمن والمساحة".[3]

2_وحدة التحليل: هو ما يتم حسابه فعلا ، وهي أصغر عنصر في تقنية تحليل المضمون ، وفي معناها الدقيق ، هي الوسيلة القياسية التي يتبناها الباحث عند تحليله للمضمون قصد قياس مدى تواجد أو عدم تواجد مكونات الفئة ، وقد عرف كل من بوبار و بولاقيت وحدات التحليل ، بأنها مقاطع محددة في المضمون والتي قرر الباحث ادراجها ضمن تحليله .

أما جون دوبنفيل يقدم تعريفا لأكثر دقة بخصوص وحدات التحليل ، إذ يقول أنها مقطع محدد من رسالة أو مجموعة من الرسائل ممثلة لنفس خصائص و طبيعة الفئة .[4]

---

[1] – يوسف تمار : **تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين** ، طاكسيج –كوم للدراسات والنشر والتوزيع ، الخرايسية ، الجزائر ، 2007 ، ص 10

[1] – يوسف تمار ، **أصول تحليل المضمون وتقنياته** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2017 ، ص 166

[3] – وائل عبد الله محمد : **تحليل محتوى المنهج في العلوم الانسانية** ، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ،ص261.

[4] – يوسف تمار :**أصول تحليل المضمون وتقنياته** ، مرجع سبق ذكره ، ص151 .

وحدة الموضوع : وتعرف أيضا بوحدة الفكرة التي يدور حولها الموضوع .[1]وهو مجموعة من المعاني التي تصب في اتجاه مقصد واحد ، وجاء في معجم المعاني الجامع أن الموضوع هو المادة التي يبنى عليها المتكلم أو الكاتب كلامه ، والموضوع في تقنية التحليل يمكن أن يكون فئة ووحدة في نفس الوقت ، وهي أكبر الوحدات المعمول بها في اطار هذه التقنية .[2]

وفي دراستنا وحدة الموضوع هي كل المواضيع ذات الصلة بقضايا الانتقال السياسي في الجزائر التي تناولتها يومية الشعب خلال فترة الدراسة.

فئات التحليل :تعتبر عملية تحديد فئات التحليل من أهم خطوات البحث و أكثر المراحل أهمية لضمان نجاح تحليل المحتوى ، بحيث تسهل عملية التحليل على الباحث ، بالإضافة للوصول الى نتائج أكثر دقة وموضوعية

وتنقسم فئات تحليل المضمون الى قسمين : فئات ماذا قيل ؟ التي ترتبط بالموضوع ، وفئات كيف قيل ؟ التي ترتبط بفئات الشكل ، وعليه فقد اعتمدنا في هذه الدراسة على وضع الفئات وفقا لدورها الحاسم في الفصل بين مادة و أخرى في الجريدة محل الدراسة .

فئات الشكل : هي تلك الفئات التي تصف المحتوى الشكلي للمضمون المدروس ، بهدف معرفة الشكل الذي يقدم للجمهور، وعادة ما تحاول الإجابة عن السؤال : كيف قيل ؟

فئة المساحة : هي تلك الفئة التي تقيس الحجم المتاح من الجريدة أو المجلة ، حيث أن عنصر الحجم يشير الى مدى الاهتمام بعرض الموضوع وتقديمه بحيث كلما زادت المساحة كان ذلك دليلا على زيادة الاهتمام بالموضوع .

ويكون قياس مساحة المواضيع بحساب المساحة الكلية للحامل ، ثم حساب مساحة المواضيع محل الدراسة ثم استخراج نسبة هذه الأخيرة مقارنة بالمساحة الكلية .

فئة الموقع : وهي الفئة التي تهتم بموقع الموضوع أو الفكرة محل التحليل في المادة المدروسة ، فالموقع له أهمية كبيرة في تأثير المحتوى على القارئ ، حيث تأكد من خلال عدة دراسات على الجمهور القراء أن الصفحة الأولى من الصحيفة هي أول جزء يقرأ ، ثم الصفحة الأخيرة ، وبعدها الصفحات الوسطى ، ثم باقي الصفحات .

---

[1]- أحمد بن مرسلي : **مناهج البحث العلمي في علوم الاعلام والاتصال** ، ط 1 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،ص261

[2]- يوسف تمار ، **أصول تحليل المضمون و تقنياته** مرجع سبق ذكره، ص152 .

فئة العناصر التيبوغرافية :وهي الفئة التي تكشف من خلالها مختلف وسائل الدعم و الإبراز من عناوين بأنماطها و الصور .

العناوين: هي تلك الكلمات المختصرة التي تعبر عن محتوى النوع الصحفي، ويعتبر العنوان أهم عامل لجذب القارئ وهي كالآتي:

1-المانشيت: وهو عنوان مكتوب بأكبر بند على امتداد الصفحة الأولى، وعليه نجد الأخبار الساخنة تأخذ نصيبها من هذه العناوين، وتتصدر الصفحات لجذب انتباه القارئ.

2-**العنوان الرئيسي**: يعد من أكثر العناوين أهمية ودلالة على النص الخبري، حيث يعبر عن مضمون المادة الصحفية المنشورة، ويلفت انتباه القارئ بسرعة.

3-**العنوان الفرعي**: هي تلك العناوين الفرعية الخاصة بأجزاء المادة الصحفية الخاصة بالتحليل

الصور : فهي تلعب دور أساسي في لفت انتباه القارئ كما أنها تعتبر عنصر مهم في جذب الانتباه للفن الصحفي وإدراكه وسهولة تذكره ، كما يضيف للخبر قيمة مضافة ، والأخبار محل الاهتمام هي التي تزود بالصور، ومن بين الصور التي أدرجناها في هذه الدراسة هي الصور الرمزية ، صور الأرشيف والصور الواقعية .

فئة الأنواع الصحفية :وهي فئة طبيعة المادة المستعملة المتمثلة في فنون الكتابة الصحفية مثل (الخبر التقرير، المقال ، العمود ، الافتتاحية ، الربورتاج ....، فالجريدة التي تستخدم الأنواع الصحفية المختلفة بطريقة متنوعة دليل على اهتمامها أكثر بالموضوع المعالج .

كما استعننا بفئة اللغة التي تبحث في طبيعة وكثافة وطريقة استعمال الألفاظ والتراكيب والدلالات والأبعاد التي تم على أساسها إنجاز مضمون من المضامين ، وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على اللغة الإعلامية الفصحى ، اللغة العامية ، واللغة المختلطة وذلك باعتبارها من بين أهم الفئات التي يمكن أن تجيب عن انشغالات الدراسة .

فئات المضمون : استخدمنا في هذه الدراسة فئات المضمون وهي تلك الفئات التي تتعلق بمادة المحتوى والأفكار التي تحتويها الصحيفة أثناء معالجتها للموضوع ، والتي تجيب على السؤال ماذا قيل ؟

فئة الموضوع : هي من أكثر الفئات استعمالا في البحوث التي تستعين بتقنية تحليل المضمون ، وتهدف هذه الفئة الى معرفة عما يدور في المحتوى من المواضيع ؟ وتفيد هذه الفئة في الكشف عن مراكز الاهتمام في المحتوى ، وتساعد أيضا في تقدير درجة الأهمية .

فئة المصدر : نركز في هذه الفئة على المصادر التي اعتمدت عليها جريدة "الشعب "في معالجتها لقضـــايا الانتقال السياسي في الجزائر خلال فترة الدراسة وتتمثل في المصادر الداخلية خاصة بالمؤسسة ، المصادر الخارجية مستسقاة من الوسائل الأخرى خارج المؤسسة ، وصحفيون ، مراسلون ، وكالات أنباء ،مصادر أخرى...الخ

فئة الفاعلين :أو الشخوص وهي الشخصيات التي يدور حولها المضمون ، وهي الفئة التي تبحث عن أبرز الشخصيات أو الهيئات الفاعلة في مضمون صحيفة "الشعب "الخاصة بقضايا الانتقال السياسي في الجزائر خـــلال فترة الدراسة ، وتفيد فئة الشخصية في معرفة الشخصيات البارزة في المضمون ومنه مدى مصداقية المعلومات التي تصدر عنهم .

فئة الجمهور المستهدف : ونقصد بهم المخاطبين من خلال المضامين بجريدة الشـــعب محـــل **الدراســـة**، وتستعمل فئة الجمهور المستهدف في محاولة تحديد وتشخيص الجمهور المقصود بالرسالة التي تبنى من أجل الوصول الى جمهور معين ، وهذا الجمهور يشكل الهدف من بناءها ، وقسمنا فئة الجمهور في هذه الدراسة الى : (الجمهور العام ، مثقفين النشطاء السياسيين ،الحقوقيين ، شخصيات وطنية سابقة ، إعلاميين).

فئة الاتجاه : "يقصد بالاتجاه الموقف أو المواقف في تقنية تحليل المضمون ، تلك الفئة التي تحاول البحث فيما يتخذه صاحب المضمون من مواقف إزاء قضايا معينة ، أو أشخاص معينين "، ونقصد به في دراستنا هذه موقـــف جريدة "الشعب "الصريح أو الضمني نحوى المواضيع المطروحة في معالجتها لقضايا الانتقال السياسي في الجزائـــر خلال فترة الدراسة ، ثلاثة اتجاهات : مؤيد ، محايد ، معارض .

فئة القيم : وهي الفئة التي تبحث عن القيم المتضمنة في الموضوع المعالج ، وانقسمت بين القيم الايجابيـــة وتنوعت بين التعاون والتضامن ، المواطنة ، الوحدة الوطنية ، وبين القيم السلبية التي تمثلت في مقاطعة الانتخابات ، التجاهل للحراك ، وتشكل القيم جانبا مهما من فحوى وطبيعة الصور المنقولة الى المتلقين .

فئة الأهداف : هي تلك الفئة التي ينبغي على الباحث الذي يستعين بها البحث والتنقيب عن ما قد يشكل الهدف أو الأهداف التي يسعى القائم على الرسالة إيصالها للقارئ وتعدد أهداف المضامين الـــواردة في جريـــدة الشعب بين الإخبار والإعلام، التفسير والتحليل والمناقشة، التأريخ والتوثيق .

المطلب الرابع: مجالات الدراسة

إن عملية تحديد مجالات الدراسة لها أهمية في الدراسات العلمية التطبيقية وتعد جزء لا يتجزأ فيها إذ أنها تساعد الباحث تحديد وجهة الدراسة وأبعادها ، تقوم الدراسة الميدانية على تحليل واقع الميدان الذي يجرى فيه البحث و بما أن أي دراسة ميدانية تتطلب تحديد مجالاتها المختلفة ، من مجال مكاني و مجال زمني فهي في دراستنا كالتالي :

أولا: المجال الزماني:

يقصد بالمجال الزماني هو الزمن المستغرق في انجاز الدراسة ، وهي الفترة الزمنية التي يتم فيها متابعة الظاهرة المدروسة ويقصد بالمجال الزماني أيضا هو المدة أو الفترة التي يحتاجها الباحث في جمع المعلومات والبيانات النظرية للدراسة وصولا الى الدراسة الميدانية ثم استخلاص النتائج وكانت بداية دراستنا من شهر فيفري الى شهر ماي 2020 وخصصنا هذه الفترة للبحث البيبلوغرافي وجمع المادة العلمية النظرية وتصنيفها ، المتعلقة بموضوع الدراسة من أطروحات ورسائل و مذكرات ومراجع ومصادر تتمثل في الكتب والمجلات وكذا المقالات ، بغية تكوين نظرة شاملة حول موضوع الدراسة، مع التأكيد على الدراسات السابقة تفاديا للتكرار ومعالجة القضايا من زوايا مختلفة وتوظيفها في صياغة الإشكالية ،مرورا الى بلورة خطة الدراسة وتقسيمها الى جوانب نظرية ، ثم انتقلنا الى مرحلة بناء وتصميم أداة جمع البيانات والمتمثلة في استمارة تحليل المضمون ، وفي الجانب التطبيقي تم تفريغ البيانات وما يترتب عنها من تحليل وتفسير واستخلاص النتائج النهائية.

ثانيا: المجال المكاني : ويقصد بالمجال المكاني هو النطاق الجغرافي الذي تشمله الدراسة وتمثل الحدود المكانية لدراستنا تحديدا وبالضبط المجال الذي توزع فيه صحيفة الشعب .

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة التحليلية .

المطلب الأول : تفريغ البيانات وجدولتها .

بعد مراجعة كافة استمارات تحليل المضمون للتأكد من أن جميع أعداد العينة تم تحليلها بشكل موحد ، اتبعنا هذه الطريقة لعرض البيانات الإحصائية .

1 وضع جداول تشمل فئات وعناصر الشكل وجداول أخرى لفئات المضمون مرتبة في الاستمارة ترتيبا تكراريا عاما ثم جزئيا ، وهناك صنفان من الجداول ، جداول عامة ، وجداول تفصيلية .

2 وعند عرض النتائج الكمية اتبعنا وضع مجموع التكرارات والنسب المئوية أمام كل فئة من الفئات ، وذلك بالاعتماد على مقياسين إحصائيين هما حساب التكرارات ، واستخراج النسب المئوية ، ثم الانتقال الى تفسير هذه النسب ومحاولة تلخيصها والإجابة على الأسئلة الوصفية والإحصائية وصولا الى الاستنتاج .

المطلب الثاني : التحليل الكمي و الكيفي لجريدة الشعب.

من خلال هذا الجدول سنتعرض إلى التحليل الكمي والكيفي لفئات الشكل ومحتوى المادة الإعلامية لجريدة الشعب لموضوع "المعالجة الصحفية لقضايا للانتقال السياسي بالجزائر خلال سنة 2019" وهذا من خلال دراستنا للمساحة الإجمالية لموضوع البحث، ومواقع النصوص إضافة إلى الأنواع الصحفية المعتمدة من طرف الجريدة في تغطيتها لأحداث الموضوع في الجريدة ثم العناصر الطبوغرافية حيث نتناول من خلال هذا العنصر العناوين، والمواضيع والصور، أما بخصوص فئة المحتوى والمضمون فقد اخترنا فئة الموضوع وفئة الاتجاه وكذا فئة الفاعلين وفئة المصدر، وتم اختارنا على أحد عشر عددا من الجريدة لدراستها وتحليلها، حيث حددناها انطلاقا من الشهر الثاني لسنة 2019 "فيفري" إلى غاية الشهر الثاني عشر من نفس السنة "ديسمبر" نظرا لتأجج الوضع في البلاد بتلك الفترة من حيث تناول الصحافة الجزائرية العمومية لموضوع الدراسة وذلك بتغطيتها للوضع الذي حصل في البلاد.

جدول رقم (04) : يوضح توزيع أعداد العينة(العدد، تاريخ الصدور، اليوم ، الشهر)

الرقم	العدد	تاريخ الصدور
1	17879	**السبت 23 فيفري 2019**
2	17904	**الأحد 24 مارس 2019**
3	17935	**الاثنين 29 أفريل 2019**
4	17959	**الثلاثاء 28 ماي 2019**
5	17982	**الأربعاء 26 جوان 2019**
6	18007	**الخميس 25 جويلية 2019**
7	18030	**السبت 24 أوت 2019**
8	18059	**الأحد 29 سبتمبر 2019**
9	18084	**الاثنين 28 أكتوبر 2019**
10	18108	**الثلاثاء 26 نوفمبر2019**
11	18134	**الأربعاء 25 ديسمبر 2019**

حساب المساحة الكلية : لحساب المساحة الكلية ليومية الشعب الجزائرية قمنا بضرب طول الصحيفة في العرض ولان حجم الجريدة الورقية أكبر من حجم الجريدة الالكترونية في صيغة pdf قمنا بضرب النتيجة المتحصل عليها من ضرب الطول في العرض في 2 لكل عدد من أعداد عينة مفردات الدراسة وتتمثل في 11 مفردة بالسنتمتر المربع ثم قمنا بحساب مساحة الاعلانات فيها وكذا حساب مادة موضوع الدراسة ضمن المساحة الكلية .

ثم قمنا بحساب النسبة المئوية لتوزيع المادة التي ناقشت موضوع الدراسة وذلك باستعمال الطريقة الثلاثية وهي كالاتي :

مجموع مساحة موضوع البحث ضرب 100 على مجموع المساحة الكلية ن تحصلنا على نسبة معالجة موضوع الدراسة ضمن المساحة الكلية لجريدة الشعب ، كما يتوضح في الجدول رقم 05 .

16410×100÷203347=8.06% .

الجدول رقم (05) : يبين المساحة الكلية لجريد " الشعب " ومساحة الاشهار فيها ، مع توزيع مادة موضوع البحث ضمن المساحة الكلية .

الرقم	تاريخ الصدور	المساحة الكلية	المساحة المخصصة للإعلانات (بالسم^2)	مساحة بالسم^2 لموضوع بحث	نسبة المادة المحللة من المادة %
1	23فيفري2019	19824	323	694.5	%3.50
2	24مارس2019	18585	678	1482.8	%7.97
3	29أفريل2019	19824	119	1823.5	% 9.19
4	28ماي2019	19824	227	818	% 4.12
5	26جوان2019	16107	119	731	% 4.53
6	25جويلة2019	17346	119	1318	%7.59
7	24أوت2019	26019	119	1603.5	% 6.16
8	29سبتمبر2019	21063	323	1763	% 8.37
9	28أكتوبر2019	19824	119	1179	% 5.94
10	26نوفمبر2019	18585	119	2217.5	% 11.93
11	25ديسمبر2019	17346	689	2782	%16.03
المجموع		203347	2954	16410	% 8.06

يوضح الجدول رقم (05) المتضمن لتوزيع المادة الي ناقشت موضوع الدراسة أن يومية الشعب " احتوت على مساحة كلية قدرها 203347 سم^2، بينما استحوذت الاعلانات على مساحة قدرها 2954 سم^2، وخصصت لموضوع البحث الخاص بقضايا الانتقال السياسي في الجزائر خلال هاته الدراسة مساحة تقدر ب16410 سم^2 وبنسبة تقدر ب8.06 % وسجلت أكبر مساحة مخصصة لموضوع قضايا الانتقال السياسي في الجزائر خلال فترة الدراسة على مستوى الأعداد الصادرة طيلة فترة البحث كانت يوم الأربعاء 25 ديسمبر 2019 حيث بلغت

2782 سم مربع مشكلة نسبة مئوية تقدر ب 16.03 % وحظي هذا العدد بهذه الكمية من التعاطي بسبب تزامنه مع أحداث وفاة قائد الأركان الفريق قايد صالح فسلطت الجريدة الضوء في هذا العدد على المشاهد والأحداث التي وقعت في تلك الفترة ، ا ،الإشادة بمآثر القائد صالح الذي أدى الأمانة وحقن دماء الشعب ووصفه بالقائد الذي قاد الجزائر إلى بر الأمان،.ثم يأتي بعده العدد الصادر بيوم الثلاثاء 26 نوفمبر 2019 بمساحة تقدر ب 2217.5 سم مربع ونسبة 11.93 % حيث غطت جريدة الشعب مجريات الأحداث المتعلقة بالمترشحين الخمسة الذين تم اختيارهم للسباق الرئاسي في 12 ديسمبر 2019 ومسار سير الحملة الانتخابية لكل مترشح في اليوم العاشر من استئنافها ، وعرض برامج المترشحين خلال فترة هذه الحملة ، والتزام المترشحون بميثاق الأخلاقيات وفي المرتبة الثالثة حل العدد الصادر بيوم الإثنين 29 أفريل 2019 بمساحة تقدر ب 1823.5 سم مربع وبلغت نسبة مئوية حوالي 9.19 % تناولت الجريدة في هذا العدد العديد من القضايا السياسية المتصلة بموضوع البحث والتي شغلت حيزا من المادة التي انتجتها، حيث شهدت هذه الفترة تغيرات في المشهد السياسي، وذلك بعد ضغط الشارع على النظام الحكم ، أفرزت هذه التحولات استقالة الرئيس السابق بوتفليقة تأجيل الانتخابات ، العصيان المدني ، تشكيل حكومة مؤقتة بالإضافة الى محاكمة العدالة لرموز الفساد ، اللجوء الى الحلول الدستورية والسياسية لتجاوز الانسداد السياسي . أما الأعداد الأخرى فتناولت الجريدة موضع البحث بكميات قليلة ونسب متفاوتة يحث لم تولي جريدة الشعب التابعة للدولة أهمية كبرى لموضوع البحث في تلك الاعداد ، وكانت أقل نسبة لموضوع البحث تناولا في الجريدة ،العدد 23 فيفري حيث لم تتطرق الجريدة للموضوع إلا من خلال موقع صغير في احدى الصفحات الداخلية للجريدة ، وأدلت بأن مظاهرات 22 فيفري2019 مظاهرات سلمية بالجزائر العاصمة ومناطق أخرى بالوطن عبرت عن مطالب ذات طابع سياسي وفي موقع أخر لتحسين المعيشة.

الجدول رقم (06): يمثل الفئة اللغة المستخدمة بالجريدة

بيانات الخاصة بالجريدة		فئة اللغة المستخدمة			
الرقم	العدد	اللغة الإعلامية الفصحى	اللغة المتخصصة	اللغة العامية	**اللغة المختلطة**
01	17879	1			
02	17904	1			
03	17935	1			
04	17959	1			
05	17982	1			
06	18007	1			
07	18030	1			
08	18059	1			
09	18084	1			
10	18108	1			
11	18134	1			
المجموع		11	00	00	**00**
النسبة المئوية %		100	00	00	**00**

من خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم 06 : تتضح لنا أن يومية الشعب ومن خلال معالجتها للقضايا الانتقال السياسي بالجزائر 2019 اعتمدت على اللغة الإعلامية الفصيحة في تحريرها للمواضيع المتعلقة بالانتقال السياسي بمعدل 11عدد متصدرة للمشهد بنسبة 100 % و تعود هذه لعدة اعتبارات ومعايير من بينها أن اللغة الإعلامية الفصحى تدل على جدية الجريدة في معالجة هذا الموضوع بالإضافة إلى تعمد اليومية وضوح اللغة وبداهتها وبساطتها بالنسبة للقارئ وفي نفس الوقت تجنبا للاعتماد اللغة الهابطة أو العامية.

الجدول رقم (07):يوضح مواقع تكرار موضوع البحث في جريدة "الشعب" ضمن المساحة الكلية خلال فترة البحث

عدد المواضيع موقع	التكرار	النسبة المئوية لمجموع مواقع المواضيع
الصفحة الأولى	29	20.13
الصفحة الداخلية	108	75.01
الصفحة الأخيرة	7	4.86
المجموع	144	100

من خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم 07 والذي يتبين لنا أن تكرار قدره 108 لصفحات الداخلية لموقع النصوص بنسبة قدرت 75.01% بينما كان موقع النصوص في الصفحة الأولى بتكرار قدره 29 ونسبته المئوية ب20.13 % و موقع الصفحات الأخيرة ونسبته 4.86 %ب 7تكرارات ، وهذا يفسر أن يومية الشعب ومن خلال معالجتها لقضايا الانتقال السياسي أعطت مكانة وأهمية معتبرة في جل أعدادها ويتضح ذلك من خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم 06 أن معظم الأخبار والمعلومات المتعلقة بالموضوع كانت في صفحات الداخلية بالتحديد في الصفحات الداخلية اليمنى وذلك لما تكنه من موقعها الاستراتيجي الهام والذي بدوره يلعب دورا هام في جذب القراء بنسبة مرتفعة مقارنة بالمواضيع الأخرى ، بالإضافة الى تواجد المواضيع بالصفحة الأولى وإن دل على شيء فإنما يدل على مدى اهتمام الجريدة بالموضوع باعتباره عبارة عن مصير مشترك للبلاد ، وبالتالي أصبح تناوله ضرورة حتمية بالإضافة إلى لفت انتباه القراء بالعناوين ذات البند العريض المتواجدة غالبا بالصفحة الأولى.

الجدول رقم (08): يوضح موقع المادة المحللة ليومية الشعب الجزائرية خلال فترة الدراسة .

الموقع في الصفحة	التكرار	النسبة المئوية
وسط الصفحة	24	16.66
كامل الصفحة	2	1.4
أعلى يمين	38	26.39
أعلى يسار	28	19.44
اسفل يمين	27	18.75
اسفل يسار	25	17.36
المجموع	144	100

الجدول رقم 08: يوضح المواقع الخاصة بموضوع البحث لجريدة "الشعب " خلال فترة الدراسة .فيما يخص مواقع المواد المحللة وفق الجدول رقم 9 نلاحظ أن الموقع الأكثر أهمية و أكثر لفتا للانتباه هو موقع أعلى يمين الذي حظي ب 38 تكرار بنسبة 26.39 % ، يليه موقع أعلى يسار ب28 تكرارا و بنسبة19.44% الذي يكتسي أهمية في الإخراج الصحفي ، ثم يأتي بعده موقع أسفل يمين الذي حظي بتكرار 27وبنسبة 18.75 % ، ثم بعده موقع أسفل يسار بتكرار 25 وبنسبة 17.36 % ، ثم وسط الصفحة ب24 تكرار وبنسبة 16.66 % ، أما أقتصر ظهور مادة موضوع البحث في كامل الصفحة تكررت مرتين وبنسبة 1.4 % فقط و تحديدا في العدد الصادر بتاريخ 28 ماي 2019 والذي خصص الصفحة رقم (9) كاملة للحديث عن الحلول الدستورية البديلة لتنظيم الانتخابات الرئاسية، في ورقة قراءات قانونية للبروفيسور عبد المجيد زعلاني . وظهورها أيضا في العدد الصادر بتاريخ 24 أوت 2019 الذي خصص الصفحة رقم (5) كاملة للحديث عن التحلي بروح المسؤولية حفاظا على الجزائر من مخاطر المراحل الانتقالية وكان ذلك في حوار مع الدكتور محمد السعيد بن غنيمة . وبناء على هذه الأرقام المتحصل عليها يظهر استحواذ الصفحات الداخلية على غالبية الصفحات ، و كان للركن الواقع في أعلى يمين الصفحة صدارة المواقع ، ثم تلاه الركن موقع أعلى يسار مما يوحي بإعطاء الجريدة اهتماما للموضوع محل الدراسة بالرغم من قلة الحجم الكلي لمادة الموضوع داخل الصفحات .

الجدول رقم (09):يوضح نسبة فئة العناوين بموضوع البحث

النوع	التكرار	النسبة المئوية%
عنوان الرئيسي	00	00
عنوان المانشيت	27	9.74
عنوان المتوسط	131	47.30
عنوان الصغير	119	42.96
باقية العناوين	00	00
المجموع	277	100

من خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم09: نلاحظ أن أغلب الأعداد تحمل فئة عناوين المتوسطة والصـــغيرة بتكرار 131 ونسبته قدرت ب47.30% للعنوان المتوسط أم العنوان الصغير فكان تكراره 119 بنسبة 42,96 % ونلاحظ أيضا وجود تكرار قدره 27 ونسبته الإجمالية في الجريدة 9,74 % يمثل عنوان المانشيت بينما ينعدم وجود للعنوان الرئيسي وهذا يفسر على أن الأعداد التي تتضمن العناوين المتوسطة والصغيرة أخذت نصيب الأغلبية وإن دل ذلك فإنما يدل على أهمية الحدث بالنسبة للجريدة وهذا ما يفسره تخصيص نسب كبيرة من حيث المساحة إضافة لأهمية هاته العناوين في التأكيد الحدث أو الموضوع. وبالتالي يتم التفصيل أكثر من اي نوع آخر من العناوين وهو ما يوضحه الجدول رقم09.

الجدول رقم (10) : يبين فئة الصور لموضوع الدراسة لصحيفة "الشعب

نوع الصور	التكرار	النسبة المئوية
واقعية	452	**81.4**
رمزية	92	**16.5**
أرشيف	11	**1.9**
مجموع	555	**%100**

يوضح الجدول رقم (10) : أن جريدة الشعب استخدمت 555 صورة خاصة بمادة موضوع البحث ، حيث تصدرت الصورة الواقعية المستسقاة من عين المكان ومن قلب الحدث المرتبة الأولى وشكلت نسبة تقدر ب81.4% ، أعقبتها الصورة الرمزية التي تعبر عن دلالات معينة 92 تكرارا وبنسبة 16.5 % ، وأخيرا صورة الأرشيف ب11 تكرارا ونسبة 1.9 %.لذا نلاحظ أن جريدة الشعب اهتمت كثيرا بتوظيف الصورة في مادتها الصحفية وأقرنت تقريبا معظم كتاباتها الصحفية المتعلقة بقضايا الانتقال السياسي في الجزائر خلال فترة الدراسة بالصور خاصة أنها أعطت الأولوية لصورة الواقعية التي ترافق وتدعم كل موضوع مكتوب ، مما يزيد بالاهتمام به وابراز حقيقته لأنه مستقى من أرض الواقع ، ويمده قيمة إضافية ومصداقية ينتج تأثيرا كبيرا في عين وذهن القارئ ويشد انتباهه ،ثم تلتها الصورة الرمزية التي توحي بعدة معاني ودلالات تجعل القارئ يتوقف عندها لفك هذه الرموز واكتشاف المعاني ، وهذا ما يعطي قيمة للموضوع المكتوب ، أما صورة الأرشيف فقد استخدمتها جريدة الشعب بنسبة قليلة جدا ، هذا يعني أنها لم تولي اهتماما لصور الأرشيف وذلك حسب المواضيع والكتابات الصحفية التي تطرقت لها الجريدة في تلك الفترة .

الجدول رقم (11): يبين الأنواع الصحفية المستخدمة في تحرير المادة موضوع الدراسة:

الأنواع الصحفية	التكرار	%النسبة المئوية
الخبر	4	**36.36**
الافتتاحية		
التقرير	4	**36.36**
المقال	4	**36.36**
العمود		
الروبورتاج	1	**9.09**
التعليق		
التحقيق		
البورتري	1	**9.09**
المقابلة	1	**9.09**
المجموع	11	**100%**

مـــن خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم 11: يتضح لنا أن التقرير والمقال و الخبر الصحفي تصدروا المشهد وبقوة بعدد كمي قدر بـــ 4 أعداد لكل منهم بنسبة 36.36 % يليها الربورتاج و البورتري والمقابلة بعدد واحد لكل منهم أي بنسبة 9.9 % ويفسر هذا من خلال تحليلنا لهذه الأعداد من جريدة الشعب أن موضوع الانتقال السياسي بالجزائر له أهمية لدى مؤسسة الشعب للإعلام والأخبار كون أن المقال الصحفي دليل على تطور الأحداث الراهنة الذي يستخدم فيه التحليل والتقديم والاستنتاج ومعالجة المواضيع العامة .

الجدول رقم (12): يبين فئة المصادر للجريدة بمعالجة هذا الموضوع

	المصادر الصحفية	التكرار	%النسبة المئوية
مصادر داخلية	المراسل		
	الصحفي	5	**45.45**
	إمضاء الجريدة	6	**55.45**
	مساهمة المتعاونين		
مصادر خارجية	البيانات الصحفية		
	وسائل إعلام وطنية		
	وسائل إعلام أجنبية		
	مواقع الإعلام الالكتروني (غير محددة المصدر)		
	مواقع التواصل الإجتماعي		
المجموع		11	**%100**

من خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم 12 : يتضح لنا أن جريدة الشعب اعتمدت أثناء تغطيتها لمجريات الانتقال السياسي بالجزائر على مصادرها الداخلية وبنسبة 100 % هذه المصادر الداخلية التي اعتمدت عليها الجريدة من إمضاءات الجريدة وبنسبة 54.55 % وهذا يفسر على أن الجريدة انتهجت سياسة التحرير الخاصة بها و أخذت الأخبار من مصادرها دون الاعتماد على وسائل إعلام أخرى أو أي مصدر أخر لأن المواضيع والتحليلات السياسية لمثل هكذا مواضيع تحتاج إلى خبرات خاصة والمصدر الثاني هو الصحفي وبنسبة 45.45 % وهذا مؤشر على أن جريدة الشعب تستقي أخبارها من مصادرها الخاصة والتابعة لها دون الاعتماد على مصادر أخرى تجنبا لنشر مواضيع مغلوطة.

الجدول رقم (13): يوضح فئة المواضيع التي تم التطرق إليها في الجريدة

فئة طبيعة الموضوع	التكرار	%النسبة المئوية
إعلان ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة	15	**8.72**
خروج المتظاهرين والمحتجين ضد العهدة الخامسة العاصمة	21	**12.20**
انتشار التظاهرات عبر جل ولايات الوطن	24	**13.95**
تواصل مسيرات الحراك الشعبي	27	**15.69**
ارتفاع سقف مطالب الحراكيين	26	**15.11**
خطابات رئاسة الأركان	03	**1.74**
تقديم استقالة الرئيس السابق	05	**2.90**
تعيين حكومة تسيير الأعمال لمدة 06 أشهر	16	**9.30**
تعيين عبد القادر بن صالح لتسيير المرحلة	05	**2.90**
تعيين اللجنة الوطنية المستقلة لتسيير الانتخابات	24	**13.95**
بداية محاكمة رموز الفساد	06	**3.48**
المجموع	172	**%100**

من خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم13: يتبين لنا أن فئة المواضيع كانت متعددة ومتنوعة ومتباينة نوعا ما وهذا ما يفسر على أن مجريات الانتقال السياسي بالجزائر مر بعدة مراحل سنتطرق من خلال تحليلنا إلى ذكرها بتسلسل بداية من إعلان الرئيس بوتفليقة نيته في الترشح لعهدة رئاسية خامسة هذا الموضوع تناولته جريدة الشعب وكانت نسبة تداول هذا المصطلح من خلال الأعداد التي قمنا بتحليلها بتكرار 15 مرة أي بنسبة 8.72 % ، وبعد ذلك تليها مواضيع الحراك الشعبي الذي شهد الجزائر منذ انطلاقه ثم توسع نطاقه ثم تواصله ثم ارتفاع سقف

المطالب وكان تناول الجريدة لهذه المواضيع وتكرار المصطلحات السابقة الذكر بنسب متقاربة من 21 إلى 27 مرة نسبيا من 12.20 % إلى 15.69 % ومن خلال هذه المعطيات نستنتج أن جريدة الشعب تناولت هذا الموضوع و تابعت الأحداث بجميع مراحلها مرورا بخطابات قيادة الأركان التي كان لها الدور الكبير في موضوع الانتقال السياسي في الجزائر وتكرر هذا الموضوع بـ 3 مرات أي بنسبة 1.74 % والتي كانت بدورها حاسمة في هذا الشأن من خلال مرافقة هذا الانتقال وتتبع أحداثه بدقة وحذر مما نتج عنه تقديم استقالة الرئيس بوتفليقة وتكرر هذا الموضوع 3 مرات وكانت هذه المرحلة حاسمة ومناسبة بالنسبة لمرحلة الانتقال السياسي في الجزائر حيث مهدت الطريق لميلاد مرحلة انتقالية جديدة تبع هذه المرحلة تشكيل حكومة تسيير أعمال لمدة ستة أشهر تكرر هذا الموضوع بواقع 16 مرة أي بنسبة 9.30 % وتتابع الأحداث فمن خلالها تم تعيين عبد القادر بن صالح رئيسا للدولة الجزائرية لتسيير المرحلة الانتقالية التي تمر بها الدولة الجزائرية بتكرار الموضوع 05 مرات أي بنسبة 2.90 % هذه المرحلة شهدت مخاضا سياسيا وتغييرات جذرية في مختلف مفاصل الدولة الجزائرية ونتيجة لذلك توجب على رئيس الدولة الجزائرية في إطار ما يخوله له الدستور تعيين اللجنة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات وجاء هذا بتكرار الموضوع بـ 24 مرة أي بنسبة 13.95 % تعيين هذه اللجنة كان منعرجا حاسما ومهما بالنسبة لمرحلة الانتقال السياسي في الجزائر تلك الفترة وقد كان من المنتظر إحداث تغيير حقيقي وديمقراطي ومن خلال كل هذه الأحداث تخللتها محاكمة رموز النظام السابق بتكرار الموضوع 06 مرات أي بنسبة 3.48% التي تورطت في قضايا الفساد وكادت أن تعرقل الانتقال السياسي في الجزائر.

الجدول رقم (14): يبين فئات الجمهور المستهدف في الجريدة

فئة الجمهور المستهدف	التكرار	%النسبة المئوية
المواطنين	30	**29.12**
الحكومة المشكلة	19	**18.44**
رموز النظام السابق	15	**14.56**
النشطاء السياسيين والحقوقيين	34	**33.09**
شخصيات وطنية سابقة	05	**4.85**
إعلاميين	00	**00**
المجموع	103	**%100**

من خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم 14: أعلاه يتبين لنا أن فئة الجمهور المستهدف متعددة وكانت أعلى نسبة للجمهور المستهدف من نصيب النشطاء السياسيين والحقوقيين بتكرار 34 مرة أي بنسبة 33.09 % وهذا الأمر طبيعي ومتوقع كون أن موضوع الدراسة الانتقال السياسي في الجزائر فرجال السياسة أو النشطاء السياسيين والحقوقيين يتصدرون المشاهد الإعلامية لممارسة مهنتهم السياسية والحقوقية وفي المرتبة الثانية من الجمهور المستهدف جاء فئة المواطنون بتكرار 30 مرة أي بنسبة 29.12% ولأن المواطنين هم النواة الأولى التي سعت إلى التغيير فبطبيعة الحال هم من أكثر الفئات المستهدفة تليها فئة الحكومة المشكلة بتكرار 19 مرة أي بنسبة 18.44 % كون أن هذه الحكومة منذ أن تشكلت أثارت الجدال سواء في الانتماء أو القرارات أو التصريحات وأثارت الجدال لدى الشارع ووسائل الإعلام من بينهم جريدة الشعب تناولت هذا الجدال بتحليلها السياسي الخاص أي بما يتوافق مع سياسة المؤسسة ، أما بالنسبة لفئة رموز النظام السابق فقد تكررت بـ 15 مرة أي بنسبة 14.56 % فكل المعضلات التي عاشتها الجزائر بسبب محاولتهم عرقلة كل الانتقالات السياسية بالجزائر نتج عنه منعرجات خطيرة في تاريخ الجزائر السياسي والديمقراطي .

الجدول رقم (15): يبين فئة الشخصيات الفاعلة في يومية الشعب

فئة الأطراف الفاعلة	التكرار	%النسبة المئوية
رئيس الدولة	22	**24.71**
قائد الأركان	20	**22.47**
نشطاء سياسيين	20	**22.47**
مؤطري الحراك	10	**11.23**
المجتمع المدني	09	**10.11**
شيوخ الزوايا وأئمة المساجد	00	**00**
فاعلين آخرين	08	**8.98**
المجموع	89	**%100**

من خلال المعطيات الواردة في الجدول15: يتضح لنا أن فئات الشخصيات الفاعلة متعددة ومتنوعة بداية من رئيس الدولة الذي تكرر ذكره 22 مرة في الأعداد المحللة أي بنسبة 24.71 % وهذا أمر طبيعي فهو الذي تولى رئاسة الدولة بعد استقالة الرئيس السابق بوتفليقة فاسمه تصدر فوهة الإعلام ومن بينهم جريدة الشعب لأن هذه المرحلة صعبة ومخاضها السياسي عسير تليها في المرتبة الثانية قائد الأركان والنشطاء السياسيين بتكرار 20 مرة أي بنسبة 22.47 % لكل منهما، فقائد الأركان كانت له دور فعّال أثناء فترة الانتقال السياسي في الجزائر فبقادته الحكيمة للجيش الوطني الشعبي جنب الجزائر من الوقوع في مصير مجهول بمحافظته على سيادة الدولة والدستور وأما النشطاء السياسيين فهم أيضا كان لهم دور كبير في مرحلة الانتقال السياسي من خلال اقتراحاتهم ومشاركتهم في الندوات والحوارات الوطنية وتحليلاتهم السياسية في المنابر الإعلامية أزالوا اللبس عن الكثير من النقاط والمواضيع المبهمة ورسم خارطة الانتقال السياسي في الجزائر تليها فئة مؤطري الحراك بتكرار 10 مرات أي بنسبة 11.23 % فالحراك قاعدته الأولى هو الشعب ولابد من وجود مؤطر أي ممثل للحراك سواء لدى السلطة أو في وسائل الإعلام لوضع متطلبات الحراك وأخر المستجدات الحراك فيها أما الفئة التالية هي المجتمع المدني بتكرار 09 مرات أي بنسبة 10.11 % فالمجتمع المدني كان طرفا فاعلا في الانتقال السياسي وذلك من خلال وضع اقتراحات وربطة الوساطة بين السلطة والحراك أما بالنسبة للفئة التالية والأخيرة هي فاعلين آخرين بتكرار 08 مرات أي بنسبة 8.98 % وتتمثل هذه الفئة في شخصيات وطنية سابقة وأساتذة التاريخ وباحثين من مختلف

التخصصات حيث أن هذه الفئة كانت لها دور واضح من خلال سرد سيناريوهات مشابهة كانت قد مرت بهـــا الجزائر سابقا .

الجدول رقم (16) : يبين فئة أهداف جريدة الشعب

فئة الاهداف	التكرار	%النسبة المئوية
الإخبار والإعلام	06	**54.54**
التفسير والمناقشة والتحليل	00	**00**
محاولة تقديم حلول للإصلاح والتغيير	01	**09.09**
التأريخ وتوثيق الأحداث	03	**27.27**
انتقادات الممارسات وسلوكيات رموز الفساد	01	**9.09**
المجموع	11	**%100**

من خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم 16 يتضح لنا أن الأعداد التي قمنا بتحليلها كانت نتـــائج أهـــدافها كالنحو التالي الفئة الأولى هي الإخبار والإعلام تصدرت الترتيب بتكرار 06 مرات أي بنسبة54,54 % وهذا ا طبعي لدور الإعلام الذي من شأنه وضع المتتبع لأحداث الانتقال السياسي في المشهد دون تعتيم وشح في المعلومة، أما الفئة الثانية فكانت للتأريخ وتوثيق الأحداث بتكرار 03 أي بنسبة 27.27 % بالمئة فتأريخ الأحداث أمـــر مهم في مثل هذه المراحل فالتاريخ يبقى شاهد للمواقف وهذا ما تسعى اليه يومية الشعب ،أما فئة محاولة تقـــديم حلول للإصلاح والتغيير فجاءت بالتساوي مع فئة انتقاد سلوكيات رموز الفساد بتكرار 01 أي بنسبة 09.09 % وذلك كون الازمة ظرف يحتاج الى حلول ولإصلاحات والتغييرات التي تحتاجها الـــبلاد في ظـــل الانتقـــال السياسي .و العمل الإعلامي من شأنه المساهمة في ربط المشهد بين المواطن من جهة والمسؤول من جهة أخرى من اجل التوافق في أي نقطة من نقاط الانتقال السياسي. إذن يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن يوميـــة الشـــعب أهتمت أكثر بالإعلام والإخبار وكذا بتوثيق وتأريخ الأحداث .

الجدول رقم (17) : يوضح فئة اتجاهات جريدة الشعب لمواضيع الدراسة

فئة الاتجاه	التكرار	النسبة المئوية
الاتجاه المؤيد	13	65
الاتجاه المعارض	01	5
الاتجاه المحايد	06	30
المجموع	20	% 100

من خلال الجدول رقم 17 نلاحظ ان الاتجاه المؤيد ظهر بتكرار 13 و بنسبة 65% في جريدة الشعب الجزائرية أما الاتجاه المعارض فظهر بتكرار 1 وبنسبة 05 % ، والاتجاه المحايد بلغ عدد تكراره 06 تكرارات وبنسبة 30 % .

ويفسر الاتجاه المعارض للمواضيع الانتقال السياسي في الجزائر 2019 ظهر في العدد الاول من جريدة الشعب وتمثل

في 23 فيفري 2019 ثم الاتجاه المحايد لمواضيع الدراسة في الاعداد التي بعدها ثم ظهر الاتجاه المؤيد في باقي الأعداد

ويرجع ذلك في أن جريدة الشعب تبنت الاتجاه المؤيد .

الجدول رقم (18): يوضح فئة القيم المتضمنة للمواضيع المادة الصحفية لجريدة الشعب .

فئة القيم		التكرار	النسبة المئوية
القيم الإيجابية	المواطنة	1	33.33
	التضامن و التعاون	1	33.33
	الوحدة الوطنية	0	0
القيم السلبية	مقاطعة الانتخابات	1	33.33
	التجاهل للحراك	0	0
المجموع		3	% 100

فئة القيم : يوضح الجدول رقم 18 القيم المتضمنة بموضوع الدراسة المتعلق بقضايا الانتقال السياسي في الجزائر برزت في ثلاثة قيم ، منها قيمتين إيجابيتين وهما قيمة المواطنة بتكرار واحد وبنسبة 33.33 % ظهرت في العدد الثاني من مفردات العينة وتمثلت في شهر 24 مارس 2019 والقيمة الثانية بتكرار 1 وبنسبة 33.33 % وتمثلت في قيمة التضامن والتعاون وتجسدت في التضامن بين كل فئات و اعمار المواطنون في حدث وفاة القائد صالح وذلك بنصب الخيم و استقبال التعازي وتوافد المواطنون الى قصر الشعب القاء النظرة الاخيرة للفقد و حافلات لتنقل المواطنين لحضور جنازة الفقيد وتمثل هذا في العدد الأخير من مفردات العينة أي في 25 ديسمبر 2019 . أما القيمة السلبية كانت بتكرار 1 وبنسبة 33.33 % و تضمنت في عدم المشاركة في الانتخابات ومقاطعتها وتمثلت في العدد 26 نوفمبر 2016 .

المطلب الثالث : الاستنتاج العام للدراسة:

خلصت الدراسة الميدانية لتحليل مضمون يومية الشعب للانتقال السياسي بالجزائر إلى مجموعة من النتـــائج أهمها:

1-تطرح يومية الشعب بيانات وتفاصيل دقيقة حول الانتقال السياسي للجزائر ويتجلى هذا من خـــلال استخدام يومية الشعب للتقرير الصحفي والمقال والخبر كأثر لأنواع صحفية طاغية على مواضيع المتعلقة بالانتقال السياسي بالجزائر هذا ما يعكس الكم الكبير من التفاصيل التي تم تقديمها.

2- كما نستنج أن يومية الشعب خصصت صفحات لنقل الأحداث في جهة الأخبار الوطنية في أعدادها ومن بينها مواضيع الحراك السياسي وغالبا ما تكون الصفحات الداخلية اليمنى حيث بلغت نسبة المواضيع المنشورة على الصفحات الداخلية نسبة 75 %.

3- فيما يخص فئة العناوين تبين لنا أن يومية اعتمدت على العناوين المتوسطة والصغيرة في جميع أعدادها و بكثرة وكذلك بالنسبة للعناوين المتعلقة بالمانشيت .

4- تبين لنا من خلال المعطيات الخاصة بفئة الصور المستخدمة ان يومية الشعب استخدمت الصور الحقيقية الواقعية بكثرة وبنسب أكبر من غيرها ويدل ذلك إلى تواجد مراسلين وصحفيين في مكـــان الحـــدث لتغطيـــة الأحداث والوقائع إضافة إلى استعمالها للصور من الأرشيف والصور الرمزية معبرة عن العديـــد مـــن الوقـــائع والأحداث.

5- استخدمت يومية في تناولها لقضايا الانتقال السياسي بالجزائر الأنواع الإخبارية والمتمثلة في التقـــارير والمقالات و الخبر بصفة رسمية وبنسبة كبيرة مقارنة بالأنواع الصحفية الأخرى

6- بالنسبة لفئة اللغة المستخدمة استعملت يومية الشعب اللغة الإعلامية الفصحى نظرا لاهتمامها الواسع لموضوع الانتقال السياسي بالجزائر وتقديم التفاصيل بدقة متناهية ونقل أحداثه وحيثياته بطريقة آنية وفورية مـــن عدد إلى أخر.

7- بالنسبة لفئة المصادر نلاحظ اعتماد الجريدة في استقائها للأخبار على مختلف مصادر المعلومات لمعالجة موضوع قضايا الانتقال السياسي بالجزائر وقد تم التركيز بشكل كبير على الصحفيون والمراسلون إضافة لإمضاءات الجريدة وهذا يعود حرص اليومية على تقديم الاخبار و الموضوعية في نقل المعلومات والبيانات بشـــكل صـــحيح وصادق.

8- ركزت يومية الشعب على تحقيق عدة أهداف أساسية ألا وهم الإخبار والإعلام بالإضافة الى توثيـــق وتاريخ الاحداث.

9- تبنت الصحيفة الاتجاه المؤيد في معالجتها الإعلامية لقضايا الانتقال السياسي في الجزائر بعد 22 فيفري 2019 ، وتفسيره راجع إلى مشروعية مطالب المحتجين و ضرورة كشف التجاوزات الحاصلة في كل القطاعـــات للرأي العام

10- تم التركيز من طرف يومية الشعب على فئة الأطراف الفاعلة والمتمثلين في رئيس الدولة وقائد الأركان بالإضافة إلى نشطاء سياسي

11_أما القيم التي تضمنتها يومية الشعب تمثلت في ثلاثة قيم قيمتان إيجابيتان في العدد 25ديسمبر 2019 وقيمة سلبية 26 نوفمبر من نفس السنة.

خاتمـــــة:

ركزت دراستنا حول المعالجة الإعلامية لقضايا الانتقال السياسي بالجزائر ابتداء من 22 فيفري 2019 إلى 25 ديسمبر 2019 وكان هذا من خلال القيام بوصف و تحليل محتويات الموضوعات المتعلقة بها بهدف التعـــرف على كيفية تناول الصحيفة لهذا الموضوع شكلا ومضمونا ،و محاولة التعرف على مدى تركيـــز هـــذه الجريـــدة للموضوع وكذا مدى اهتمامها به وبعد مرحلة الإجراءات المنهجية والنظرية وصولا إلى الجانب الميداني والمتمثل في التحليل الكمي والكيفي للمعطيات مضامين الجريدة تم توصلنا إلى ما يلي:

- كان اهتمام يومية الشعب بموضوع قضايا الانتقال السياسي بالجزائر بدرجة معتبرة .
- أعطت يومية الشعب بيانات و معلومات حول الانتقال السياسي بالجزائر في الفترة الممتدة ما بين 22 فيفري 2019 الى 25 ديسمبر من العام نفسه .
- خصصت الجريدة قدر معتبر من الصفحات شكلا و مضمونا بهدف نقل الأحداث والوقائع الخاصـــة بالحراك السياسي 2019 .
- تم التركيز من طرف الصحيفة على تحقيق الأهداف الاساسية تتمثل في الإخبـــار والإعـــلام حلـــول للإصلاح بالإضافة إلى توثيق وتأريخ الأحداث .
- ادرجت الجريدة ثلاثة قيم قيمتان ايجابيتان تمثلتا في المواطنة والتضامن وقيمة سلبية برزت في مقاطعة الانتخابات .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولا : القرآن الكريم:

ثانيا :كتب:

1. أبوجرة سلطاني، **الجزائر الجديدة الزحف نحو الديموقراطية**، شركة زعباش للطباعة والنشر، الجزائر، ب ت ن.

2. أحمد بن مرسلي : **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال** ، ط 1 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2000

3. أحمد حمدي : **دراسات في الصحافة الجزائرية** ، (الجزائر : دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، ط 2 ، 2009

4. أحمد عظيمي: **منهجية كتابة المذكرات و أطروحات الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال** ديوان المطبوعات الجامعية ، /2009

5. أديب مروة : **الصحافة العربية نشأتها وتطورها** ، الطبعة الاولى ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت، 1961.

6. اسماعيل قيرة وأخرون: **مستقبل الديموقراطية في الجزائر** (بيروت ، مركز الدراسات العربية) 2002.

7. بيير البير : **الصحافة** ،ترجمة : فاطمة عبد الله محمود ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1987

8. تيسير أبو عرجة : تيسير أبو عرجة : **دراسات في الصحافة والاعلام** ، (عمان ، مطابع مجدلاوي للنشر ، ط1 ، 2000).

9. حياة قزادري : **الصحافة والسياسة أو (الثقافة السياسية والممارسة الإعلامية في الجزائر)**، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع ، الجزائر ، سنة 2008

10. خالد محمد غازي: **الصحافة الالكترونية العربية** ، مصر ، وكالة الصحافة العربية،2016.

11. دليلة غروبه :**الصحافة المستقلة في الجزائر ودورها في تكريس الديموقراطية** ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2014

12. ربحي مصطفى عليان ، عثمان محمد غنيم : **مناهج و أساليب البحث العلمي ، النظرية والتطبيق** ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع 2000

13. رشدي أحمد طعيمه: **تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية** ، ط2 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2004

14.روجر وينر ، جوزيف دومينيك: ترجمة : صالح أبو أصبع ، فاروق منصور ، : **مـــدخل الى منـــاهج البحث العلمي** ن ط1 ، المنظمة العربية للتجارة ، بيروت ، 2013 .

15.زهير إحدادن : **مدخل لعلوم الإعلام والاتصال** ، ديوان المطبوعات الجامعية 2014

16.زهير إحدادن :**الصحافة المكتوبة في الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2 ،الجزائر ، 2017

17.سامي محمد ملحم: **مناهج في التربية وعلم النفس** ، ط6 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمـــان ، 2010

18.سعيد بوشعير ، **النظام السياسي الجزائري** ، ط 2 ، الجزائر ، دار الهدى للطباعة والنشـــر ، الســـنة 1993 ،

19.سعد سليمان المشهداني ، **الصحافة العربية والولية (المفهوم،الخصائص،المشاكل ،النماذج الاتجاهات)**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، العين – الإمارات العربية المتحدة ، 1435ه-2014م.

20.سهيل رزق دياب: **مناهج البحث العلمي** ، جامعة القدس المفتوحة ، فلسطين ، غزة ، 2003

21.صالح بالحاج ، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الانتقال الى اليوم** ، ط2 ، ب ب ن : ديوان المطبوعات الجامعية ، السنة 2015

22.عبد الحميد إبراهيمي: **في أصل أزمة الجزائرية 1958 – 1999** (بيروت ، مركـــز الدراســـات العربية) ،2001.

23.عبد الرحمن بدوي: **مناهج البحث العلمي** ، وكالة المطبوعات لنشر والتوزيع، ط3، 1977

24.عبد العالي رزاقي: **الخبر في الصحافة والاذاعة والتلفزيون والانترنت** ، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر 2011

25.عطاء الله طريف: عطاء الله طريف: **مسارات الصحافة والتلفزيون في العـــالم** ، دار المعتـــز للنشـــر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، ط1 ،السنة ،2016

26.عقيل حسين عقيل : **فلسفة مناهج البحث العلمي** ، د ط ، مكتبة مدولي ، 1999

27.عواطف عبد الرحمن : **الصحافة العربية في الجزائر** ، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954 – 1962 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، السنة 1985

28.فاطمة عوض صابر ، ميرفت علي خفاجة: **أسس وميادين البحث العلمي ، النظرية والتطبيق** ، ط1 مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، 2002،

29.فضيل دليو: **تاريخ الصحافة الجزائرية المكتوبة، 1830– 2013** ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ،ط1 ، 2014

30.محمد بن صالح ناصر :**الصحف العربية الجزائرية من 1947 الى 1954** ،ألفا ديزاين ، قصر المعارض الصنوبر البحري ، الجزائر العاصمة ، ط2 2006

31.محمد حليم ليمام:**ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب والأثار و الاصلاح** ، (بيروت ، مركز الوحدة العربية) 2011

32.محمد منير الحجاب: **الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية** ،د ط ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2000.

33.مخروجة فيروز الحجازية : **ما بعد الحراك إشكالات وحلول ، السنة 2019** .

34.منال هلال المزاهرة : **مناهج البحث العلمي** ، ب ط ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2014.

35.موريس أنجرس :**منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية** ، دار القصبة ، الجزائر ، ترجمة : بوزيد

36.نور الدين بكيس: **الحراك الشعبي الجزائري** ، دار النشر الجامعي ،الجزائر ، 2019

37.نور الدين تواتي : **الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر** ، الجزائر ، دار الخلدونية ، ط2 ، 2009

38.وائل عبد الله محمد : **تحليل محتوى المنهج في العلوم الإنسانية** ، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان

39.يوسف تمار: **أصول تحليل المضمون وتقنياته** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2017 .

40.يوسف تمار: **تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين** ، طاكسيج –كوم للدراسات والنشر والتوزيع ، الخرايسية، الجزائر ، 2007 .

ثالثا : القواميس و المعاجم:

1.أحمد العبدون و آخرون ، المعجم العربي الأساس ، المنظمة العربي للتربية والثقافة والعلوم .

رابعا : الأطروحات والرسائل و المذكرات الجامعية:

1 عبد القادر علال : **الصورة الذهنية للمرأة السياسية في الصحافة الجزائرية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة الاغواط السنة 2019 ،

2 دليلة غروبه: **دور الصحافة المستقلة في ترسيخ الديموقراطية في الجزائر ،أطروحة دكتوراه** ،جامعة باجي مختار ،عنابة ، 2010 .

3 أحلام باي: **معوقات حرية الصحافة في الجزائر** ، رسالة لنيل الماجستير ، تخصص وسائل إعلام والمجتمع، جامعة قسنطينة ، السنة 2006- 2007.

4 بن عيسى الشيخ: **صورة الطبقة السياسية في الصحافة الجزائرية** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال ، جامعة قسنطينة ، السنة 2005 – 2006

5 حسيبة بوستة :**واقع الإعلام السمعي البصري بين النصوص القانونية و الممارسة الفعلية** ، رسالة ماجستير جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2017

6 دنيا زاد سويح ، **الضوابط الاجرائية والموضوعية للتعديل الدستوري في الجزائر** ، رسالة ماجستير في الحقوق ، قانون الدستوري ،جامعة الحاج لخضر باتنة – السنة2012- 2013.

7 عطاء الله طريف: **استراتيجيات القائم بالاتصال في اختيار الأخبار الخارجية في الصحف الجزائرية (2011– 2012)** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر 03 ، السنة 2014/2013

8 زهير وبسيالة: **الصحافة المكتوبة والديمقراطية في الجزائر**،: رسالة ماجستير في علوم الاعلام والاتصال ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر ، سبتمبر 2005 .

9 لحسن رزاق :**الحملة الانتخابية لرئاسيان 2009 من خلال الصحافة الجزائرية الخاصة** ، رسالة لنيل الماجستير في علوم الإعلام والاتصال ، جامعة قسنطينة ، السنة ، 2009- 2010.

10 يمينة بن عيسى :**الصحافة الفنية الجزائرية** ، دراسة سوسيولوجية لثلاثة جرائد ، مشوار الأسبوع ، بانوراما ، الشروق العربي ، رسالة لنيل الماجستير ، جامعة الجزائر ، 2004.

11 أحمد بوزيد و محمد مليكي :**المعالجة الإعلامية للحملة الانتخابية للمجالس المحلية في الصحافة الخاصة الجزائرية** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، جامعة محمد بوضياف مسيلة ، السنة 2018

12 زكريا طيقاني ، كترة براهيمي : **المعالجة الصحفية لموضوع الانتخابات الرئاسية لسنة 2014 ، دراسة تحليلية ليومية الشروق** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الاعلام والاتصال، جامعة جيلالي بونعامة ، خميس مليانة ، 2015 2016 .

13 صبرينة درياس – حدة مكار : **تأثير انتشار الصحف الالكترونية على مستقبل الصحف الورقية من منظور الشباب الجامعي** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة محمد أكلي أو لحاج ، البويرة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم التاريخ ،2018

14 كترة قارح: **تأثير النظام الانتخابي على الانتقال الديموقراطي** مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر ، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2015 – 2016

خامسا : المجلات العلمية:

1. حسينة زياني رحال ، **قراءة في قانوني الاعلام 1990 و 2012** ، جامعة سطيف 2 ، مجلة المعيار ، العدد 42 جوان 2017.

2. حمداني الوناس، **الانتقال الديمقراطي وأزمة التحول السياسي في الجزائر(1989–1992)**: التجربة و الآليات، الجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الثاني، تاريخ النشر : 2017/12/31 https://www.asjp.cerist.dz/en/rechercheGeneral

3. د. محمد قيراط ، **حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر** ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 19 –العدد473 ، سنة 2003 .

4. صبيحة بخوش ، **الاطار القانوني للتعددية الحزبية في الجزائر بين الحرية والتقييد** ، مجلة أكاديميا ، العدد الثالث ، تاريخ النشر 2015/03/01 .https://www.asjp.cerist.dz/en/rechercheGeneral

5. فتيحة أوهابية : **الصحافة المكتوبة في الجزائر** ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد 16 ، جامعة باجي مختار عنابة ، سبتمبر 2014 ، ص253 .

6. محمد زيتوني : **قضايا ونظريات ، تجديد الوعي بالعالم الاسلامي والتغيير الحضاري** ، تقرير ربع سنوي، العدد .

سادسا : التقارير العلمية :

1. عابد شارف: الجزائر –انسداد سياسي وصعوبات ترتيب المرحلة الانتقالية ، (مركز الجزيرة للدراسات)، الاطلاع ، 2019/10/28 .

2. عثمان الحياني :تطلع الصحافة للتحرر تخيبه السلطة ، (مركز الدراسات العربية ، الجزائر) ،16 نوفمبر 2019.

3. قوي بوحنية :الحراك السياسي في الجزائر من اسقاط السلطة الى هندسة الخروج الآمن ، مركز الجزيرة للدراسات ، نشر في 07 / 08 / 2019.

4. لويزة أيت حمادوش ، الحراك الشعبي في الجزائر بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدي ، مركز الجزيرة للدراسات ، 19 مارس 2019 .

سابعا :المقالات العلمية:

1. احمد الغربي: **حراك الجزائر حرّر الإعلام وعرّاه** ، مجلة الصحافة ،معهد الجزيرة لإعلام نشرت في 22 ديسمبر2019

دالية غانم ، ترجمة : رائد الباشا، **بعد تأجيل الانتخابات –نهاية التحول السياسي في الجزائر– على الجيش و الشعب التحاور قبل فوات الوقت**

2. رياض الصيداوي :**نهاية زمن بوتفليقة ، مراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر** الناشر – المركز العربي للدراسات السياسية والاجتماعية ، تونس- جنيف ، مايو 2019

4 عادل خالدي: **كيف ساهم الإعلام الاجتماعي في الحراك الجزائـــري** ، (قطـــر ، مركـــز الجزيـــرة للدراسات العربية) نشرت 17 مارس 2019

5 عبد الحكيم حذاقة :**الجزائر – انتخابات الرئاسية في الجزائر ردود فعل ودلالات الأرقـــام**– شـــبكة الجزيرة الإعلامية – 2019/12/13 .

6 عبد الرزاق بن عبد الله: **الدول العربية / رئاسيات الجزائر –مؤشرات أولية – تظهر تقـــدم تبـــون** aa.com.tr/ar/1672228/ ، الأناضول ، 2019/12/12.

7 عزيز العرباوي ، **مطلب الحرية والثورة العربية المعاصرة ، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراســـات والأبحاث** ، 26 مايو 2016 .

8 قادة جليد **الحراك الشعبي في الجزائر : قراءة استشرافية ، الموقع** : رأي اليوم صحيفة عربية مستقلة ، 15 ابريل 2019

9 كريم حجوج: **العهدة الخامسة هل سيتكررسيناريو41** .22 "اصوات مغاربية "30 ديســـمبر2017 تاريخ الاطلاع 17 اكتوبر2019 .

10 محمد احمد انيس :**هل يتعظ الجزائريون من أخطاء الربيع العربي** ، مقال من مجلة العربي الجديـــد ، 11 أفريل 2019.

11 محمد السبيطلي : **حراك الجزائر : أزمة النظام بين الاصلاح والقطيعة** ، مركز الملك 22-فيصـــل للبحوث والدراسات الإسلامية مارس 2019

12 محمد الصديق :**كرونولوجيا الاحداث قبل وأثناء الحراك الشعب الجزائري** ، الموسوعة الجزائريـــة للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 11 مارس ،2019

13 محمد نتاح: **رئاسيات الجزائر 12 ديسمبر 2019 النتائج والدلالات وسيناريوهات الحراك وحلول اللازمة** ، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 15 كانون الثاني / يناير 2020 .

ثامنا : القوانين والمواد الدستورية

- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، تعديل دستور 2016 ، ص20 المادة 7 : الجريدة الرسمية لتعديل دستور.

قوانين :

-القانون رقم 16-01 مؤرخ في 26 جمادى الاولى عام 1437الموافق 6مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري .

تاسعا : الجرائد الوطنية

1. ج ، قنتيش: **السلطة أعادت إنتاج رئاسيات 1990** ، جريدة الخبر بتاريخ 14 ديسمبر 2019.

2 .جريدة الوطن اليومية ، **شبكة اخبارية جزائرية** ، العدد 56 ، اليوم 09 ديسمبر 2019

3 .محمد لهوازي : **22 مترشحا لرئاسيان 12 ديسمبر 2019** ، بوابة الشروق ، تاريخ : 27 2019/10 ، الرابط : echoroukonline.com.

4 .مصطفى ق، **هذه النتائج المفصلة – الأولية لكل مترشح** / 13/12/2019.،ennaharonline.com/%E2%8E.

5 .رحمة عمار :**الرئاسيات سترسم معالم الدولة الجديدة** ،جريدة الوطن اليومية ، العدد 57 ، اليوم : الثلاثاء 10 ديسمبر 2019 .

6 . سارة بومعزة: **المجموعة ال19 تدعوا الحراكيين للالتزام بالسلمية** ، جريدة الوطن ، العدد 58 ، تاريخ 11 ديسمبر 2019 .

7.جريدة النهار ، **–بالتفاصيل ... هؤلاء هم المترشحون الخمسة لرئاسيان 12 ديسمبر** ، تاريخ الاطلاع : 2019/11/02 ، الرابط : ennaharonline.com./j- .

عاشرا : المواقع الالكترونية

1. الوكالة الوطنية للإشهار ،**مضمون ميثاق الممارسات الأخلاقية** ، 12 نوفمبر 2019 ، متاح عبر الرابط التالي : https.//cutt.us./OGWO3

2.عبد العالي رقاد ، **الانتخابات الرئاسية في الجزائر : ما الذي يجب معرفته ؟** BBC 15 نوفمبر تشرين الثاني 2019 ، الموقع : bbc.com/arabica/middleeast-50375929

3 .فتيحة زما موش : **رئاسيات الجزائر ...وسائل الإعلام تتخندق سياسيا** ، الجزائر ، 1 ديسمبر 2019 ، الموقع : /.ultraalgeria.ultrasawt.com

4 .محمد إسلام قرن :**التحول السياسي في الجزائر من مأزق النظام الى مأزق الحراك** ، الرابط : https.//www.alsiasat.com 14 فيفري 2020

5 .نسرين حسونة ، الصحافة وحقوق الانسان ، شبكة الألوكة .w.w.w. alukah.net ، السنة 2015

6 .الانتقال السياسي:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/11/03

7 .وصائف الشمري : **رياح التغيير في العالم العربي ، 2010 – 2012 : الثورة الليبية** (الكويت : 2012

8 .بيان **القوات المسلحة السودانية ، 11/04/2019.** https.//arabic.rt.com .

9 .**أكتوبر 1988.. ربيع الجزائر الذي أفهى الأحادية ،**

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/5/15

10 .يونس بوزيان ، **أحداث 1988 وحراك 2019.. محطات سياسية أبرزت دور الجيش الجزائري، الجزائر،** العين الاخبارية ، الأحد 6/10/2019 11:09 م بتوقيت أبوظبي.

11 .- أكتوبر 1988.. ربيع الجزائر الذي أفهى الأحادية ،

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/5/15

الملاحق

جامعة عمار ثليجي –الأغواط

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإسلامية و الحضارة

قسم علوم الإعلام و الاتصال

الموضوع:

المعالجة الصحفية لقضايا الانتقال السياسي في الجزائر

دراسة تحليلية ليومية "الشعب" الجزائرية في الفترة

من 22 فيفري الى 12 ديسمبر 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

لي عظيم الشرف أن أتقدم إلى سيادتكم بطلبي هذا و المتمثل في الاطلاع على الوثيقة التي بين أيديكم و المتمثلة في استمارة تحليل المضمون الخاصة بإنجاز مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم الاعلام و الاتصال تحت العنوان "المعالجة الصحفية للانتقال السياسي بالجزائر" وذلك بغرض تحكيم و تعقيب و كذا تقديم الملاحظات وإضافات تخدم الموضوع سواء كان ذلك من حيث اللغة أو الشكل و مضمون الاستمارة و كذا مدى تناسب عناصر الاستمارة مع أهداف و غايات الدراسة ،وفي الأخير تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام و التقدير.

من إعداد الطلبة :

- فاطمة بعيط
- كوثر أمينة بالحاج

تحت إشراف الأستاذ:

د. عطاء الله طريف

السنة الجامعية:2019-2020

وثيقة تحليل المحتوى

المحور الأول :بيانات خاصة بالجريدة محل التحليل:

*اسم الجريدة 1

*تاريخ الصدور 2 3 4

*العدد 5

المحور الثاني: بيانات خاصة بفئة الشكل:

- **فئة المساحة**

*المساحة الكلية للجريدة 6

*مساحة موضوع البحث 7

*فئة اللغة المستخدمة 8 9 10 11

- **العناصر الطوبوغرافية**: وتنقسم الى عدة فئات

*فئة العناوين 12 13 14 15 16

***فئة الصور** 17 18 19 20

***فئة الموقع**:

– موقع المادة المحللة داخل الجريدة 21 22 23

– موقع المادة المحللة داخل الصفحة 24 25 26 27 28 29

المحور الثالث : البيانات الخاصة بفئات المضمون:

***فئة الأنواع الصحفية** 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39

*فئة المصادر:

*أنواع المصادر:

- مصادر داخلية 40 42 43 44
- مصادر خارجية 45 46 47 48 49
- مصادر غير محددة 50

- فئة الموضوع

*طبيعة الموضوع 51 52 53 54 55 56 57

*الجمهور المستهدفة 58 5 6 61

*الأماكن الجغرافية الخاصة بالمادة 62 63 64 65

*الشخوص الفاعلين 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75

*الاتجاهات السائدة للجريدة 76 77 78

*القيم المتضمنة 79 80 81 82 83

*أهداف الجريدة 84 88 86 87 88

_دليل وثيقة تحليل محتوى :ضم هذا الدليل ثلاثة محاور تشمل:

1/ بيانات خاصة بجريدة محل التحليل

- يشير المربع رقم (1) الي اسم الجريدة
- يشير المربع رقم (2،3،4) الى (اليوم، الشهر، السنة) من تاريخ صدور الجريدة
- يشير المربع رقم (5) الى عدد الجريدة

2/ البيانات الخاصة بفئات الشكل

- **وحدة المساحة:**

- يشير المربع رقم (6) الى المساحة الكلية للجريدة
- يشير المربع رقم (7) الى مساحة موضوع البحث

- **وحدة اللغة المستخدمة:**

- يشير المربع رقم (9) الى اللغة الفصيحة
- يشير المربع رقم (10) الى اللغة الإعلامية
- يشير المربع رقم(11) الى اللغة العامية
- يشير المربع رقم (12) الى اللغة المختلطة(مزيج بين الفصيحة والعامية)

- **العناصر الطوبوغرافية:** تنقسم الى عدة فئات :

***فئات العناوين :**

- يشير المربع رقم (13) الى العدد الإجمالي للعناوين
- يشير المربع رقم (14) الى عدد عناوين موضوع البحث
- يشير المربع رقم (15) على العنوان الكبير(المانشيت)
- يشير المربع رقم (16) على العنوان المتوسط (عنوان الإشارة)
- يشير المربع رقم (17) على العنوان الصغير (الفرعي)

***فئة الصور :**

_يشير المربع رقم (18) الى مساحة الصور الاجمالية

_يشير المربع رقم (19) الى مساحة صور موضوع البحث

_ يشير المربع رقم (20) الى الصورة الحقيقية

ـ يشير المربع رقم (21) الى الصورة الرمزية

ـ يشير المربع رقم (22) الى الصورة الأرشيف

***فئة الموقع :**

ـتشير المربعات أرقام (23، 24 ،25) الى موقع المادة المحللة داخل الجريدة (الصفحة الأولى الصفحات الداخلية، الصفحة الأخيرة)

ـتشير المربعات أرقم (26 ، 27 ، 28 ، 29 ، 30 ،31) الى موقع المادة المحللة داخل الصفحة وهي (وسط الصفحة ، كامل الصفحة، أعلى يمين، أعلى يسار ، أسفل يمين ، أسفل يسار)

3 /البيانات الخاصة بفئات المضمون :

***فئة الأنواع الصحفية :**

ـ يشير المربعات رقم (32 ،33،34 ،35 ، 36 ، 37 ، 38، 39 ، 40 ،41،) الى الأنواع الصحفية المستخدمة في تحرير المادة موضوع الدراسة وهي كما يلي : (الخبر ، الافتتاحية ، التقرير ، المقال ، العمود ، الربورتاج ، التحقيق ، التعليق ،البورت ري ، المقابلة)

***فئة المصادر :**

ـ تشير المربعات (42 ،43 ، 44 ،45) الى المصادر الداخلية وهي : (المراسل ، الصحفي ، إمضاء الجريدة ، مساهمات المتعاونين)

ـ تشير المربعات رقم (46 ،47 ،48 ، 49 ، 50) الى المصادر الخارجية وهي : (البيانات الصحفية وسائل الاعلام الوطنية ، وسائل الإعلام الأجنبية ، مواقع الاعلام الالكترونية مواقع التوصل الاجتماعي)

ـ يشير المربع الرقم (51) الى غير محددة المصدر

***فئة طبيعة الموضوع :**

ـ يشير المربعات رقم (52 ، 53 ،54، 55، 56، 57 ، 58 ، 59 ،60، 61 ، 62) الى مجريات الأحداث والقضايا بعد 22 فيفري 2019 منها ما يلي (اعلان ترشح الرئيس السابق لعهدة خامسة ، خروج المتظاهرين ضد العهدة الخامسة بالعاصمة ، انتشار التظاهرات عبر جل ولايات الوطن ، تواصل مسيرات الحراك الشعبي ، ارتفاع سقف مطالب الحراكيين ، خطابات رئاسة الأركان ، تقديم استقالة الرئيس السابق ، تعيين حكومة تسيير الأعمال لمدة 6 أشهر ، تعيين عبد القادر بن صالح لتسيير المرحلة الانتقالية ، تعيين اللجنة الوطنية المستقلة لتنظيم الانتخابات ، بداية محاكمة رموز النظام السابق).

***فئة الجمهور المستهدف :**

ـتشير المربعات رقم (63 ،64 ،65 ،66 ،67 ، 68) الى (، الجمهور العام ، مثقفين النشطاء السياسيين ،الحقوقيين ، شخصيات وطنية سابقة ، إعلاميين)

***فئة الشخوص أو الأطراف الفاعلة :**

ـيشير المربعات رقم (69 ، 70 ، 71 ، 72 ،73 ، 74 ، 75) الى (رئيس الدولة ، قائد الأركان نشطاء سياسيين ، مؤطري الحراك ، المجتمع المدني ، مشايخ زوايا وأئمة المساجد ، فاعلين أخرين)

***فئة الاتجاهات السائدة :**

ـ يشير المربع رقم (75) الى الجهات المؤيدة

ـ يشير المربع رقم (76) الى الجهات المعارضة

ـ يشير المربع رقم (77) الى الجهات المحايدة

***فئة القيم المتضمنة :**

ـ يشير المربع (78) على التعاون والتضامن

ـ يشير المربع رقم (79) على المواطنة

ـ يشير المربع رقم (80) على الوحدة الوطنية

ـ يشير المربع رقم (81) على مقاطعة الانتخابات الرئاسية

ـيشير المربع رقم (82) الى التجاهل للحراك .

***فئة الأهداف :**

ـ تشير المربعات رقم (83، 84 ، 85 ، 86 ، 87، 88) الى فئة الأهداف المتوخاة من إثارة موضوع البحث من خلال الجريدة وهي (الإخبار والإعلام ، التفسير والمناقشة و التحليل ، والتغيير ، التأريخ وتوثيق الأحداث).